

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أهمية تمويل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة من أجل خلق التنوع الاقتصادي
ومجابهة أزمة النفط الجارية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف أ. الدكتور: مبارك لسلوس

إعداد الطالب: مصعب بوصبيح إبراهيم

السنة الدراسية 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أهمية تمويل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة من أجل خلق التنوع الاقتصادي ومجابهة أزمة
النفط الجارية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الأستاذ الدكتور:

مبارك لسلوس

إعداد الطالب:

مصعب بوصبيح إبراهيم

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	مصطفى بوشامة
مقررا	جامعة غرداية	أستاذ	مبارك لسلوس
عضوا	جامعة البليدة 2	أستاذ	نصر الدين بن نذير
عضوا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	حكيم بوحرب
عضوا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	عباس فرحات
عضوا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	أحمد تي

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وعرفان

أحمد الله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه،
كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقني في إتمام هذا البحث
المتواضع. والصلاة والسلام على خير البرية "صلى الله عليه وسلم"، كما أتوجه
بالشكر لكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز
هذا العمل المتواضع، وأتقدم إليهم بالامتنان والتقدير على ما قدموه من
معونة ونصح ومشورة، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا
ونذكر من هؤلاء:

❖ الوالدين الكريمين؛

❖ لأستاذ المشرف: مبارك لسلوس على توجيهاته القيمة؛

❖ الدكتور علي حمروني، لميس حمروني.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً لكل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة
أو كلمة طيبة، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- ❖ الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما.
- ❖ الزوجة العزيزة لميس، ابنتي الغالية ميرال.
- ❖ جميع أفراد عائلتي، وأقربائي، وأصدقائي،
- ❖ كل أساتذتي منذ الخطوات الأولى إلى المدرسة،
- ❖ الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة على وجه الخصوص.

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

"الآية (11) من سورة المجادلة"

بوصييع إبراهيم مصعب

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى طرح رؤية لتشجيع تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، بعد سنوات من البحبوحة المالية ظل فيها الاقتصاد حبيس المشاريع المؤقتة والظرفية لتنويع مصادر الدخل، حيث يعتبر هدفاً لكل الأنظمة الاقتصادية الريعية، والمتتبع لتطور الفكر الاقتصادي على مر العصور، سيجد أن الاعتناء بهذا الموضوع دوماً من ضمن أولى الأولويات، فالنهوض بالاقتصاد من كبوة التبعية لقطاع معين يتطلب تعبئة جميع القوى في المجتمع المادية والمعنوية.

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم عدم التنوع بداخله، إلا أنه يحتاج إلى التنويع في مصادر التمويل، فهذه المؤسسات مرنة للغاية، تساعد القائمين على هذا القطاع بتغيير هيكل القاعدة الاقتصادية حسب المتغيرات المستحدثة للاقتصاد، من خلال حث هذه المؤسسات على التوجه إلى القطاع الفلاحي والصناعي، حيث يتبين بجلاء الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ما تطمح إليه الدول لتحقيق التنويع الاقتصادي الكلي، لما لديها تأثير على المؤسسات الكبيرة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

ص	العنوان
	كلمة شكر وعرفان.
	الاهداء.
	الملخص.
	فهرس الموضوعات.
	قائمة الجداول.
	قائمة الأشكال.
14	مقدمة.
23	الفصل الأول:مدخل مفاهيمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
24	المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
24	المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
24	الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
28	الفرع الثاني: خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
30	المطلب الثاني: التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
30	الفرع الأول: أسباب التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
33	الفرع الثاني: مسيرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
35	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرد والدولة.
35	الفرع الأول: ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأفراد.
36	الفرع الثاني: ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة.
38	المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
38	المطلب الأول: الدور الاقتصادي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
38	الفرع الأول:الدور الاجتماعي.
39	الفرع الثاني: الدور الاقتصادي.
40	الفرع الثالث: الدور التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
41	المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
42	الفرع الأول: التطور الكمي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
43	الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
46	المطلب الثالث: تدليل العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

49	المبحث الثالث: إستراتيجيات التأهيل والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
49	المطلب الأول : الاطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
49	الفرع الأول: مفهوم التأهيل.
51	الفرع الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
52	الفرع الثالث:مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
53	المطلب الثاني: برامج الدعم والتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
53	الفرع الأول: مفاهيم حول برامج التأهيل.
54	الفرع الثاني: برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
55	الفرع الثالث: بطاقة فنية عن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
58	الفرع الرابع: مخطط التأهيل.
60	المطلب الثالث: عرض بعض التجارب الدولية في مجال تطوير المؤسسات ص م.
67	الفصل الثاني: آليات التمويل والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
68	المبحث الأول: التمويل الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
68	المطلب الأول: القروض التأسيسية.
68	الفرع الأول: الأموال الذاتية لأصحاب المؤسسات.
69	الفرع الثاني: التمويل التأجيري.
70	الفرع الثالث: القروض طويلة الأجل.
71	المطلب الثاني: قروض التسيير والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
71	الفرع الأول: القروض المتوسطة الأجل.
72	الفرع الثاني: القروض القصيرة الاجل.
74	المطلب الثالث: مصادر التمويل العامة.
75	الفرع الأول: مدخرات عامة.
78	الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية.
81	المبحث الثاني: أهمية التمويل الإسلامي في ترقية وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
81	المطلب الأول: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
81	الفرع الأول: أهمية التمويل الاسلامي.
83	الفرع الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي.
86	المطلب الثاني: التمويل عن طريق صيغ المشاركة.
90	المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي وتعاملاته التجارية.
92	الفرع الأول: الصيغ التجارية.

92	الفرع الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم.
95	المبحث الثالث: الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
95	المطلب الأول: آليات التطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
101	المطلب الثاني: التمويل عن طريق السوق المالية البديلة (الثانية).
105	المطلب الثالث: التطبيقات المعاصرة للصكوك الإسلامية.
105	الفرع الأول: الصكوك غير الربحية.
107	الفرع الثاني: الصكوك الربحية.
111	الفصل الثالث: التنوع الاقتصادي في الجزائر.
112	المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي.
112	المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي.
112	الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي.
115	الفرع الثاني: مبررات التنوع الاقتصادي.
117	المطلب الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي.
117	الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي.
118	الفرع الثاني: محددات التنوع الاقتصادي.
122	المطلب الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي.
122	الفرع الأول: المؤشرات العامة للاقتصاد الكلي.
124	الفرع الثاني: مؤشرات خاصة لقياس درجة التنوع الاقتصادي.
127	المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية لقطاع النفط.
127	المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط.
131	المطلب الثاني: معضلة التنوع والنمو خارج قطاع المحروقات.
131	الفرع الأول: القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
133	الفرع الثاني: معضلة تنوع الصادرات.
135	المطلب الثالث: الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد.
136	الفرع الأول: الدول الريعية وشبح المرض الهولندي.
139	الفرع الثاني: المرض الهولندي والحالة الجزائرية.
140	المبحث الثالث: حتمية التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.
140	المطلب الأول: التنوع الاقتصادي عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة.
140	الفرع الأول: مفاهيم أساسية للتنمية المستدامة.
142	الفرع الثاني: الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.

144	المطلب الثاني: المتطلبات المشتركة بين التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.
144	الفرع الأول: المتطلبات الاقتصادية.
147	الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية.
148	المطلب الثالث: علاقة الربع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.
148	الفرع الأول: الربع.
151	الفرع الثاني: علاقة الربع النفطي بمعدلات النمو في الجزائر.
158	الفصل الرابع: مقومات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تنوع الاقتصاد.
159	المبحث الأول: قياس وتقييم التنوع الاقتصادي في الجزائر.
159	المطلب الأول: التقييم على أساس التذبذب في أسعار النفط.
159	الفرع الأول: محددات سعر النفط العالمي.
163	الفرع الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط في الوقت الراهن.
167	المطلب الثاني: تحديد أثر أسعار النفط على النمو في الجزائر.
170	المطلب الثالث: إسقاط المرض الهولندي على الحالة الجزائرية.
177	المبحث الثاني: أهمية التنوع الأفقي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
177	المطلب الأول: درجة تنوع الاقتصاد الجزائري.
177	الفرع الأول: درجة تنوع الانتاج المحلي الإجمالي.
182	الفرع الثاني: درجة تنوع الصادرات.
185	المطلب الثاني: قياس مرونة الاقتصاد الجزائري للتغيرات الهيكلية.
186	الفرع الأول: مرونة الانتاج الوطني للتغيرات الهيكلية
187	الفرع الثاني: مرونة الانتاج الوطني للطلب الداخلي
188	الفرع الثالث: درجة تنوع الإيرادات العامة للدولة
189	المطلب الثالث: درجة تنوع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
191	الفرع الأول: التنوع داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
196	الفرع الثاني: أهمية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنوع الاقتصادي في الدول النفطية.
203	المبحث الثالث: مقومات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بإحداث التغيرات الهيكلية.
203	المطلب الأول: المقومات الصناعية لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
208	المطلب الثاني: المقومات الفلاحية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
214	المطلب الثالث: مقومات التنوع الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
214	الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية
218	الفرع الثاني: مقومات قطاع الخدمات والأشغال والطاقة

219	الفرع الثالث: ترقية صادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات.
225	خاتمة
234	المراجع
251	ملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	يبين القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات (2010-2015)	44
02	جدول رقم (02): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2017-2018)	45
03	يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ إلى غاية 2018	97
04	يبين القروض الممنوحة من طرف ANGEM على مختلف القطاعات.	99
05	يبين القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية.	131
06	يبين توزيع الصادرات 2013-2017.	134
07	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وسعر برميل النفط (1980-2018).	151
08	يبين علاقة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وسعر برميل النفط (2006-2018).	169
09	يبين علاقة نمو قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية (2006-2018)	171
10	يبين التوزيع القطاعي لإجمالي الإنتاج المحلي (2006-2018).	178
11	يبين درجة تنوع الإنتاج المحلي (2006-2018).	180
12	يبين قياس التنوع في بنية الصادرات (2006-2018).	183
13	مرونة الانتاج الوطني للتغيرات الهيكلية.	186
14	يبين التنوع في الإيرادات العامة (2006-2017).	189
15	يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2018.	191
16	يبين المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	193
17	تقرير نشاط مراكز التيسير.	194
18	يبين المشروعات الاستثمارية حسب المنشأ.	195
19	يبين مساهمة قطاع الصناعة في توفير اليد العاملة.	204
20	يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (2008-2014).	215

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	يبين القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات (2010-2015)	44
02	جدول رقم (02): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال (2017-2018)	45
03	يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ إلى غاية 2018	93
04	يبين القروض الممنوحة من طرف ANGEM على مختلف القطاعات.	95
05	يبين القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية.	125
06	يبين توزيع الصادرات 2013-2017.	128
07	يبين علاقة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وسعر برميل النفط (2006-2018).	146
08	يبين علاقة نمو قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية (2006-2018)	161
09	يبين التوزيع القطاعي لإجمالي الإنتاج المحلي (2006-2018).	170
10	يبين درجة تنوع الإنتاج المحلي الاجمالي (2006-2018).	172
11	يبين قياس التنوع في بنية الصادرات (2006 - 2018).	175
12	مرونة الانتاج الوطني للتغيرات الهيكلية.	178
13	يبين التنوع في الإيرادات العامة (2006-2017).	181
14	يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2018.	183
15	يبين المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	184
16	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القوى العاملة وقطاع النشاط.	185
17	تقرير نشاط مراكز التيسير.	187
18	يبين المشروعات الاستثمارية حسب المنشأ.	187
19	يبين مساهمة قطاع الصناعة في توفير اليد العاملة.	195
20	يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2008-2014).	206

قائمة الأشكال

الرقم	عناوين الأشكال	الصفحة
01	يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المستخدمين 2018.	26
02	يبين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات لسنوات (2012-2015).	44
03	يبين مداخل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	52
04	يبين مسار عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	59
05	يبين العرض والطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإسلامي في بعض الدول.	93
06	يلخص أهمية التنوع الاقتصادي	121
07	يبين التطور التاريخي لسعر النفط بين 1973 إلى 2015.	128
08	يبين توزيع القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية.	133
09	يبين معامل تغير تقلبات الإيرادات والنفقات الحقيقية للبلدان النفطية.	138
10	يبين أثر سعر النفط على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	170
11	يبين أثر تغير سعر النفط على الإيرادات العامة للجزائر (2006-2017).	172
12	يبين أثر نمو قطاع المحروقات على بعض القطاعات الاقتصادية.	173
13	يبين أثر تغير سعر النفط على التغير في معدل الصرف DA/\$ (2006-2018)	175
14	يبين درجة تنوع الإنتاج المحلي الإجمالي (2006-2018).	181
15	يبين قيمة مؤشر هيرفندال وهيرشمان لتنوع الصادرات الجزائرية.	184
16	يبين مرونة الانتاج الوطني للتغير في الواردات.	187
17	يبين درجة التنوع في الإيرادات العامة (2006-2017).	190
18	هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول العربي	198
19	يبين نسبة مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.	199
20	يبين توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية 2016.	213
21	توزيع المؤسسات الفندقية الصغيرة والمتوسطة 2014	218

مقدمة

تمهيد: تتزايد أهمية تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظراً للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد، ولما تكتسبه هذه المؤسسات في الوقت الحالي من مكانة في معظم الدول الناجحة في المجال الاقتصادي، بحيث أنها أصبحت المقياس الأكثر دقة لمدى التنوع الأفقي لأي اقتصاد متطور، إلا أن الحديث عن هذه المؤسسات في الجزائر يقودنا لتجزئة العراقيل التي تواجه هذا القطاع، كغياب اتباع دراسة الجدوى الاقتصادية لدى مؤسسي هذه المشاريع، فهي خيارات عشوائية من دون استراتيجية واضحة، وافتقارها لتخطيط مالي وإداري، تواجهها منافسة قوية من منتجات مستوردة بأقل تكلفة وسعر، مما أدى إلى عدم نجاح العديد من تلك المؤسسات الوطنية، كما يعتبر ارتفاع تكلفة القروض المصرفية وما ينتج عنها من مخاطر، وصعوبة توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، إضافة إلى عدم تنوع مصادر التمويل واعتمادها فقط على التمويل التقليدي، كلها تحديات إضافية قد تقلص من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في ظل هذه التحديات، ومع تهاوي أسعار النفط 2014، وتراجع الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة، وتراجع نفقات الموازنة العامة، وجدت الحكومة نفسها أمام اختناق مالي، لذا لزاماً عليها أن تسعى إلى دفع عجلة النمو، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وذلك من خلال الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني، نتيجة توفر الجانب المالي والتقني، والتسهيلات الإدارية، والجبائية لهذا القطاع، حيث يمتلك هذا الأخير في الجزائر مؤهلات كبيرة وهامة من أجل إعادة التوازن للموازنات المختلفة للاقتصاد الجزائري.

الجزائر كمثيلتها من الدول قد سعت ومنذ استقلالها تحقيق تنمية شاملة وخلق تنوع اقتصادي متوازن، نظرا للإمكانيات المالية والطبيعية والبشرية المتوفرة لديها، غير أن الأزمة النفطية 2014، أظهرت عيوب الاقتصاد الجزائري، الذي يركز معظم دخله الوطني على القطاع الريعي، مما خلق مصاعب مالية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

إن معالجة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، يفتح الباب للمحاولات العديدة التي خصصت لها أموالا ضخمة تحت مسميات البرامج الخماسية للتنمية، والتي كانت في بعضها برامج اجتماعية وليست اقتصادية، فالتنويع الاقتصادي غاية في حد ذاته يحتاج لوسائل لتحقيقه، وهو استراتيجية للتحكم وتقليل المخاطر الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، من الفلاحة للصناعة، والسياحة وغيرها...، وتنتقل إلى تنويع الصادرات الجزائرية التي بقيت رهينة منتجات النفط ومشتقاته، وتنويع إيرادات الموازنة العامة للحكومة، التي يُثقل عليها ميزانية التسيير التي ستتجاوز عن قريب حوالي الـ 50 مليار دولار، لذا وجب الدفع بكافة الأنشطة الاقتصادية المحلية نحو المساهمة الفعالة في الناتج المحلي وامتصاص البطالة، والتخفيف على الوظيف العمومي، وتصدير قائمة واسعة ومتنوعة من السلع والخدمات. ما يحتم على الحكومة الجزائرية إيجاد مصادر بديلة للدخل الوطني من خلال تطوير قطاعات أخرى.

لعل أهمها خلق تنوع أفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يشكل أكثر من 80% من الناتج المحلي في الاقتصاديات المتقدمة، والعمود الفقري لأي اقتصاد قوي، لذا يرى بعض النقاد والمحللين أهمية التوجه إلى هذا القطاع من أجل خلق

التنوع الاقتصادي المتوازن، من خلال تمويل وتطوير هذه المؤسسات التي تواجه تحديات قد تساهم في عرقلة النهوض بهذا القطاع.

وعليه فإن هذه الدراسة تعالج الإشكالية التالية: ما هي الآليات التمويلية والتطويرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

وبهدف التحكم في الموضوع نجزئ هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.
 - ما هي الآليات الكفيلة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللاحق بمصاف كبرى الدول الاقتصادية في هذا المجال؟.
 - ماذا نقصد بالتنوع الاقتصادي؟، وهل الجزائر تعاني من المرض الهولندي؟.
 - ما هو واقع الإيرادات المالية في الجزائر؟.
 - هل يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلق التنوع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل؟، وكيف يتم ذلك؟.
- على ضوء هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- أن الاقتصاد المتنوع يحتاج إلى تعبئة وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق التوازن الأفقي داخل القطاع.
 - تهيئة الأرضية المناسبة للتمويل الإسلامي كتمويل داعم يسهم بالتنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - يمكن إسقاط المرض الهولندي على الحالة الجزائرية بشكل كامل.
 - كل المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعاني التركيز على قطاع النفط.

1. أهداف البحث: على ضوء الإشكالية والفرضيات، تتحدد أهداف البحث كما يلي:

- إلقاء نظرة على الاقتصاد الجزائري منذ فترة وإلى وقتنا الحالي.
- تسليط الضوء على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أداء الاقتصاد الجزائري، والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية للمجتمع الجزائري.
- التعرف على مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق مصادر الثروة المتنوعة اللازمة لتحقيق التوازن في الناتج المحلي، وخدمة الرؤية التنموية للاقتصاد الجزائري.
- إبراز المكانة الدولية التي أصبح يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل نجاحاته في معظم الدول الاقتصادية الكبرى.
- التعرف على أثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري.
- التأكيد على أهمية خلق التنوع داخل الاقتصاد الجزائري من أجل تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي تتأثر نتيجة حدوث متغيرات سياسية واقتصادية دولية.

2. المنهج المتبع: بهدف اختبار موضوع البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في

الدراسة، والذي يسمح بوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

3. أسباب اختيار الموضوع: الأسباب الذاتية الموضوعية هي نفسها التي دفعتنا لاختيار

هذا الموضوع، والتي تتمثل في معرفة كيفية نقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي المصدر إلى اقتصاد منظم ومتنوع المصادر، يحفظ مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة، خاصة أن الجزائر أشد ما تسعى إليه، هو بناء اقتصاد قوي يجنبها الأخطار القاتلة التي

تصاحب الاعتماد على قطاع النفط فقط، نتيجة حساسية هذا القطاع للتفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية.

4. حدود الدراسة: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة مابين (2006-2018)، والسبب يعود لاختيار تلك الفترة إلى الظرف الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مابين البجوحة المالية، وفترة التقشف ما بعد 2014، أما الحدود المكانية فهي الجزائر.

5. هيكل الموضوع: لدراسة هذا الموضوع، وإثرائه، وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث، وتأكيداً أو نفياً للفرضيات المقترحة، ستعتمد الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وخاتمة وأربعة فصول يتخللهم تمهيد وخلاصة لكل فصل. تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل مفاهيمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من حيث تطور هذه المؤسسات في الكم والنوع، وأهميتها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي. أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الآليات التمويلية المهمة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالهياكل المنشئة والتمويل الكلاسيكي والاسلامي، وسوق الأوراق المالية، أما الفصل الثالث فتحدثنا على ضرورة التنويع الاقتصادي للدول الربعية منها الجزائر. والفصل الرابع تطرقنا لمقومات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تنويع الاقتصاد الجزائري.

5. الدراسات السابقة في الموضوع: نظراً لاحتواء هذا البحث على جملة من القضايا والأفكار الاقتصادية ذات أبعاد دولية ومحلية، فإن الدراسات السابقة في الموضوع هي عبارة عن مواضيع منفصلة، تناولت كل واحدة منها موضوعاً مستقلاً، فمنها من تناول الدور التنموي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل:

➤ دراسة محمد طرشي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (حالة الصناعات الغذائية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، 2005، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الأهمية التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على المنشآت ذات الطابع الصناعي الغذائي.

➤ دراسة فراحي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011، حيث تناولت هذه الدراسة الجانب التقني والفني لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن هناك دراسات أخرى تضمنت الجانب المالي والتمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها:

➤ دراسة دليلة حضري، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف 2007، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال إفريقيا من أجل ترقية هذه المؤسسات.

➤ دراسة لخضر علام، دور الاعتماد الإجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008، حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية التمويل الإجاري كأحد الصيغ التمويلية في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كما أن هناك دراسات أخرى ركزت على أهمية ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منها:

➤ دراسة موسى جديدي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010، حيث أعطت الدراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الجزائر والاقتصاد العالمي، من خلال التجارب الدولية، وهذا للنهوض بهذا القطاع والوصول به إلى مكانته الحقيقية وتمكنه من أداء دوره في تحقيق تنسيق اقتصادي متوازن.

كل هذه الدراسات المذكورة أو غيرها، لم تتناول أهمية هذا القطاع الحيوي في خلق تنوع في الاقتصاد الوطني، باعتباره الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والأمني في البلاد، وإنهاء هيمنة القطاع الواحد (قطاع المحروقات) في ظل التجاذبات والرهانات الدولية الحالية. لكن هناك دراسات ولو أنها قليلة، تطرقت إلى سياسات التنويع الاقتصادي من جانب آخر، أهمها:

➤ دراسة صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج - خلال الفترة 2000_2012، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2014، حيث تطرقت إلى سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، حيث تم مقارنة بين تجربتين مماثلتين عن المرض النفطي، وكيف خرجت النرويج من دولة ريعية إلى دولة متنوعة الإيرادات، وإمكانية تطبيق ذلك على حالة الجزائر. باعتبارها سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية، والإدارية، والتنظيمية المؤسسية، وتستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من

التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي.

لكن ما يختلف دراستنا عن باقي الدراسات المذكورة أعلاه، هو طرح تصور متوسط وطويل الأجل للتنويع الاقتصادي، من خلال خلق التنوع الأفقي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما تحتاجه هذه العملية من أدوات وآليات تدعم نمو هذا القطاع، وتحرك دواليب الاقتصاد الوطني من جديد.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تمهيد: قبل التطرق إلى أهمية التنويع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب إبراز واقع هذه المؤسسات في الجزائر خلال السنوات الماضية وما بعد الإصلاحات الاقتصادية، من أجل تجسيد الخطط المستقبلية لتطوير وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أسوة ببعض دول العالم يسهم في توفير إيرادات عادية أخرى للموازنة العامة وخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وتكوين وتأطير اليد العاملة ونقل التكنولوجيا المتطورة وغيرها من المزايا التي يمكن أن تجلبها تلك المؤسسات للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التأهيل والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال العقود الفارطة عدة تغييرات جذرية من ناحية المفهوم والتكوين، وخاصة في مرحلة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية. إلا أن تناول واقع هذه المؤسسات في الجزائر يقودنا إلى تصنيف العراقيل التي تواجه هذا القطاع كغياب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، بدائية الخيارات في المشروع، التمويل، والمكان، عدم القدرة على التخطيط المالي والاداري، والمنافسة الحادة من السلع الأجنبية، هذه العوامل مجتمعة جعلت تلك المؤسسات تواجه واقعا اقتصاديا صعبا.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يصعب تحديد مفهوم دقيق موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يختلف من اقتصاد إلى آخر ومن منظومة سياسية إلى أخرى، ويختلف حتى داخل الاقتصاد الواحد.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قد أظهرت الكثير من الدراسات أن هناك أكثر من خمسين تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول العالم،¹ في ظل الاختلاف الهيكلي والتباين في مراكز القوى العالمية من الناحية الاقتصادية، ظل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حبيس عدة متغيرات، لذا وجب توضيح أسباب اختلاف تحديد المفهوم إلى عدة نقاط أهمها:

➤ اختلاف درجة النمو: درجة النمو بين الدول الصناعية والدول النامية متباينة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ووحدات اقتصادية)،

1- محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، القاهرة، ص 18.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في الدول النامية؛

- تنوع النشاط الإنتاجي: يختلف حجم العمالة مثلا من قطاع انتاجي إلى آخر، فالصناعة يكون فيها حجم العمالة أكثر من قطاع الفلاحة مثلا؛²
- العامل التقني: عندما تكون العملية الإنتاجية للوحدة مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.³

بعد تحديد أهم نقاط الاختلاف الجوهرية، وبحسب التشريع الجزائري فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات منتجة للسلع والخدمات مهما اختلفت طبيعتها القانونية، والتي:⁴

- تشغل من 1 إلى 250 مستخدماً؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج خلال حدود معتبرة؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويقصد في مفهوم هذا المشرع بالمصطلحات الآتية:⁵

2- مراكشي وآخرون، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لملتقى "مراقبة تسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الابداع"، 25 أبريل 2017، الجزائر: جامعة علي لونيسي - البلدية 2، ص 06.

3- الأخضر بن عمر، علي بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الدولي "واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الجزائر: جامعة حمة لخضر الوادي، 06/05/2013 ص 03.

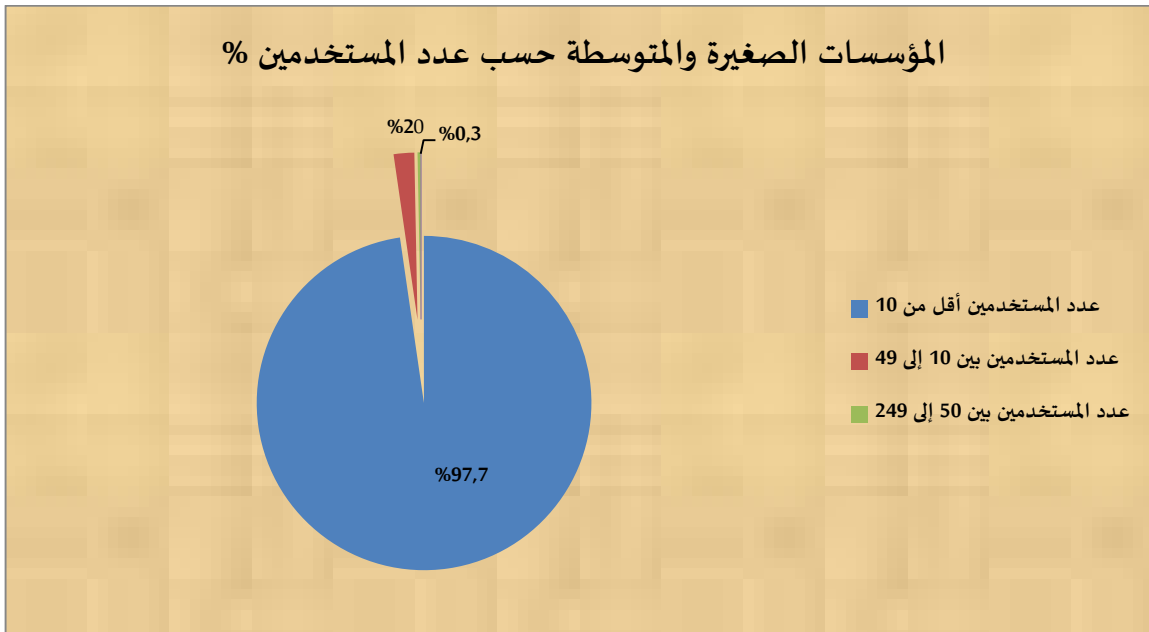
4- الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17، العدد 11، 02/01/2017، صفحة 05.

5- حويو فضيلة، إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "إشارة إلى مسارها في الواقع العلمي لمؤسسة المبررات الصحراوية"، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 56.

- المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة متعلقة بآخر نشاط حسابي مغلق.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مغلق مدته 12 شهرًا.
- الاستقلالية: وهي المؤسسات التي لا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

المشرع الجزائري استند كثيرا في تعريفه على بعض التشريعات الدولية مثل التشريع الفرنسي، كذلك المشرع الهندي الذي اعتمد على معيار رأس المال المستثمر، والذي حدد قيمته بشكل متغير حسب حالات التضخم والركود الاقتصادي. والشكل الموالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المستخدمين.

الشكل رقم (01): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المستخدمين في الجزائر 2018.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 33/2018، الجزائر، ص 08.

من الشكل (01) يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات صغيرة جدا (مصغرة)، والتفسير المرجح لذلك، هو أن التصريح بحجم المستخدمين في المؤسسات الجزائرية عادة ما يكون غير صحيح، نظراً لتهرب المؤسسات من تنفيذ التزاماتها اتجاه صناديق الضمان الاجتماعي، كما لا يمكن الجزم بأن كل مؤسسة توظف أكثر من 50 مستخدم مؤسسة متوسطة الحجم، فالجزائر تمتلك الكثير من الدواوين والمؤسسات الممولة جزئياً أو كلياً من طرف الدولة توظف عددا كبيرا من المستخدمين ولا تملك حجم مبيعات مقبول أو قيمة مضافة هامة. كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية قدراتها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة على كثير من المستويات:

0 على مستوى رأس المال المستثمر في المشروع¹.

0 على مستوى عدد العمالة الموظفة في المشروع.

0 على مستوى حجم الإنتاج المحقق وأهمية القيمة المضافة المحققة.

0 على مستوى رقم الأعمال وحصة المشروع من السوق.

0 على مستوى الانتشار الجغرافي لنشاط المشروع.

0 على مستوى الليونة في تغيير أنشطتها ورقعة أعمالها.

يظهر من التعريف المتبنى من قبل المشرع الجزائري استعماله لمعايير أساسية مستخدمة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن مثلاً معيار المستخدمين لا يمكن في كثير من الأحيان معيار رئيسي لتحديد حجم المؤسسات في وقت الراهن، أين الآلة حلت محل الانسان وزاد استخدامها، فكثير من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

1- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 / 2014، ص23.

وخاصة العمومية تمتلك الكثير من المستخدمين، مثل الدواوين والمؤسسات الممولة جزئياً أو كلياً من طرف الدولة، ولا تملك حجم مبيعات مقبول أو قيمة مضافة هامة، فنجدها مؤسسات تسيير أقرب منها من مؤسسات إنتاج للسلع والخدمات، أما المعايير المالية والنقدية أو التقنية (النوعية) أو المبنية على أساس القيمة المضافة فهي المعايير الأقرب التي يمكن أن نتبناها لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات خاصة تميزه عن قطاع المؤسسات الكبيرة، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص أو السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

➤ **سهولة الإنشاء:** حيث يتم ذلك نظراً لصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المؤسسة، وصغر رأس المال المستخدم لتأسيس المشروع، حيث يقل فيها حجم الاستثمار كثيراً مقارنة مع المشروعات الكبرى.¹

➤ **المرونة والكفاءة:** إن تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في الإنتاج والتسويق وعمليات البيع، نظراً إلى الطابع غير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، كما تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على الوصول إلى النقاط المستهدفة لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.²

1- أحمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة "الفكرة وآلية التنفيذ"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2019، ص 05.

2- رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 54.

➤ **مسايرة السوق:** تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة منخفضة لقيمة رأس المال الثابت والمنقولة، خاصة التجهيزات والمعدات التي تحرك عملية الإنتاج، وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات، فإن ذلك يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول والخروج في السوق في فترة زمنية قصيرة. كذلك تعديل أسعارها بشكل يضمن لها أقل الخسائر في حالة انخفاض الأسعار، كما تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث في تركيبة القوى العاملة. هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.¹

➤ **انسيابية جودة الإنتاج مع السعر:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجالات عمل متخصصة ومحددة، فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين في المدى القصير.² كما إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقترية من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق مع المؤسسات الكبيرة. كما تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل

1- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006، ص 29.

2- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف: جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003، ص 04.

المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة.¹

➤ **مصادر التمويل:** يركز التمويل التأسيسي لهذه المؤسسات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي، وهو ما يوفر عنها أعباء التكاليف المترتبة على الفائدة البنكية، إذ يتكون رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رأس المال الثابت والمنقول، واحتياجات نقدية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل الحديث عن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية العددية والتكوينية، لابد أن نتوقف عند أسباب التطور الزمني الذي سلكه هذا القطاع في الجزائر منذ الاستقلال، والتجاذبات السياسية والاقتصادية التي مر بها، خاصة ما تعلق بقطاع الأعمال، ولذا سنبرزه تاريخيا، ثم أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري محل الدراسة.

الفرع الأول: أسباب التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لعل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تماشى مع المخططات الحكومية، التي تختلف مع التوجهات السياسية والاقتصادية لكل حكومة، منها ما هو داخلي متعلق بهذه المؤسسات، ومنها ما هو خارجي متعلق بالعوامل الاقتصادية والنظم والتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، ولذا سوف نقدم أهم أسباب تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 54.

1. الأسباب الخارجية المساهمة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي ساعدت على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:¹

- **المنظومة التشريعية والتنظيمية:** من حيث وضع إطار قانوني محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة، من حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية، ومنح التراخيص والحصول على الاعتمادات، وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات صلة.
- **سهولة الحصول على التمويل:** من خلال تخصيص مؤسسات مالية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحدث هذا خلال البجوحة المالية التي مرت بها الجزائر، كما يقع مع قطاعات أخرى كالفلاحة والسكن، لضرورة تأمين التمويل اللازم لتطوير هذه المؤسسات.
- **الدعم الفني والتقني:** من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها، بدءا من التدريب وتأهيل طاقمها تقنيا أو إداريا، بواسطة أكاديميين مختصين ومكاتب دراسات حتى تستطيع تسيير نفسها بنفسها.
- **تأهيل الموارد البشرية:** يمثل العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتقويم الإمكانات الفنية والمهارية، للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها.

1- الأخضر بن عمر، علي بالموشي، مرجع سبق ذكره، ص14.

➤ **تحفيزات جبائية:** وذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات التي تعمل على حث المؤسسات مهما كان حجمها على الاستثمار وتشجيعها، أو حث المؤسسات إلى الاستثمار في مجالات أخرى لا يرغبون فيها.¹

2. الأسباب الداخلية المساهمة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك عديد من

- الأسباب والدوافع المساهمة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:²
- إن الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمنحها مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كالقدرة على إنتاج سلع خفيفة وذات مواصفات جديدة، ولديها مرونة أكبر من المؤسسات الكبيرة في التحول في العملية الإنتاجية.
 - يتيح اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة مرونة في العمل، كما أن انخفاض التكاليف غير المباشرة يسهل عملية التجاوب السريع مع الفرص السوقية.
 - تعتمد هذه المؤسسات في معظم نشاطاتها على المواد خام وأولية متوفرة محليا، ذات طابع زراعي وصناعي.
 - تتيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقل وتوطين التقنية والتكنولوجيا المبتكرة حديثا، وتتأقلم مع مستجدات العولمة، نظرا لبساطة التسيير فيها، الذي يعتمد على صاحب المشروع لاتخاذ أي قرار، عكس ما يحدث في المؤسسات الكبيرة .

1- عبد الحق بوقفة، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01 العدد (06)، الوادي: جامعة حمه لخضر، 2013، ص 196.

2- عبد الله بن منصور، بختي غوثي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتكيف مع المستجدات العولمة، بحث مقدم للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية" يومي 17 و 18 أفريل 2006، الوادي: جامعة حمه لخضر، ص 543.

الفرع الثاني: مسيرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تجاذبات عدة منذ الاستقلال، نظرا للظروف السياسية والاقتصادية لكل مرحلة، لكن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة، شهد زيادة وتطور ملحوظ، وهذا ما سوف نعرفه من خلال تفصيل ذلك إلى مراحل:

➤ **مرحلة النشأة (بعد الاستقلال):** لقد كانت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، أما التي تعود إلى الجزائريين فهي محدودة عدديا واقتصاديا، أي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، أو مدى انتشارها على مستوى التراب الوطني، وبعد الاستقلال مباشرة، ونتيجة لخروج المستوطنين، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية،¹ وحاولت من خلال ذلك الحكومة إعادة الاعتبار لتلك المؤسسات المنتجة، لكن التوجه الاشتراكي للاقتصاد، والاعتماد على الشركات الكبرى، حال دون ذلك، مما أهمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة.

➤ **الصدمة المالية: (1980 - 1992):** تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخل الدولة، وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وخاصة سنة 1986، وكان لذلك أثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام، والتي كانت

ممولة من خزانة الدولة كليا أو جزئيا، إضافة إلى قلة الكفاءات المتحكمة في التكنولوجيا المستوردة.¹

شح الموارد المالية في هذه المرحلة، وخاصة على القطاع الصناعي، أجبر الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على غلق أبوابها وخصصتها، تماشيا مع توجه الدولة لإعطاء الكثير من الحريات، خاصة في الجانب المالي بعد تطبيق شروط إقراض صندوق النقد الدولي.

➤ **هيكلية الاقتصاد (1993 - 2003):** هذه المرحلة عرفت تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري شبه مفلس، إلى اقتصاد منفتح يلعب القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا فيه، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى،² فقد أدت تلك التغييرات إلى خلق البرنامج التعديل الهيكلي للمؤسسات الذي أعطى حرية أكبر للتصرف في المؤسسات الاقتصادية، منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد عملت الدولة بعد سنة 2001 على إعطاء منظومة قانونية تساهم في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عدة مراسيم وأوامر قانونية.

➤ **البجوحة المالية (2004 - 2014):** تبدأ هذه المرحلة بصدور المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 / 02 / 2005 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الحكومة من خلال أدواتها التنفيذية بإنشاء 14 مشتله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية،

1 - حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة الولاية الوادي، ورقة بحثية في ملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 / 06 / 2013، الوادي: جامعة حمة لخضر، ص 05.

2- صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

والمعروف أن المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تعمل على احتضان ومساندة المؤسسات حديثة النشأة في بداية إنشائها، وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار.¹

هذه المرحلة تزامنت مع البحبوحة المالية للبلاد نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، لذا شهدت ارتفاعا ملحوظا لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد التسهيلات الادارية والائتمانية التي قدمتها الدولة لهذه المؤسسات، من خلال مختلف الآليات لخلق بيئة أعمال مناسبة.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرد والدولة.

تعود أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد بشكل فردي وبشكل جماعي، بحيث تمتلك مجموعة من المزايا و الايجابيات التي تساعد على تحقيق عدة متطلبات في آن واحد، ولتقييم هذه الايجابيات نذكر كل واحدة على حدة، كالتالي:

الفرع الأول: ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأفراد: يمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ الملكية الفردية والعائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المؤسسات يسبب انخفاضا في رأس المال المستثمر الخارجي فيها، هذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المؤسسات واقتصارها في الكثير من الأحيان على صاحب المشروع، وعليه يمكن لصاحب

1- حبيبة مداس، مرجع سبق ذكره، ص6.

المشروع استقطاب وإرضاء وكسب العديد من الأيدي العاملة والزيائن بأسلوبه الخاص، وتطوير قدراته الذاتية في التسيير.¹

➤ تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في حل مشكلات البطالة، من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى؛²

➤ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية الرياديين في الأعمال، وتفتح أمامهم مجالات التطور، خاصة في مجال التعامل مع المؤسسات الأجنبية تصديرا أو اقتراضا، مما يفتح على الاقتصاد كفاءات جديدة لديها خبرة، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفر فرصا بالشكل المطلوب؛³

الفرع الثاني: ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة: يمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي والتجاري في كثير من الدول العالم، حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشكل ما بين 50-60 % من القوى العاملة في العالم في العقد الثاني للألفية الثالثة حسب المجلس الدولي للأعمال التجارية الصغيرة التابع للأمم المتحدة؛⁴

1- مناد حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي: 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 22.

2- ابتسام حاوشين، أثر البرامج الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، العدد (05)، جوان 2014، ص.56.

3- أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2015، ص 210.

4 - المرجع المذكور أعلاه، المكان نفسه.

- الارتفاع بمستوى الإنجاز والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج؛¹
- سهولة الانتشار في كامل التراب الوطني، تساعد على توزيع عملية التنمية وعدالتها، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يسهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.²

1 - ابتسام حاوشين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2 - المرجع المذكور أعلاه، المكان نفسه.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الآونة الأخيرة، لكونها طوق نجاة للدولة الجزائرية في عديد من المجالات والأصعدة، خاصة المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأكثر أهمية في جانب التشغيل وتنويع مصادر الدخل، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة البطالة، ومن جهة أخرى وعلى المدى الطويل لها أثر واضح على التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما سوف نكتشفه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء، شقين اقتصاديين وآخر اجتماعي.

الفرع الأول: الدور الاجتماعي.

يتمثل في صورة مباشرة في توفير فرص التشغيل والحد من البطالة، فالمعروف الأثر السلبي المزدوج للبطالة على الدخل الوطني، فوجود بطالة مرتفعة معناه دخلا منخفضا، وهو ما يعني ضعف الاقتصاد الوطني، أما آثار البطالة على المجتمع اجتماعيا، فتظهر في زيادة معدلات الفقر والأمراض العضوية والنفسية، وزيادة معدلات الجريمة، وهو ما يكلف المجتمع غالبا من تدهور القيم وتقكك الروابط بين الأفراد.¹ كذلك من خصائصها الاجتماعية، انتشارها في كافة التراب الوطني ودخولها المناطق النائية والمعزولة لسهولة تأسيس مثل هذه المؤسسات في كل مكان. كما لها مسؤولية أكبر اتجاه المستهلك، بحكم القرب من البيئة المحلية لصاحب المشروع، حيث تستطيع هذه المؤسسات تقديم منتجات خاصة لكل مكان وزمان، وتقديم منتجات أخرى لأصحاب الحاجات الخاصة في كل منطقة.

1- الطيب لحليم، البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، الندوة الوطنية حول البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع البليلة: جامعة سعد دحلب، 2006، ص130.

إضافة إلى المساهمة في التوزيع العادل للدخل، وهي طريقة مرتبطة بنمط توزيع الدخل بشكل متوازن بين أفراد المجتمع، حيث في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتقاربة في الحجم، وفي ظل توفر ظروف التنافسية بين تلك المؤسسات، لعدم قدرة أحدهم على احتكار السوق، عكس المؤسسات الكبيرة، ما يترتب عنها وجود تنافسية في الأعمال ووجود توزيع عادل للثروة، وظهور الطبقة المتوسطة في المجتمع.¹

يترتب عن ذلك تحقيق استقرار اجتماعيا، بحيث تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع، بأن تصبح قوة فاعلة فيه، وذلك من خلال تأسيس هذه المؤسسات الصغيرة، فهذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو العلاقات العامة للحصول على التمويل، ما يعني بقائها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دخول هذه الفئات الإنتاجية، وبالتالي تصبح العملية سلسلة بالنسبة لتلك الفئة، واندماجها في المجتمع عوض بقائها بعيدة وخطرا عنه.²

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي.

إن هذه المؤسسات هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها، مما يجعلها قادرة على لعب دور المحور، بين الانفاق الحكومي وتجسيد المشاريع التنموية والاستثمارية، مما يسمح لها بتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة، حيث إن المؤسسات الكبيرة بالرغم من مميزاتها، إلا أنها ما فتئت تطرح مشكلة التحكم في

1- عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 27.

2- هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 76.

التسيير،¹ وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية، فهي تميل إلى تبني الوسائل الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكسه وضع تلك البلدان الكثيفة النسمة، من حيث طرق توظيف العمل وموائمة ندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج للمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة، مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة.²

في الأخير نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في دفع عملية التنمية الاقتصادية بكل أشكالها، وهذا الأثر يمكن ملاحظته في الجانب المادي السنوي، وخير دليل على ذلك تجارب دول جنوب شرق آسيا وتركيا، التي اعتمدت هذا النوع من المؤسسات في رفع من دخلها وتحسين المستوى المعيشي لسكانها.

الفرع الثالث: الدور التشغيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يكاد يتفق الباحثين على أن الوصول إلى التشغيل الشبه تام في البلدان النامية عموما، والعربية على وجه الخصوص صعبا نوع ما، و يغزى ذلك لضعف الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود إلى العديد من أسباب، لعل أهمها:³

1- السعيد بريس، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية - جامعة بسكرة، 2007، ص 67.

2- عاصم عبد النبي أحمد البندى، المشروعات الصغيرة وآثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجا، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010، ص 12.

3 -HUSSIEN ELASAVAG.THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM ENTREPRISES IN JOP CREATION IN THE AVB COUNTRIEST. MUNICH -PERSONAL REC ACARCHIVE, MUNICH, 2010. pp 30 31.

➤ **عدم كفاية عناصر الإنتاج:** وهي المكملة لعنصر العمل الإنتاجية كالأرض ورأس المال والتنظيم، التي بتكاملها يمكن أن تحقق وتستمر العملية الإنتاجية، مما يعيد معه توفير فرص العمل المنتجة.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص العمل الكافية، وذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها في العديد من الدول العربية.¹

➤ **ضعف الرغبة لدى الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة، وإنشاء المؤسسات:** حيث يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية الموجهة نحو الأسواق، والواقع أن هذه المهارات يجب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية، أو عبر الممارسة الفعلية.

➤ **بيئة الأعمال غير المناسبة:** لا توفر بيئة الأعمال الدعم اللازم للقطاع الخاص، وتشير العديد من التقارير إلى وقت المؤسسات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية، وتكاليف التأسيس المرتفعة.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اعتبرت الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال المؤسسات لصغيرة والمتوسطة شريكا اقتصاديا مهما في ظل كل الأنظمة المتبعة إلى يومنا هذا، وما يؤكد أهمية هذه المؤسسات للبرامج الاقتصادية المتتابعة التطور السريع في عددها وحجمها.

1- حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 08، 2010، ص 52.

الفرع الأول: التطور الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، خاصة بعد إصدار الأمر 03-01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل عدد المؤسسات الناشطة من 376 767 مؤسسة سنة 2006 إلى أكثر من 1 093 170 مؤسسة إلى نهاية سنة 2018 بزيادة قدرت بـ 716 403 مؤسسة جديدة، أي بنسبة 200% تقريبا، أما على مستوى النشاطات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تركيزا على بعض القطاعات، كما تسجل تزايدا ملحوظا للقطاع الخاص حيث وصلت 1 092 908 مؤسسة خاصة حتى نهاية سنة 2018، كما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تفهقرا واضحا، حيث تراجع من 739 مؤسسة سنة 2006 إلى 262 مؤسسة عمومية إلى نهاية 2018،¹ وبالتالي فإن نسبة التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام ترجع إلى الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وكذلك إلى خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية.

كما قلنا سابقا، تبقى هذه الاحصائيات غير دقيقة نظرا للتهرب الكبير للمؤسسات الجزائرية على تنفيذ التزاماتها اتجاه صناديق الضمان الاجتماعي، حيث نجد مؤسسات أو مقاولات وطنية تشغل أكثر من 50 عاملا بصفة ميدانية، بينما لا تدرج كل عمالها أو مستخدميها في صناديق الضمان الاجتماعي للتأمين عليهم، وبالتالي تتهرب من هذه

1 - وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الاحصائية، العدد (33)، 2018، ص ص 10 11.

العملية، وتصبح هذه المؤسسات في نظر المشرع مصغرة، رغم أنها صغيرة أو متوسطة أحياناً.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

➤ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع

المحروقات: باعتبار أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو من القطاعات المهمة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، فإنه بطبيعة الحال اعتباره من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر، لكونه القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس.

حيث عرفت معدلات مساهمة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تزايداً مستمراً في معدلات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير عرف نمواً خارج قطاع المحروقات 4.2% في النصف الثاني من 2016 حسب وزارة المالية، نظراً للنمو الذي عرفه القطاع الفلاحي. كما تتفوق مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مساهمة القطاع العام.

نستطيع من خلال بعض التقديرات معرفة الوزن الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية في توليد الثروة على المستوى الوطني، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي، حيث أن مساهمة القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في تزايد وارتفاع من سنة إلى أخرى، بينما العكس بالنسبة للقطاع العام نظراً لتراجع الكبير للمؤسسات العمومية وإغلاق الكثير منها. والجدول الموالي يوضح القيمة المضافة لقطاع المؤسسات ص و م في الجزائر

الجدول رقم (01): القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الجزائر (2012-2015)

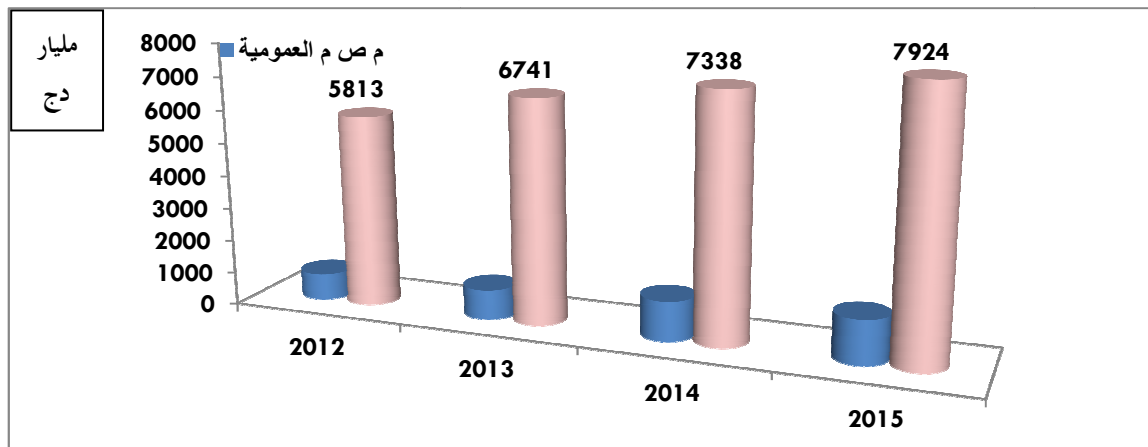
الوحدة: مليار دج

طبيعة المؤسسات	2012		2013		2014		2015	
	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
عمومية	793.38	12.01	893.24	11.70	1,187.93	13.9	1,313.36	14.22
خاصة	5,813.46	87.99	6,741.19	88.29	7,338.65	86.1	7,924.51	85.78
مجموع	6,067.84	100	7,634	100	8,527.58	100	9,237.87	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 2017/30، الجزائر ص 42.

حسب ما يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر مقبولة نوعاً مقارنتاً للنتائج المحلي الخام الذي بلغ سنة 2015 ما يقارب 17 270 مليار دج، كما سجلت مؤسسات القطاع العمومي قيمة معتبرة بالنظر إلى ضآلة المؤسسات العمومية الناشطة في الميدان، بينما شهد القطاع الخاص صعوداً متواصلاً وهو ما يجسد سياسة الحكومة في السنوات الأخيرة لمواكبة القطاع الخاص لبناء اقتصاد متوازن، والشكل البياني يوضح أكثر.

الشكل رقم (02): القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الجزائر لسنوات (2012-2015).



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم 01.

➤ **إمتصاص البطالة وتأطير اليد العاملة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، حيث تعتبر من أهم القطاعات الخالقة لمناصب شغل جديدة، فرغم من إمكانياتها المتواضعة ومحدودية حجمها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، إلا أنها الملاذ الآمن لمعظم الدول الكبرى لامتناس البطالة الزائدة خاصة وقت الأزمات المالية، وهذا راجع إلا مرونة هذا القطاع وتفرعه إلا عدة وحدات صغيرة مختلفة جغرافياً.

لذا يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية، وسوف نتعرف من خلال الجدول التالي على مدى تطور مساهمة هذه المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر إلى غاية 2018.

جدول رقم (02): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017 - 2018.

S1 2018		S1 2017		أنواع المؤسسات	
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	نسبة التغير
58.54	1 575 003	58.35	1 517 990	القوى العاملة	3.76
40.63	1 093 170	40.75	1 060 289	أرباب العمل	3.10
99.18	2 668 173	99.09	2 578 279	المجموع	3.49
0.82	22 273	0.91	23 679	المؤسسات العمومية	- 6.78
100	2 690 246	100	2 601 958	المجموع	3.39

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 33، 2018، الجزائر، ص 13.

الملاحظ من الجدول السابق أن نسبة التشغيل في تلك المؤسسات تعتبر مرتفعة نوعا ما مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والثانية بعد التوظيف الحكومي (الوظيفة العمومية)، حوالي 22% من مجموع اليد العاملة في الجزائر، إلا أنها تبقى تحت المستوى المطلوب مقارنة بمستويات التشغيل التي توفرها تلك المؤسسات في الدول الرائدة في هذا المجال التي حققت نسبا مضاعفة في أواخر القرن الماضي، حيث تشغل مثلا ما يقارب 75% من اليد العاملة في الصين وقريبة 79% في إمبراطورية اليابان سنوات الثمانينات.¹ وهو ما يمثل نسبا فارقة لهذا القطاع وأهمية كبيرة توليها تلك الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نمو جيد في الناتج المحلي وامتصاص البطالة.

المطلب الثالث: تذليل العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات، نجد أهمها:

➤ معضلة العقار الصناعي: هو مجموعة الأراضي المعمرة أو القابلة للتعمير الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الصناعية،² والتي مازلت تفكك بكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتثنيها عن النمو والتطور، كما وقفت عائقا مباشرا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بسبب القيود البيروقراطية المفروضة من طرف المجالس المحلية وطول مدة دراسة الملفات، فالوضعية القانونية للمخصصات الصناعية في أغليبتها لم يتم تسويتها، ولا يملك فيها أغلب

1- نجلة حسين مرتجي، فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية- تجربة اليابان-، مقال أكاديمي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1989، ص220.

2- فطيمة بن عبد العزيز، محبوب بن حمودة، النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التوزيع الاقتصادي في الجزائر"، 08/07 نوفمبر 2018، الجزائر: جامعة علي لونيبي -جامعة البليدة 2، ص11.

المتعاملون أي سند أو وثيقة تثبت وضعيتهم القانونية، كما عرفت الكثير من المناطق الصناعية توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير منها مازالت بورا أو غير مستغلة من طرف أصحابها وملاكها المستفيدين منها.

إلى جانب المشاكل التي تعرفها المناطق الصناعية الناتجة عن تهيئتها واستغلال العقار فيها، يبقى جزء منها متعلق بتسيير المناطق الصناعية، وهو أن أغلبية التجهيزات القاعدية الموجودة في المناطق الصناعية عرفت نقصا في الصيانة، والذي أدى إلى عدة نقائص وتدهور في حالتها¹

➤ افتقار هذه المؤسسات للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة؛

➤ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة ضئيلة من الطابع الرسمي، والكثير من العمليات غير الرسمية، وهذا ما يزيد خطورة التعاملات معها²

➤ ضعف البيانات المتوفرة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن الأسواق التي تتعامل معها، سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو مخرجاته أو المنتجات النهائية³

➤ غزو السلع المستوردة المنخفضة الثمن للسوق المحلي وخاصة الصينية منها، مقابل السلع المحلية التي تبدو عالية التكلفة، نظرا لعدم تدخل الدولة بذريعة الحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، رغم أن مبادئ المنظمة تركز وتقبل بحماية المنتج المحلي؛

1- زوييدة دهلوك وآخرون، تثمين العرض العقاري الموجه للاستثمار - المناطق الصناعية بولاية فسنطينة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقمة، مركز جيل البحث العلمي، المجلد 04 العدد (31)، فبراير 2019، ص 134.

2- مالكولم شافوف، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة الألمانية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009، ص 218.

3- نور الدين نوي، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 97.

- تدني مستوى مشاركة المرأة في هذا القطاع،¹ وضعف التأهيل للعنصر البشري الذي يفتقر إلى المهارة والتعليم، خاصة على الماكينات الجديدة المتطورة؛
- تحدي التجارة الالكترونية ونقص التدفق المعلوماتي إلى زبائن تلك المؤسسات، حيث تشير الاحصائيات الرسمية إلى أن مستخدمي موقع فايسبوك مثلاً يتجاوز ملياري مستخدم، إضافة إلى الشبكات الأخرى كالتويتر اليوتيوب وغيرها من وسائل الإشهار المجانية والواسعة الانتشار، مما يجعل من هذه الشبكات سوق الكترونية كبيرة، كما تسهل هذه الشبكات جمع المعلومات الأولية عن العملاء والتسويق المحلي والدولي والتواصل مع الزبائن، من أجل تحسين المنتج وتطويره لتوسيع آفاق ورقة تداوله.

1- منيرة سلامي ، إيمان بيه، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ورقة: جامعة فاصدي مرياح، العدد (03)، 2013، ص 59.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن من الواضح أهمية وضع استراتيجية لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب أن لا تبقى محصورة في الآليات السابقة، بحيث تكون متعددة، من أجل إعطاء دفع ودور اقتصادي لتلك المؤسسات.

المطلب الأول : الاطار المفاهيمي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عملية دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحياة الاقتصادية تلزمها توفر مجموعة من الخصائص لكسب قوة تنافسية في السوق، تجعلها قادرة على الصمود والبقاء في هذا القطاع، ومن أجل هذا، لابد أن تكتسب هذه المؤسسات مؤهلات فنية ومادية وتقنية، ولهذا سوف نعرف في هذا المطلب المفاهيم المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل.

1. تعريف التأهيل : "التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مرونة اقتصادية".¹

تولد مفهوم تأهيل المؤسسات من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988، ضمن متطلبات الاتحاد الأوروبي للانضمام اليه، من خلال طرح برنامج

1-زويته محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 90 .

استراتيجي لتحديث الاقتصاد في تلك الدولة الأوروبية، ومن بين أهداف البرنامج الأساسية تسريع وتيرة تحديث التنمية الدائمة للقطاع الصناعي، وتدعيم قواعد التكوين المهني، وتوجيه التمويل للاستثمارات المنتجة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.¹

2. أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن للتأهيل أهداف عديدة ومتباينة،

وكانت على النحو التالي:²

✓ تحديث المحيط الاقتصادي؛

✓ تقوية هياكل الدعم؛

✓ تمكين وتطوير تنافسية المؤسسات؛

✓ تطوير نظام التنظيم، والتسيير، وتطوير أنظمة الإنتاج؛

✓ تكوين العمال والمسيرين الإداريين بأحدث الطرق؛

✓ المساعدة على تحسين الجودة.

✓ ترقية وظيفة التسويق، وحث ومساعدة المؤسسات على البحث عن أسواق جديدة.

الفرع الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عملية تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مجموعة من الشروط أو المتطلبات التي تعتبر عاملا

أساسيا لقيام تلك المؤسسات بعملية التأهيل، نذكر منها مايلي:³

1- عبد الحق عتروس، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، العدد (05)، 2008، ص73.

2- مريم والي، إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، العدد (19)، ديسمبر 2014، ص270.

3- جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ورقة بحثية للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 17 و18 أفريل 2006، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، ص637 - بتصرف.

➤ **تأهيل وتكوين الاطارات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير امكانياته الفنية والمهارية، للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمعاملين معها؛

➤ **تأهيل المحيط الإداري :** ويقصد بها تفكيك البيروقراطية المقيته، حيث يتطلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبسيط الإجراءات الإدارية، وتذليل الصعوبات والعقبات المتعلقة بإنشاء أو تطوير تلك المؤسسات، وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة؛

➤ **تدعيم البنية التحتية:** إن البنى التحتية تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة الشريفة للمؤسسة؛

➤ **تأهيل الجهاز المصرفي :** وذلك من خلال تكييف الجهاز المصرفي مع متطلبات هذا القطاع، ومساهمته في تفعيل دورة النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإداراته، وإرساء قواعد تسير شفافة وواضحة، تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في ضخ القروض البنكية.

الفرع الثالث: مسار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من المراحل تعتبر إلزامية، حيث نقدم الشكل الموالي لاختصار مراحل التأهيل:

الشكل البياني رقم (03): يبين مسار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: العيد غربي، تحليل آثار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني (2001-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص19.

من هذا الشكل البياني يتسنى لنا أن عملية التأهيل تتشكل من أربعة مراحل هامة، تنطلق أساسا من تشخيص وضعية المؤسسة والصعوبات التي قد تواجهها المؤسسة وأبرز تحدياتها، ثم الشروع في وضع الإستراتيجية المناسبة لمسار هذه المؤسسة، لتأتي بعدها مرحلة الشروع في التأهيل، والتي تهتم بالمحيط الخارجي وخاصة السوق، إضافة إلى نقاط القوة الداخلية قبل أن نصل إلى المرحلة الأخيرة، والتي تعطي فيها المؤسسة البعد الدولي لمنتجاتها من خلال الامتثال للمعايير الدولية.

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقع على عاتق الدولة والوزارة المهمة بهذا القطاع وضع برنامجا تأهيليا خاصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما رسمته الخطوط العريضة التي تدخل في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي كالتالي:

الفرع الأول: مفاهيم حول برامج التأهيل.

1. تعريف برنامج التأهيل: "هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وتربط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها إجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية، التسويقية."¹

1- محمد الصالح زويطة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2. أهداف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:¹

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية؛
- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحفاظ على العمالة الموظفة.

3. مجالات تطبيق البرنامج: تتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة، لعل أهمها على مستوى المؤسسة، من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة وطرق الإنتاج المستخدمة، وكذلك على مستوى محيطها، بإجراء مجموعة من التحولات اللازمة على محيط المؤسسة، كوضعيتها القانونية والإدارية والجبائية، وتحديد واقعها العقاري والائتماني.

الفرع الثاني: برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. أهم البرامج الدعم والتطوير التي عرفت الجزائر: لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة التحديات الراهنة على المستويين الداخلي والخارجي، قامت السلطات العمومية بمجموعة من برامج الدعم منها:

- **برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:** يعد وسيلة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام بالاستثمارات المتنوعة، وهو برنامج مشترك بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد كان الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج 120 مليون دج من خلال ثلاث عمليات ريادية

للمساعدة التقنية لمجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة الصناعية لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

➤ برنامج ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسطي، وقد شُرع في تنفيذه في سبتمبر 2002 بغلاف مالي قدره 62.9 مليون يورو يساهم فيه الاتحاد الأوروبي بـ 57 مليون يورو، والحكومة الجزائرية 3.4 مليون يورو، و2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج.¹ كما كان هناك برنامج ميدا 2 بغلاف مالي قدر بـ 44 مليون أورو.

➤ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مسايرة التطورات الحالية والنهوض بها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة 380 مليار دج خلال الخماسي (2010-2014)، ويتمثل تدخل الدولة في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18، وتساهم المبادرة في تقديم منح وقروض للمؤسسات المستفيدة لشروط التأهيل، وتخفيض الفوائد المبطقة عليها من طرف البنوك، ويهدف هذا البرنامج إلى احتواء قرابة 20 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بعد القيام بدراسات تسمح بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع ونشاط، والمساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة المتعلقة بترقية المؤسسات وتحسين الجوانب التنظيمية.

2. شروط الاستفادة من برنامج التأهيل: للانخراط في البرامج، بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة في إطار التأهيل، توفير الشروط التالية:¹

- ✓ أن تكون المؤسسة جزائرية ومسجلة ضمن السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي؛
- ✓ أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- ✓ أنها تمارس نشاطها منذ ثلاث سنوات على الأقل؛
- ✓ أن تحقق نتيجة استغلال ايجابية لسنتين على الأقل خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- ✓ أن تشغل على الأقل 20 عاملا للمؤسسات الإنتاجية، و 10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.²

لكن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تلائمها تلك الشروط، حيث أوضحت الاحصائيات الرسمية أن 20 % فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوفي شروط التأهيل التي حددتها الوزارة الوصية للاستفادة من برامج الترقية، وهو ما يحرم بقية المؤسسات من الاستفادة من برنامج الدعم للتأهيل.

3. الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة: يتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني من خلال مجموعة من الهيئات أهمها:³

➤ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار: ويتكون من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وممثل غرفة التجارة

1-Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, **Projet :Dispositif de Mise à Niveau**, Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2000, Alger, p21.

2-Fonds de Promotion de la Compétitivité 2 Industrielle, **Manuel Des Procédures: nouveau dispositif**, Ministère de l'Industrie, p 13.

3- العيد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

والصناعة وأرباب العمل و النقابات، ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا (وزارة الصناعة والمناجم حاليا 2019)، وتستفيد من الصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة الخاضعة القانون الجزائري، وتنشط منذ سنتين، والتي تعترضها صعوبات مالية.

➤ الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/5 المؤرخ في 3 ماي 2005 من أجل تنفيذ برنامج التأهيل ومتابعته، ووضع إستراتيجية للقطاع لتلقيته.

➤ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: بطاقة فنية عن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة: وهي كالتالي:

✓ **الهدف:** 20.000 مؤسسة؛

✓ **فترة التنفيذ:** خمسة سنوات (2010-2014)؛

✓ **الفئة المستهدفة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

✓ **التكلفة الإجمالية للبرنامج:** والتي تصل إلى 385 736 000 000,00 دج تبلغ

التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة بـ 19 287 000,00 دج.¹

✓ **مصدر التمويل:** صندوق تخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون بالصندوق

الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم

1- أحمد عكاشة عزيزي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص 151.

264-11 المؤرخ في 30 جويلية 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم

240-06 المؤرخ في 4 جويلية 2006.

يعتبر هذا البرنامج الذي تم تسطيره خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2010-

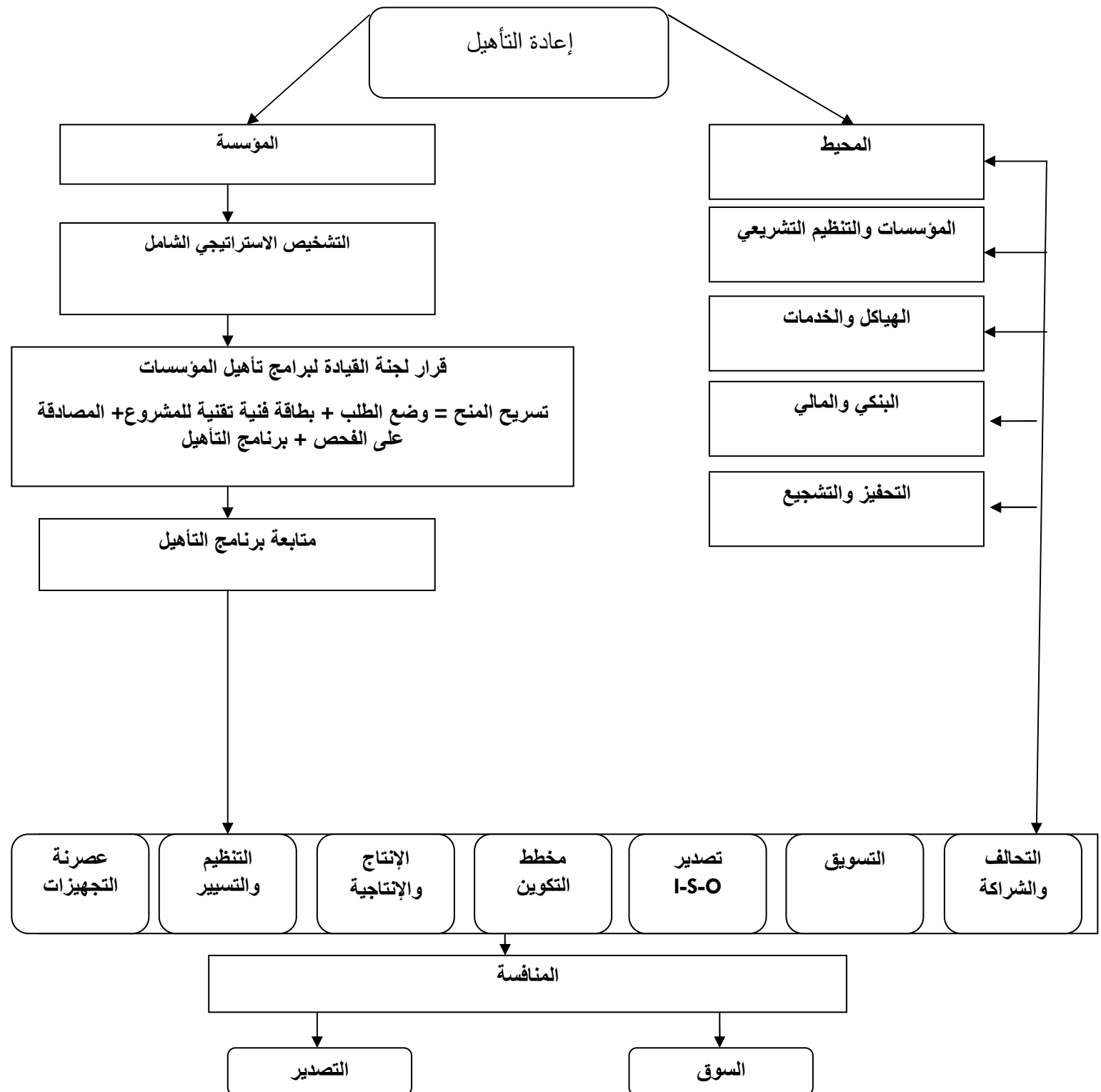
2014، هو أفضل البرامج المعدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم عدم

تطبيقه بنسبة كاملة لبعض العراقيل التي واجهته.

الفرع الرابع: مخطط التأهيل: ويمكن عرض باختصار خطوات تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الشكل الموالي:

الشكل البياني(04): مسار عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



Source: Mohamed lamine Dhaoui, Boualam abassi, **Restructuration et mise à niveau d'entreprise**, Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI, ALGER,2003, p74

المطلب الثالث: عرض بعض التجارب الدولية في مجال تطوير المؤسسات ص م.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت البعد الدولي، في ظل رغبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدخول بمنتجاتها المجال الإقليمي والدولي، ولهذا قمنا بهذا المطلب بإعطاء بعض الأمثلة البسيطة عن تجارب دولية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل التطرق إلى التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب شرح مفهوم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعني " تدويل عملية أو مراحل متتابعة، تقوم على مزيج من المهارات المحلية التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، والتي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجيا، في الأسواق الدولية".¹

1. التجربة الكورية: أضحت التجربة التنموية الكورية محل اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بسبب القفزة النوعية الكبرى التي حققتها في عديد الميادين، عرف الاقتصاد الكوري تطورا كبيرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب هيكلية الاقتصاد الكوري نحو الاهتمام المطرد لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أنها كانت عبارة عن اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة.² حيث عمدت الحكومة هناك إلى تقليل القروض الموجهة إلى الصناعات الثقيلة، وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لهذا تعتبر التجربة الكورية الأقرب للدول النامية من حيث تشابه ظروف انطلاق في عملية التأهيل وخاصة الدول التي كانت تتبع النظام الاقتصادي الموجه.

1- حياة بن حراث ، مخفي أمين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق الاندماج الدولي، مداخل في الملتقى الدولي حول "عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات"، 06/05 مارس 2018، جامعة المسيلة، ص20.

2- العيد غربي، مرجع سبق ذكره، ص48.

2. التجربة الهندية: وفقا للدستور الهندي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتدرج تحت مظلة حكومة الولايات، وتتركز جهود الحكومة المركزية على رسم السياسات العامة، وفي ظل عجز الحكومة الهندية على احتواء مشكل البطالة المتزايد والزيادة السكانية الرهيبة، حاولت تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يؤسسها أصحابها، إدراكا منها على قدرة هذه المؤسسات على امتصاص أكبر عدد من العمال وتخفيف من حدة البطالة، وما قد ينجم عنها من نتائج¹، وأهم تلك الأهداف المرسومة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، هي:

- ✓ إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل من خلال تحديد المشاكل التي تواجهها، والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها.
- ✓ المساعدة على نشر التكنولوجيا الحديثة داخل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسويق منتجاتها محليا ودوليا، وإقامة مكاتب لتنمية الصادرات، تقوم بتحديد الطلبات الخارجية؛
- ✓ العمل على دعم الصناعات الصغيرة والحرف في المناطق الريفية، وتشجيع الاستثمار المرتبط بالصناعات الغذائية²؛
- ✓ دعم البنى التحتية من خلال مجموعة من الهياكل العمومية لتقوية القاعدة اللوجيستية للمؤسسات؛
- ✓ تعطي الحكومة الهندية علاوة سنوية لكل مشتري لهذه المنتجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن 15% عن السعر الذي تباع به لتشجيع هذه المؤسسات.

1- أحمد عكاشة عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

2- نفس المرجع أعلاه، المكان نفسه.

3. التجربة التركية: تولي تركيا اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التسهيلات والإعانات المادية والمعنوية المقدمة للمستثمرين، وتحتل بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف مجالاتها أهمية كبيرة في الاقتصاد التركي، والتي تغطي 99.9 % من النسيج المؤسساتي، وهي نسبة عالية جدا مقارنة مع الجزائر، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق اقتصاد متوازن.¹

كما أنشأت الحكومة التركية عدة هيئات ومراكز سواء تابعة للدولة أو خاصة، والتي تهتم بدعم وتحفيز المشاريع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها مركز تدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعض البنوك العمومية والخاصة: منها البنك الشعبي التركي، بنك التجارة الخارجية التركي، بنك القروض والاستثمار الصناعي، بنك الأوقاف التركي، صندوق التأمين على القروض، مجلس الدولة للتخطيط، والمركز الوطني للإنتاجية.²

4. التجربة الإيطالية: تعتبر إيطاليا من الدول الصناعية السبعة الكبرى، وهو راجع لارتفاع حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة وفي الاقتصاد، حيث قامت الحكومة الإيطالية بإعطاء هذا القطاع الأهمية الكبرى في مخططاتها التنموية والتمويلية، لذلك أسست السلطات العمومية في إيطاليا مؤسسات حكومية تسهر على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمعهد إعادة البناء الصناعي،

1 - العيد غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

2 - نفس المرجع أعلاه، ص 56.

وشركة ترقية المبادرات التي تتكفل بالمشاريع الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا البرنامج:¹

✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدعم المالي والتقني والتنظيمي وبناء نسيج صناعي متكامل؛

✓ التكفل بتكوين الإطارات المسيرة التي تسهر على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط.

5. التجربة الأردنية: كما هو معروف في الأردن، فالنشاط الاقتصادي مازال يسيطر عنه النظام الريفي أو البادية، باعتباره مكان إقامة وتشغيل نسبة كبيرة من السكان ومصدر من مصادر العمالة، لذا سجد الكثير من المؤسسات تأخذ الحجم الصغير والمتوسط لسهولة التأقلم مع تلك البيئة، كما تتلاءم مع حدود إمكانياتها المحدودة والمستويات التقنية الإنتاجية غير المتقدمة، التي تستعملها مع الموارد التمويلية والإنتاجية المتواضعة للاقتصاد الأردني، وتنشط أغلب هذه المؤسسات في القطاع الفلاحي والخدمات، وبدرجة أقل الصناعي. كما اعتمدت التجربة الأردنية على الدعم المالي من طرف البنوك التي لها مصلحة بالريف، كبنك تنمية المدن والقرى، وبنك الإنماء الصناعي وغيرها من المؤسسات.

6. التجربة التونسية: تعتبر تونس من الدول العربية والإفريقية القلائل التي حققت نجاحا في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الأسواق الدولية، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث سارعت السلطات التونسية لتنفيذ برنامج التأهيل منذ 1996،

وأنشأت صندوقاً لدعم تلك المؤسسات سنة 2018 بغلاف مالي مقدّر بـ 165 مليون دولار (حسب تصريح وزير الصناعة التونسي نقلاً عن القدس العربي أبريل 2018) والهدف من هذا البرنامج هو تطوير وخلق تنافسية لمؤسساتها بالإضافة إلى تهيئة المحيط الاقتصادي وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹ ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية 5500 مؤسسة صناعية (حسب نفس الوزير)، إلا أن صغر حجم دولة تونس وقلة سكانها الذي يبلغ حوالي اثني عشر مليون 2018، وافتقارها للموارد الطبيعية، كانت عقبة أمام بلوغ هذا القطاع لمستويات بعض الدول الأسبوية، لكن تبقى التجربة التونسية في هذا المجال النموذج الذي يحتذى به، بمساهمتها في خلق فرص عمل متنوعة، صناعية وزراعية وخدمية، خاصة الصناعات الغذائية.

1- العيد غربي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

خلاصة الفصل: قدمنا خلال هذا الفصل، مدخلا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أهميتها، ووزنها الاقتصادي في البلاد، أهميتها في الجانب الاجتماعي والسياسي، والبرامج الداعمة لتلك المؤسسات، وتوصلنا للنتائج التالية:

- ❖ رغم تراجع مساهمتها في الاقتصاد الوطني، مقارنة مع دول أخرى متطورة، إلا أن المؤشرات القادمة عن هذه المؤسسات تؤكد الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ البرامج والنظم الجزائرية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، معظمها كانت نظرية باستثناء البرنامج الوطني للتأهيل 2010-2014.
- ❖ لإعادة تنظيم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو قطاعات معينة، وجب تخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة لهذا القطاع، وهنا يبرز دور الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما يطرأ عليها من تحديثات، وإيجاد صيغ جديدة للتمويل.

الفصل الثاني: آليات التمويل والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: آليات التمويل والتطوير للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد: وضع الاقتصاد الدولي أسسا ونظريات لاستخدام المال و استثماره بالطرق القانونية، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل. ونظرا لحاجة المؤسسات الاقتصادية للتمويل لمواصلة ديمومة النشاط الاقتصادي، كان لابد من التجاوب في هذا المضمار، فأخذت بعض المؤسسات المالية في تطوير وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الأسس والنظريات الاقتصادية، لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور واستغلال الاموال لمضاعفة الإنتاج، وهو ما يجب استحداثه في الجزائر لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع المنتجات وتوفير مناصب شغل، وفق آليات التمويل التي لا تتناقض البعض منها مع مبادئ الدين الإسلامي، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل الإسلامي، بشقيها الربحي وغير الربحي.

المبحث الأول: التمويل الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهمية التمويل الإسلامي في ترقية وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: الآليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: التمويل الكلاسيكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من الأساس الذي يجب أن تركز عليه الدول النامية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو الاعتماد على مواردها المحلية، إلا أن الواقع يظهر في الكثير من الأحيان وجود قصور شديد في مصادر التمويل المحلي، مما يجعل هذه المؤسسات تستعين بمصادر التمويل الخارجي، ما يجعل مشكل التمويل أهم عقبة تعترض عملية التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: القروض التأسيسية.

عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، تظهر الحاجة إلى هذه الأموال التأسيسية، وهو المال الذي يجب أن يتوفر عند صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين.

الفرع الأول: الأموال الذاتية لأصحاب المؤسسات.

➤ **الادخارات الذاتية:** تتمثل في القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة كمصدر يسمح بالحفاظ على الاستقلالية التامة،¹ ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية، لذا يلجأ إلى العلاقات التجارية والعلاقات العائلية.

لكن الإفراط في هذا التمويل قد يسبب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في المعاملات المالية الرسمية وخاصة الجبائية، كما تظهر بعض التصدعات العائلية وبين الأصدقاء، نتيجة تحديد النسب وحجم المشاركة مع الآخرين معه في إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الأمر، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي.

1- محمد شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019،

➤ **الأرباح المحتجزة:** تمثل إحدى مصادر التمويل الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد من حقوق الملكية، وهي ناتجة عن استغلال النشاط للمؤسسة، تتحدد سنوياً نسبة معينة كمحتجزات توسعية، واستغلالها في العملية الإنتاجية من خلال الجمعية العامة للمؤسسة، التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلياً أو سيحتفظ بها لتغطية المشروع التوسعي الجديد للمؤسسة، ويوزع الباقي على المساهمين، أو تقرر الجمعية العامة الاحتفاظ بكامل الأرباح، خاصة في السنوات الأولى،¹ نظراً للتكاليف والاحتياجات المتراكمة للمؤسسة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تمويلها، وهذا بهدف توسيع نشاطها أو تخفيف عبء الاقتراض.

➤ **رأس مال المخاطر:** قامت العديد من الدول المتقدمة والناشئة بتشجيع رأسمال المخاطر بهدف تعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، ورأسمال المخاطر القصد منه توفير رأسمال يشارك في الملكية لتأسيس المنشآت وتطويرها، ويتم تجميع رأسمال المخاطر عادة من المستثمرين في شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات والمشاركة في الملكية (ما بين 20% إلى 40%)، ويتم عادة تقديم عادة من خلال شركات رأسمال المخاطر والبنوك، والممولين الأفراد.²

الفرع الثاني: التمويل التأجيري.

التمويل التأجيري هو اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر، مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر وهو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر.

➤ **أهمية التمويل التأجيري:** تعود أهمية التمويل التأجيري لعدة أسباب نذكر منها:

✓ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

1- دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية شركات متقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 142.

2- حسين عبد المطلب السراج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 46.

- ✓ يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.¹
- ✓ تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق عائد خلال مدة سريان العقد، من خلال استغلال رؤوس مال ثابتة بصفة مؤقتة.
- ✓ توسيع التعامل بقرض الإيجار في معظم دول العالم و إرساء قوانين و تشريعات لهذا الغرض.

➤ أنواع التمويل التأجيري: و يمكن تلخيص أنواع التأجيري في أربعة أنواع هي:

- ✓ التأجير التشغيلي.
- ✓ التأجير التمويلي.
- ✓ البيع و إعادة التأجير.

الفرع الثالث: القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تزيد أجالها حتى خمس عشرة سنة موجهة لشراء الأصول الثابتة، وإقامة مشاريع جديدة، وتسدد عادة من التدفقات النقدية من المشروع،² تقدمها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية والبنوك الفلاحية والصناعية، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف الصحي وتطوير مشاريع، إقامة المباني، المستودعات، شراء آلات ومعدات الإنتاج، مقابل ضمانات عينية كالرهون العقارية والرهن الحيازي للأموال الثابتة والمنقولة.

لكن مع تزايد المخاطر الائتمانية نتيجة عدم السداد من طرف البعض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لارتفاع تكاليف القروض الربوية، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتخذ إجراءات وقائية، من خلال تقويم رهون مقابل قيمة القرض

1- معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 16.

2- نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018، ص 56.

الممنوح، وعادة مايطلب ضمانات شخصية أو حقيقية مثل طلب ضمانات كالعقارات والأراضي.¹

المطلب الثاني: قروض التسيير والتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمنح البنوك هذه القروض لمدة تتراوح بين سنة و 05 سنوات، وتلجأ المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى هذا التمويل لتسيير المؤسسة وتطويرها في شقها الإنتاجي والتسويقي.

الفرع الأول: القروض المتوسطة الأجل.

تشمل مصادر التمويل المتوسطة الأجل، القروض المستحدثة في تمويل التجهيزات والعمليات اللوجستية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنتعرض في هذا المطلب للمصادر المتعددة للتمويل متوسط الأجل، وهي كالتالي:

➤ **قروض المدة:** تتميز قروض المدة بأجلها المتوسطة والتي تتراوح بين 03 و 05 سنوات، بحيث يعطي الاطمئنان للمؤسسات، وبالتالي تلجأ لهذا القرض لتجنب درجة المخاطر التي تواجه القروض قصيرة الأجل، وتجنبها إعادة التمويل سنوياً نظراً لدرجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل.²

بالنسبة لمعدل الفائدة المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قرض المدة يتم على أساس الفترة التي يتم استغلال القرض فيها، أي مستوى الأسعار المحددة من طرف البنك المركزي والسائدة في السوق، حجم القرض وتاريخ الاستحقاق، والرهن المقابل للقرض، ويتم تسديد القرض على أقساط سنوية أو نصف سنوية. ويعاب على هذا القرض التكلفة المتراكمة من الفائدة الربوية التي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة

1- محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 192.

2- محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، ط2، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص 506.

والمتوسطة، لذا حبذا تقديم استثناءات لهذه المؤسسات، كتقليل سعر الفائدة، أو التمديد في حالة العسر، لأنها مؤسسات ناشئة لا بد من توطيد علاقتها بالبنوك حتى تستغلها دائماً.

➤ **قروض التجهيزات:** تمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء تجهيزات استثمارية رأسمالية، منقولة أو ثابتة، ويتم بعد تقديم المؤسسة فاتورة شكلية على التجهيزات من الوكيل إلى البنك التجاري، ويقوم البنك بتمويل ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، كما يضمن كل المصاريف الخاصة بـ (شركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية)، كما يمكن أن تسدد قيمة التجهيز بالتقسيط على سنوات، بحيث تبقى ملكية التجهيزات عند الوكيل (البائع) إلى حين تسديد كامل المبلغ من المؤسسة، بينما البنك يضمن التجهيز كرهن حتى تسدد المؤسسة كامل المستحقات للبنك.¹

الفرع الثاني: القروض قصيرة الأجل: من خلال تسبيقات في الحساب الجاري، و موجهة لتمويل أصول متداولة عامة وغير محددة، ولعل أهم القروض التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

➤ **تسهيلات الصندوق:** تلجأ المؤسسة لهذه القروض لمواجهة الصعوبات الناتجة عن نقص في السيولة بسبب الاختلال بين الإيرادات والنفقات، هذه القروض توجه أساساً بهدف إعطاء مرونة للخزينة، وعدم التوازن هذا ناتج لعدم تحصيل المؤسسة لحقوقها لأسباب غير متوقعة،² وينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لأن الاستعمال

1- محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سبق ذكره، ص 511 512.

2- باديس بن يحيى بوخلوة، الأمتلية في تسيير خزينة المؤسسة: دراسة حالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص101.

المكرر لها، والذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها، قد يحوله إلى سحب على مكشوف ويزيد احتمالات ظهور أخطار متعلقة بالقرض.

➤ **السحب على المكشوف:** يقصد بالسحب على المكشوف أن يضع البنك تحت تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبلغا من النقود يزيد من رصيدها الدائن، قد تصل عدّة شهور، وفيه يقوم البنك بفرض فائدة على المؤسسة خلال الفترة التي يسحب فيها مبلغا يزيد عن الرصيد الدائن للمؤسسة، ويتوقف البنك على حساب الفائدة بمجرد توازن الحساب من جديد.¹

➤ **القرض الموسمي:** تمنح هذه القروض عادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الموسمي (القطاع الفلاحي، السياحي....)، والتي تواجه اختلالا بين فترة التمويل وفترة البيع، بإنفاقها مصاريف كبيرة، حيث تكون فترة الإنتاج وفترة البيع موسمية على أن يكون الدخل في فترة لاحقة.²

لذا تستعمل هذه القروض لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي، حيث لا تتجاوز مدتها السنة. ويشترط البنك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مخططا زمنيا للتمويل، وتحديد فترة تسديد القرض وفق مخطط الاستهلاك المعد مسبقا.

➤ **التسبيقات على الصفقات العمومية:** وتم انشاء الصندوق الوطني لتمويل الصفقات العمومية، من خلال منح تسبيقات على الصفقات لا تتجاوز 15%، تسبيقات على الفواتير، كفالة حسن التنفيذ، وتمنح للمقاولين والممولين نتيجة إبرامهم لصفقات

1- نبيل ذنون الصائغ، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- باديس بن يحيى بوخلوة، مرجع سبق ذكره، ص102.

عمومية مع الإدارة العمومية، وتمول هذه الصفقات قصد: إنجاز الأعمال، إرسال التموينات، أو أداء الخدمات المختلفة.

➤ **الكفالة:** وتعني أن يمنح البنك كفالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي ضمان للغير على أن يدفع البنك عوض المؤسسة (المدين) في حالة إعسار هذه الأخيرة،¹ وتأخذ الأشكال التالية: كفالة جمركية، كفالة ضريبية.

➤ **تمويل التصدير:** من خلاله يقدم البنك للمؤسسة المصدرة اعتماد تمويل أولي يمكنه من تجميع بضاعته للتصدير، وهذه الطريقة تحمي المصدر من بعض المخاطر التجارية، والبنك الذي يمنح اعتمادا للمصدر غالبا ما يجذب الحصول على كفالة بنك المستورد (بنك المشتري).

هي تقنية تعبئة البضاعة المسحوبة بكفالة إلى الخارج، وفيها يتعهد البنك اتجاه عميله (المصدر) بتسديد بضاعته المباعة فورا دون أن يكون له الحق في الرجوع عن تعهده في حالة امتناع المشتري الأجنبي عن التسديد في الآجال المحددة. كما يستطيع المصدر الحصول على اعتمادات الصندوق من البنك لتمويل مخزونات لمنتجات تامة الصنع موجهة للأسواق خارجية، وهذا الاعتماد يساعد المصدر على إيجاد سوق لمنتجاته بكل طمأنينة.

المطلب الثالث: مصادر التمويل العامة.

إن التنوع الاقتصادي يحتاج إلى مصادر التمويل وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية من أجل خلق تنوع أفقي في هذا

1- هاني أحمد عبد الفتاح عطاي، التحكيم في الضمانات المصرفية: دراسة مقارنة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص87.

القطاع، وجبت الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية. وتتمثل مصادر التمويل المحلية في الادخار العمومي والخاص.

الفرع الأول: مدخرات عامة.

تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار سواءً كان قطاعاً عاماً أو خاصاً:

➤ **ادخار قطاع الأعمال العام:** تتكون مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات المملوكة للدولة (مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية).¹ تلك الأرباح تتحدد بعوامل معينة، مثل السياسة السعرية التي تحدد أسعار المنتجات وتطور مستوى الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام، هذه المدخرات تستخدمها الدولة غالباً في النفقات العمومية التي تنفقها أو إحدى هيئاتها العامة،² مثل الدواوين، والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

➤ **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص، فضلاً عن مخصصات استهلاك رأس المال، والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية، والمصانع الصغيرة والمتوسطة. وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر بمقدار الدخل وبيان توزيعاته.³

1- سمير عبد الحميد رضوان. أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 186.

2- محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، المالية العامة، الاسكندرية، 2017، ص 119.

3- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 186.

➤ **الادخار الحكومي:** يتمثل في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية في حصيللة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، علاوة على جميع الموارد المالية والنفقات الحكومية الجارية من ميزانيات تسيير وتجهيز وغيرها.¹

عادةً الادخار الحكومي في الدول النامية لا يحقق حصيللة جيدة كتلك التي تحققها الدول المتقدمة، باستثناء بعض الدول النفطية، دائماً ما تجد هذه الدول نفسها في حالة عجز، وبالتالي يسهم بنصيب ضئيل في الادخار الوطني.²

➤ **التمويل التضخمي:** يسمى بهذا الاسم نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الحكومات من تنفيذ التزاماتها نتيجة العجز في مواردها المستقلة في الإنتاج،³ حيث يعتبر التمويل التضخمي أو التمويل التقليدي، مصدر إزعاج دائم للحكومات، وهو ما استخدمته الحكومة الجزائرية سنة 2017 لتمويل عملية التنمية، من خلال إصدار نقود ورقية جديدة أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويعد هذا النوع من التمويل تضخيمياً أو ما يسمى بالنقود الرخيصة، لأن الموارد الجديدة المضافة ينشأ معها فائض في الطلب على المنتجات والخدمات التي تم تمويلها، والتي تحتاج لفترة أطول من الإنفاق، بينما يرى مؤيدو هذا الأسلوب أن الآثار المترتبة عن زيادة المعروض النقدي يمكن تفاديها، بزيادة الإنتاج.⁴

على الرغم من أن التمويل التضخمي من الوسائل الهامة لتكوين الادخار الإجباري، حيث يخلق جواً ملائماً للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، إلا أن هناك

1- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 186.

2- نفس المرجع أعلاه، المكان نفسه.

3- جمال داود سليمان الديلمي، التنمية الاقتصادية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2015، ص 122.

4- سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 176 177..

شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم فاعلية هذه الوسيلة في البلدان النامية، نظراً لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها، كما توجه إليه العديد من المآخذ، حيث يترتب عنه اتساع الفوارق في دخول الأفراد، لأنه يؤدي إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار، وإلى إفقار أصحاب الدخل الثابتة أو شبه الثابتة.

➤ **الادخار الجماعي:** يقصد به الادخار الذي يقطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات بشتى أنواعها، ولقد أحتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول النامية، كون أن التأمينات الاجتماعية تستطيع أن تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية، والمتمثلة في ارتفاع الأسعار، وذلك عن طريق كبح جماح الطلب على الاستهلاك. والادخار الجماعي يختلف عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري في كون الأفراد المساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات... الخ.¹

➤ **الادخار الاختياري (القطاع العائلي):** ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، حيث يعتبر توفره ضروري للانطلاق نحو النمو التلقائي للاقتصاد، والذي يقوم به هذا القطاع، ذلك أنه يتم بمحض إرادتهم ورغبتهم في الادخار، فهو الذي يصدر من الشخص بمحض إرادته دون أي ضغوط أو التزامات.² ويلعب الادخار العائلي دوراً كبيراً في تمويل

1- صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص 472.

2- محمد الجيزاوي، صناعة الوعي الاقتصادي في ثلاثين درساً، ط1، دار إي كتب، لندن، 2018، ص 71.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجل سنة 2010 ما يقارب من 818 مليار

دج، وهو ينشأ في مجموعة من المصادر نوجزها فيما يلي:¹

✓ المدخرات التعاقدية: كأقساط التأمين والمعاشات الاجتماعية وحصيلة صناديق

الضمان الاجتماعي، التي تنشئها الهيئات والمؤسسات العمومية؛

✓ الأصول النقدية للأفراد والمحتفظ بها في شكل ودائع لدى صناديق التوفير، أو البنوك

التجارية، سواء كانت حسابات آجلة أو جارية؛

✓ الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع، المتاجر والمساكن، والتي تنتشر في

البيئات الريفية حيث يصاحب الادخار الاستثمار؛

✓ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية: تلجأ الدولة لمصادر التمويل الأجنبية لسد فجوة

التمويل المحلي التي تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية (الادخار الإجباري إن لم يكفي

الادخار الاختياري)، وتتخذ هذه المصادر عدة أشكال.

➤ **القروض الأجنبية:** هي تلك المبالغ التي تقترضها الدول، والتي تزيد

مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق

الدفع بالعملات الأجنبية، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة. وتشمل

كافة القروض التي تمنحها الحكومات والهيئات المقرضة إلى الدول المحتاجة، لذا يجب

عدم التركيز على هذا التمويل، بل يكون عنصر مكمل فقط للتمويل المحلي،² وتتمثل

أهم مصادر التمويل الدولية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية.

➤ **الاستثمار الأجنبي:** تكون هذه الاستثمارات عامة في شكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في تلك المشاريع التي يملكها الأجانب ويديرونها، بينما يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في استثمارات المحافظ المالية من أسهم وسندات، الصادرة من المؤسسات المالية للدولة المعنية، ويساهم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في زيادة رؤوس الأموال، فضلاً على أنه لا يحمل أعباء والتزامات، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة، ولما يحققه من أرباح يعاد استثمارها، إضافة إلى مساهمته في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي.¹

➤ **المنح والمعونات:** تتكون المعونة الاقتصادية فقط من المنح الخاصة والقروض طويلة الأجل، حيث تستثنى منها المساعدات أو القروض الموجهة للأغراض العسكرية، وهي نوعين، معونات ثنائية، وتستند للعلاقات الثنائية بين الدول، وتعدّ بشكل رسمي بين الحكومات، ومعونات متعددة، وهنا تتداخل عدة أطراف أو منظمات دولية وإقليمية لتقديم منحة لدولة ما، وتتميز الإعانات بشروط ميسرة، كإعفاء أسعار الفائدة طوال مدة استرجاع القرض مع إمكانية تمديد الفترة، مثل قروض البنك الدولي

1- محمد شلغوم عميروش، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2012، ص ص 19 20.

للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي.¹ ومع ذلك من الصعب إيجاد علاقة ايجابية بين المعونات ودرجة الأداء الاقتصادي.²

1- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 244.
2- سحر عبد الرؤوف سليم، عيبر شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الاسكندرية، 2014، ص 196.

المبحث الثاني: أهمية التمويل الإسلامي في ترقية وتنويع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الإفراط في استخدام التمويل الكلاسيكي أظهر بعض الثغرات الاقتصادية في النظم التقليدية، بسبب فقدان التوازن بين الفائدة المحصلة من التمويل الكلاسيكي والعائد الحقيقي من المشروع، لذا بدأ الجميع بالتفكير في أخلاقيات المعاملات المالية التي تتمثل في التمويل الإسلامي بشقيه الربحي وغير الربحي.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التمويل في الاقتصاد الإسلامي، هو نوع من التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق بامتلاك أحد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي (الرأس مال "التملك"، العمل)¹، يأخذ شكلين: أحدهما ربحي والآخر غير ربحي، فهو يتمثل في تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح أو التعاون أو على سبيل الصدقة من صاحب الفائض إلى آخر صاحب العجز أو العاجز.

الفرع الأول: أهمية التمويل الإسلامي.

يسمى نظام التمويل الإسلامي بأنه نظام حصص الملكية، وأن الربح يعتمد على الملكية ومرتبطة بوجود قيمة مضافة محققة، ويشمل مزيج متنوع من الصيغ والأساليب التي توفر أفضل الاختيارات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتمتع بمزايا عن غيره من أساليب التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

1- نبيل بوفليح، عبد الله حميد الحرتسي، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، الجزائر: جامعة الأمير قسنطينة، 06/05 2013، ص13.

➤ يعالج أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الجديدة وتحد من الرغبة في الاستثمار، وهي تكاليف الفوائد المتركمة، التي تحد من إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للشعور بعدم قدرتهم على تحقيق عوائد تضمن تغطية تكاليف القرض الكلاسيكي،¹ وهو ما أكدته الخبير الاقتصادي البريطاني اللورد كينز بوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وفرص الاستثمار،² وفي ظل الظروف الحالية للبلاد التي تشهد ركودا نسبيا للاقتصاد بسبب الأزمة المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، وأسعار الفائدة المرتفعة نسبيا المطبقة من البنك المركزي، لا يستطيع اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغامرة بقروض مكلفة لتمويل مؤسساتهم، وسيفضلون التمويل التشاركي الذي يضمن لهم عائد بأقل التكاليف الممكنة؛

➤ تفضل المؤسسات المالية الإسلامية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة، بحكم صغر قيمة تمويلها و لأنها أكثر نجاعة وأسرع في تحقيق النمو، كما تتوفر على المهارات، وإمكانية التمويل الذاتي من المستثمرين، وهو ما تبين من تجارب سابقة للمؤسسات المالية الإسلامية في دول العالم؛³

➤ لا يعتمد هذا الأسلوب كثيرا على الضمانات التي يطلبها نظام التمويل الكلاسيكي، والتي تقف عادة حجر عثرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين لا يستطيعون تلبية كافة الضمانات والشروط للحصول على القرض؛

1- إيمان صحراوي، إدارة المخاطر الإنتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك "مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016، ص 223.

2- سعيد حسين عيادة، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 38 العدد (104)، 2015، ص 61.

3 - O, Giscars Destaing, *analyse de la mystique economique de L'ISLAM ou le peche d'internet*-2. Revue Des Deux mondes, 12/1982, P 605.

➤ لا يحمل أسلوب التمويل التشاركي الإسلامي في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل الكلاسيكي، وذلك لأنه لا يؤدي إلى خلق الائتمان، كما يتميز بالمرونة وموائمته لكافة أوجه التمويل في مختلف نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي لكل نشاط صيغة تمويلية؛¹

➤ التمويل الخيري والتطوعي كالوقف والزكاة، يمتلك مجموعة من الآليات لمجابهة التقلبات الاقتصادية، حيث في دراسة قام بها الاقتصادي "روبرت شابيرو" حول القيمة المضافة للمؤسسات الخيرية الاجتماعية "Community Foundations" في الولايات المتحدة، وجد أن كل دولار تنفقه هذه المؤسسات يولد أكثر من ثمانية دولارات من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي؛

❖ أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس دراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، مما يُحقق تخصيصاً أمثلاً للموارد، ويُحقق ما يصبو إليه البلد من تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.²

الفرع الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي: وتتمثل مبادئ التمويل الإسلامي في:

1- خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات، 14/15 ديسمبر 2004، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 159.

2- زهير بن عمر بن أحمد الخلاقي، استثمار أموال الزكاة في مشاريع تعود على مستحقيها، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد (2)، 2014، ص 226.

3- نبيل بوفليح، حميد حرتسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

❖ **إلغاء الفائدة:** وهو التحريم الكامل للفائدة أخذاً وعطاءً، وهو معروف بلفظ الربا، والتي ينظر

إليها على أنها ظلم واستغلال،¹ وهو ما تحتاجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تبحث عن تمويل يلزم العملية الإنتاجية، عكس التمويل الذي يهتم بمعدلات أسعار الفائدة والعائد المضمون أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام الأموال، فإن النتائج لا يمكن إلا أن تكون سلبية.

❖ **الدراسة الاستشرافية:** الاستثمار الإسلامي يتطلب إجراء دراسة جادة عن المشروع الذي سيتم

الاستثمار فيه، وسياساته والمنتجات التي سوف ينتجها والخدمات التي سيقدمها وتأثيرها على المجتمع والبيئة. بحيث لا يمكن استثمار الأموال في وجهات غير مفيدة وديناميكية للاقتصاد.

❖ **القيم التكافلية والاجتماعية:** يدعو القرآن الكريم جميع أتباعه إلى رعاية الفقراء والمعوزين

ومساعدتهم. وعلى هذا، يتوقع من المؤسسات المالية الإسلامية أن تقدم الهبات والتبرعات الخيرية للمؤسسات الصغيرة المهمة بالعمل الخيري.

❖ **المسؤولية عن المخاطر:** فكرة وجوب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في

المخاطر والربح، في أي مسعى أو عمل. لكي يكون مستحقاً لأي عائد، ويتم التقاسم بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع على أساس اتفاق تعاقدية، حيث تقدر الخسائر المالية في ظل الظروف العادية على صاحب رأس المال، وفي هذه الحالة الخسائر ستكون مشتركة بين طرفين،² خسارة المال للممول وخسارة الجهد لصاحب العمل.

كما أن هناك اختلافات جوهرية تميز التمويل الإسلامي عن التمويل الكلاسيكي، من حيث:

4- لطفي عامر بن جديدة وآخرون، النظام المالي الإسلامي بين المبادئ والممارسات، سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2011، ص18.

2 – Monzer Kahf , Tariqullah Khan , **Principles of Islamic Financing**, Asurvey: Islamic research and training institute Islamic developmmnt bank , 1409 H , jeddah , p 18.

أولاً: التمويل التقليدي:

- ❖ المؤسسات مالية ينحصر عملها في الائتمان فقط، كخصم الأوراق التجارية وشرائها، وبيعها ومنح القروض، وغيرها من العمليات النقدية.
 - ❖ تنتقل ملكية رأس المال من المصرف إلى الطرف الآخر.¹
 - ❖ مؤسساته وسيط حيادي لا تتدخل في الأعمال، ولكن تجني ربحها من النقود التي توظفها في الإقراض والتمويل.
 - ❖ يقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محدد دون العمل.
 - ❖ لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل، ولا يتحمل الممول أي خسارة.²
 - ❖ يتم تمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية.³
 - ❖ لا يعترف بمهلة السداد ويحمل المدين فوائد التأخير.
 - ❖ يتم التمويل التقليدي عن طريق النقد.⁴
- ثانياً: بينما التمويل الإسلامي يتميز عنه بـ:
- ❖ مؤسسات مالية إسلامية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخارج بالضمان) و (الغنم بالغرم).
 - ❖ تستثمر ملكية رأس المال.⁵

1- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 100.

2- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018، ص 11.

3- منذر القحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991، ص 52.

4- فؤاد السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

5- المرجع المذكور أعلاه، ص 100.

- ❖ يمتد دورها لممارسة العمل الفعال من خلال كونها شريكاً ومضارباً وتاجراً وكافلاً.
- ❖ يقوم على أساس العمل وفق قاعدة الربح والخسارة.
- ❖ يشترك الطرفان في الربح قلّ أو كثر حسب اتفاقهما، والخسارة المادية على صاحب المال.¹
- ❖ ينحصر في الأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، وعلى الأعمال الموافقة للشرع، حيث لا يمكن تمويل مشاريع مخالفة للشريعة السمحة، مثل: مرقص، مخمرة... الخ.²
- ❖ إن كان غير مماتلاً ومعه عذر شرعي يمهل ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر، وقد يعفى أحياناً من المبلغ الضئيل.
- ❖ يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود، أو عن طريق الأصول الثابتة، كالوقف...³

المطلب الثاني: التمويل عن طريق صيغ المشاركة.

صيغ التمويل الإسلامي تملك من الخصائص ما يحل كثير من مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما تتسم به من التنوع والتعدد وتقاسم المخاطر لكونها قائمة على المشاركات. كما يمكن استخدامها في عديد المجالات كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. وتتيح البنوك الإسلامية صيغ متنوعة للتمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

➤ **المشاركة:** وهو عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري، حيث تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صيغة المشاركة من خلال تقديم البنوك الإسلامية التمويل الذي تطلبه دون اشتراط فائدة ثابتة، وإنما يشارك الطرفان

1- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2- منذر القحف، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3- فؤاد السرطاوي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

في الناتج المتوقع ربحاً كان أو خسارة.¹ حيث يعد التمويل عن طريق المشاركة أهم صيغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونه يساعدها على التطور والنمو بسرعة، لأن التوسع في عملية الإنتاج تكون على عاتق المؤسسة والبنك في نفس الوقت، هذا الأخير الذي يملك مستشارين فنيين وتقنيين يساعد على توجيه تلك المؤسسات خلال عملية الإنتاج، ويمكن أن تكون المشاركة دائمة أو منتهية بالتملك.

مزايا وعيوب صيغة المشاركة.

تمتاز صيغة المشاركة بمجموعة من المزايا والعيوب أهمها:²

❖ المزايا.

- ✓ المساهمة بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق عائد مرتفع للمؤسسة؛
- ✓ يفضلها الكثير من المتعاملين ويعتبرونها الأقرب للشريعة الإسلامية؛
- ✓ فيها جدية بسبب مشاركة الشريك بجزء من رأس المال.

❖ العيوب.

- مخاطرة عالية على مؤسسة التمويل الإسلامي؛
- تعتمد على أمانة الشريك؛
- تحتاج للتسجيل ومسك الدفاتر عند الشريك المتعامل؛
- تحتاج لخبرة محاسبية وتوجيه محاسبي خاص، في مؤسسة التمويل الإسلامي.

1 -S, Sharullizuannizam.B, Saiti, **Musharakah Tijarah Cross-Border Financing: Concept, Structure and Salient Features**. International journal of islamiceconomics and finance studies, Sakarya University, Vol 2 Num(3), 2016, p 02.

2- محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 43.

➤ **المضاربة:** وهي عقد بين طرفين أو أكثر، حيث تقترح البنوك الإسلامية على أصحاب المال استثمار مدخراتهم، لتستثمرها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريع تمتلك الخبرة فيها، ويتم اقتسام الربح بين المؤسسة والبنك وأصحاب المال حسب النسب التي تم تحديدها في عقد المضاربة.¹

للمضاربة مزايا وعيوب نذكر منها:²

❖ المزايا.

- ✓ تحقق أرباحاً عالية؛
- ✓ تساهم في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر؛
- ✓ يفضلها الكثير من المتعاملين الذين يعتبرونها خالية من الشبهات الشرعية.

❖ العيوب.

- ✓ أكثر صيغ التمويل الإسلامي مخاطرة، لاعتمادها على أمانة وأخلاق المتعامل؛
- ✓ أقل جدية، لعدم مساهمة المضارب بأي جزء من المال؛
- ✓ تحتاج من المتعامل مسك دفاتر وتسجيل للإيرادات والمصروفات.

➤ **التمويل بالاستصناع:** وتصلح هذه الصيغة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المبتكرة وصاحبة براءة الاختراع، بموجب هذا العقد تقوم البنوك الإسلامية بمرافقة وتمويل المؤسسات الذين يتبنون فكرة صناعية، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، و يحمل الاستصناع نفس مزايا وعيوب المشاركة.

➤ **التمويل عن طريق المزارعة والمساقات والمغارسة:** وهي صيغة صالحة للمستثمرات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر نوع من أنواع المشاركة، حيث تشارك البنوك

1- محمد علي شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ص432.

2- محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

بالمال أو أحد عناصر الإنتاج كالأرض وتكاليفها، والشجر المثمر، أو ثروة حيوانية، ويشارك الطرف الآخر بالجهد (العمل) على أن يتم اقتسام الربح بينهما بحصص متفق عليها مسبقاً، وهي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تساعد في تحسين التمويل الموجه للنشاط الزراعي، وبالتالي المساهمة في ضمان الحد الأدنى للأمن الغذائي.¹

يتأكد من توافر عدد من الشروط عند بحث طلب المشاركة الفلاحية، وهي:²

- ✓ يجب أن توفر فيها جميع الشروط التي يجب توفرها في العقد؛
- ✓ صلاحية الأرض للزراعة؛
- ✓ معرفة البذر جنساً ونوعاً؛
- ✓ معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل)؛
- ✓ التوقيت، فلا بد من تحديد المدة، ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج؛
- ✓ تحديد حصة كل طرف من الناتج. وهما كالتالي:³
- أن يُقَسَّم الثمر بين المتعاقدين على أساس الاتفاق المسبق بينهما؛
- تسليم الأرض التي عليها الشجر للتعامل فيها.

1 - Elasrag, H, **Islamic finance for SMES**. Journal of Economic and Social Thought ,Vol 3 Num(3),2016, p439.

2- شوفي بورقية، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 84 86.

3- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 254.

وهناك بعض الشروط من أجل صحة المغارسة عند المالكية:¹

- ❖ أن يغرس فيها أشجاراً ثابتة الأصول، كالزيتون أو الرمان أو التين، ولا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة مثل عباد الشمس أو البقول وأمثالها؛
- ❖ أن تتوافق أصناف الأشجار في مدة ثمرها، ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته.

المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي ومعاملاته التجارية.

للتتمويل الاسلامي معاملات تجارية ربحية كباقي المؤسسات المالية في العالم، وهي طريقة شرعية إذا توفرت فيها بعض الشروط العامة، كما تتوافق مع الطلب المتزايد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فهي الصيغ الأكثر عرضاً في هذه الفترة.

الفرع الأول: الصيغ التجارية.

➤ **المرابحة:** وهي أن تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك إسلامي، شراء سلعة تحدد جميع أوصافها وبعد ذلك يقوم البنك بشراء هذه السلعة ويملكها ثم يقوم ببيعها مربحة لطالب الشراء بالأمر بالمبلغ الذي يتفق معه عليها، ويكون تسديد المبلغ فوراً أو على أقساط حسب الاتفاق.² هذه الصيغة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتلاك آلات ومعدات بشكل نهائي ودائم.

1- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 254.

2- محمد قاسم عبد المجيد، بيع المربحة لأمر بالشراء بين النظرية والتطبيق، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 34 العدد (02)،

للمُرابحة مزايا وعيوب نذكر منها:²¹

❖ المزايا.

- ✓ قليلة المخاطر؛
- ✓ سهولة التطبيق؛
- ✓ تتناسب مع الكثير من المشاريع الصغيرة؛
- ✓ يمكن التعامل مع العملاء الذين ينشئون المشروعات الاستثمارية الإنتاجية ويرغبون في شراء بعض الأصول الرأسمالية كالآلات والمعدات الثقيلة، وهم غير مستعدين للتعامل مع البيع الفوري، لذلك سيكون لبيع المُرابحة بالأجل دوراً في اجتذاب هؤلاء العملاء؛
- ✓ يمكن التعامل مع الذين يمارسون أنشطة إدارية على أساس البيع بالتقسيط خاصة بالنسبة للسلع المعمرة، وعليه فهم يرغبون في شراء سلعهم عن طريق تسهيلات في الدفع وهو ما توفره لهم عملية المُرابحة الآجلة.

❖ العيوب.

- ✓ تشبه القرض التقليدي، لذلك يشتهه الأمر عند بعض الناس ويعتبرونها التفافاً للحصول على قرض ربوي.
- ✓ يسيء البعض للمُرابحة بتحايلهم على مؤسسة التمويل للحصول على النقد بطريقة غير جائزة شرعاً ((مثل الاتفاق مع البائع لإرجاع البضاعة له بعد أن تشتريها المؤسسة وتبيعها للأمر بالشراء)).

➤ **التمويل عن طريق الإجارة:** بموجبه يتم تأجير آلات أو معدات أو عقارات أو غيرها من قبل البنوك للمؤسسات مقابل مبلغ معلوم ولمدة معلومة، أو من خلال نقل تدريجي للملكية.¹ يساعد هذا التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء معدات وآلات أو عقارات تستعملها ظرفيا في عملياتها الإنتاجية والتوسعية، مما يجنبها شراء تلك الأصول بتكلفتها العالية وتواصل في نفس الوقت عملية الإنتاج مقابل مبلغ معين ومحدد مسبقا.

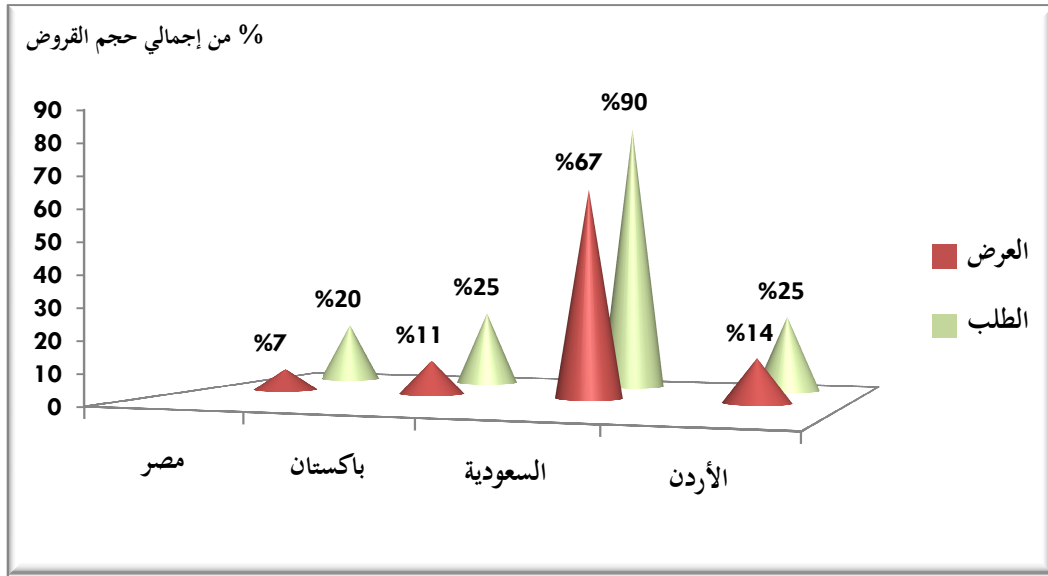
الفرع الثاني: واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم.

كانت صناعة التمويل الإسلامي تمثل نسباً ضئيلة من التمويل العالمي للمؤسسات في السنوات الأولى لها، لكن بفضل تطوير وتجديد صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، سجلت هذه الأخيرة معدلات مضاعفة في السنوات الأخيرة، أين وصل إجمالي الأصول المحتفظ بها عالميا في إطار التمويل الإسلامي 02 تريليون دولار في عام 2015،² حيث تسعى عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على منتجاتها لتلبية احتياجاتهم التمويلية. والشكل الموالي يبين الطلب على التمويل الاسلامي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 -A.R Abdul Rahman, **Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking**, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, kyoto university ,Vol 2 Num(1),2007, p 29.

2 - H, Elasrag, **op cit**, p445.

الشكل رقم (05): العرض والطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الإسلامي في بعض الدول.



Source: World Bank Group & Islamic Development Bank, Leveraging Islamic Finance for SMEs, 2015, P8.

قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تمثل سوى 7% من إجمالي القروض في مصر، في حين أن الطلب على منتجات التمويل الإسلامي حوالي 20 %، المملكة العربية السعودية لديها أصغر فجوة بين الطلب (90%) والعرض (67%)، والفرق الملاحظ في حجم العرض والطلب لكل دولة يغزى إلى عدد المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في كل بلد، أي كلما وفرنا عدد أكبر من المؤسسات المالية الإسلامية كل ما زاد الطلب على منتجاتها المالية.

إذا ما تمت مقارنة تلك النتائج بوضعية المؤسسات المالية الإسلامية الناشطة في الجزائر، نجد هناك فرقا شاسعا في حجم رأس المال المتداول في السوق، إذ لا يتجاوز 2.5% من إجمالي حصة الأصول المالية الموجهة لتمويل المؤسسات في الجزائر، وأن 90% منه مازال في صيغته التجارية (المربحة)، لذا وجب وضع خطط وبرامج لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو هذا النوع من التمويل، لعل أهمها:

- توعية وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو البنوك والنوافذ الإسلامية للتعامل معها، حيث أكد استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب الأمريكي سنة 2013، أن نصف الجزائريين يفضلون التعامل بالتمويل الإسلامي، بينما 3% فقط من يعتمد إلى التعامل بهذه الصيغ¹ وهو ما يؤكد نقص التوعية والمعلومة للمتعاملين للاقتصاديين؛
- فتح فروع ونوافذ للمؤسسات المالية الإسلامية في كل المناطق، حتى تكون أقرب لأصحاب المشاريع، باستخدام أهم الصيغ التمويلية لكل منطقة اقتصادية، حيث نجد أن البنوك الإسلامية لا تغطي إلا 10% من المناطق في الجزائر؛
- التكوين والتعليم في مجال الصيرفة الإسلامية لتطوير وتأطير هذه الصناعة، ما يساعد على انتشارها بسرعة، حيث نجد في دولة الامارات مثلا أن هناك أكثر 533 مؤسسة تعليمية تمنح شهادات في هذا الاختصاص، بينما في بريطانيا هناك 55 جامعة تدرس التمويل الإسلامي في مناهجها؛
- استخدام تقنية إعسار المدين، والتي تستعملها كثير من البنوك الإسلامية في الخليج العربي وماليزيا، من خلال مرافقة المؤسسات المتعثرة على السداد حتى تتمكن من تنفيذ التزاماتها، حيث تتجه البنوك الإسلامية في الجزائر إلى تنفيذ اجراءات الحجز والمتابعات القضائية فور انقضاء المدة المتفق عليها، ما يلزم الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجه نحو البنوك التقليدية، التي تفرض معدل فائدة على التأخر عن السداد.

1- محمد بن بوزيان، نجيم بن منصور، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد (03)، 2015، ص100.

المبحث الثالث: الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل في الأسواق المالية وصناديق الاستثمار وشركات التأمين التكافلي الإسلامي والمؤسسات المشكلة خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسات الزكاة والوقف، والتي تمارس الأعمال الاستثمارية وفق النظم الشرعية.

المطلب الأول: آليات التطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتبعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة وعلى مدار عقود من الزمن عدة إجراءات تنظيمية وأخرى مالية، وذلك بإنشاء عدة هيئات عامة، لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذا وجب مراجعة آليات الدعم، من بينها الآليات المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار، التي عملت من خلالها الحكومة على خلق دعم للاستثمار الوطني وتوفير الظروف الملائمة لها، وتجسدت تلك الآليات على مجموعة من الهياكل، وهي:

➤ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): المنشئة بمقتضى المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في سبتمبر 1996.¹ تضمن الوكالة عملية المرافقة خلال مراحل خلق المؤسسة و توسيعها بتكلفة اجمالية لا تفوق 10 ملايين دج. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية:²

✓ المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية.

1- نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، العدد 2017/30، ص26.

2- وزارة الصناعة والمناجم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07: <http://www.mdipi.gov.dz>

- يقدم الجهاز صيغتين في التمويل :
- مختلطة : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة.
- الثلاثي : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:
- المساهمة الشخصية : 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- الوكالة : من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة؛
- البنك : 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- المزايا الضريبية: إعفاءات ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء، والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع و بعد خلق المؤسسة.
- الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من طرف إلى غاية سنة 2018.

الجدول رقم (03): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ 2018 (مترجمة)

الوحدة: مليار دج

النشاط	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة النسوية %
الزراعة	55232	52653	2579	4.67
الحرف	42772	35452	7320	17.11
BTPH	33144	32400	744	2.24
الري	545	521	24	4.40
الصناعة	25586	21931	3655	14.29
الصيانة	9699	9534	165	1.70
الصيد	1131	115	16	1.41
الاعمال الحرة	10323	5661	4662	45.16
خدمات	106992	89429	17563	16.42
النقل التبريدي	13385	12996	389	2.91
نقل البضائع	56530	55821	709	1.25
نقل المسافرين	18986	18505	481	2.53
المجموع	374325	335018	38307	10.23

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، 2018، ص 29.

من الجدول يظهر أن المشاريع الممولة بلغت حتى جوان 2018 حوالي 374 325

مشروع ممول كلياً أو جزئياً من طرف ANSEJ، وكانت حصة النساء فيه 10%، كما

كانت حصة الخدمات والفلاحة الجزء الأكبر من التمويلات، ويبقى إجمالي التمويل

المقدم من طرف ANSEJ متوسط حيث يقدر إلى غاية 2018 بـ 1200 مليار دج.

➤ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المنشئة بمقتضى الأمر الرئاسي 03-01

المؤرخ في أوت 2001. كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية و مرافقة

الاستثمار، وتقوم¹:

✓ تستقبل وترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛

1- وزارة الصناعة والمناجم، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07: <http://www.mdipi.gov.dz>

✓ تعلم المستثمرين، من خلال موقعها على الانترنت و دعائمها الترقية ومختلف الندوات بمعلومات، بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج؛

✓ ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الإستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب الخ...) ؛

✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛

✓ يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

➤ الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM): ترمي إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة. والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط أو حرفة، هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. ويتكون من:¹

➤ القرض لشراء المادة الأولية: يمول بنسبة مئة بالمائة على شكل هبة، وقيمة القرض لا تتجاوز المائة ألف دج.

➤ القرض لاقتناء عتاد و تجهيزات صغيرة:

✓ تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بمليون دج، بحيث تكون التركيبة المالية كما يلي:

✓ المساهمة الشخصية بواحد بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع. ؛

✓ الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: 29% من التكلفة الإجمالية و بإقراض

على شكل هبة؛

1- نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سبق ذكره.

✓ البنك: 70% التكلفة الإجمالية (فوائد مخفضة). والجدول المالي يبين القروض

الممنوحة من طرف ANGEM.

الجدول رقم(04): القروض الممنوحة من طرف ANGEM على مختلف القطاعات 2018 (متراكمة).

الواحدة: دج

النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبلغ الممنوح	النسبة %
الزراعة	117 134	7 433 009 868	13.86
TPI	331 023	15 995 425 321	39.18
BTP	71 879	5 783 400 634	8.51
الخدمات	172 243	15 654 481 531	20.39
الحرف	148 260	8 098 101 652	17.55
التجارة	3 583	882 383 573	0.42
الصيد	804	101 097 887	0.10
المجموع	844 926	53 947 900 465.80	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم، 2018، ص 31.

القيمة المالية المعبر عنها في الجدول السابق تعتبر متواضعة نظراً لحجم المؤسسات

التي تم تمويلها إلى غاية 2018.

➤ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: منذ تاريخ إنشائه سنة 1994

كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة

الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، كما عرف الصندوق الوطني

للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من

طرف السلطات العمومية.

➤ المشائل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاؤها بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي للمشائل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

➤ صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMP): وهي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 98-67 المؤرخ في 21 فيفري 1998، يخول له تمويل وضمان سيرورة الصفقات المبرمة مع الإدارة العمومية.

➤ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشئ وفق المرسوم التنفيذي رقم 03-80/2003، لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

إضافة إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)، والمجلس الوطني للاستثمار الصناعي (CNI)، وغرف التجارة والصناعة (CCI) وغيرها من المؤسسات.

من خلال تطرقنا إلى أهم المؤسسات الداعمة المنشئة من طرف الدولة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاحظنا تواضع الغلاف المالي المقدم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعظم الهيئات، مثلاً في هيئة لـ ANGEM لو قسمنا الغلاف المالي على عدد المؤسسات نجد معدل متواضع تقريبا 53 000 دج لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق السوق المالية البديلة (الثانية).

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78/2003، العدد 13، فيفري 2003، ص 16.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

تتجه بعض الأسواق المالية في الدول إلى إنشاء سوق ثانية لتخفيف الضغط عن السوق الرئيسي، تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إتاحة الفرصة للمؤسسات الأقل حجم من الاستفادة من حجم الأموال المتوفر في السوق. فالعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لجأت إلى إنشاء سوق مالي متخصص لتداول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحداث طفرة في نمو هذا القطاع، وزيادة قدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية، واستيعاب الأموال الضخمة المدخرة في السوق. وفي الجزائر تم فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف السوق المالية الثانية: تعرف بأنها مركزا لإيداع الأوراق المالية للأسواق المالية "جزء من السوق الثانوية"، والتي يتم من خلالها التعامل بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة. تتكون السوق الثانوية من جزئين: سوق أولى أو ما يعرف بالسوق الرئيسية ويضم كبرى المؤسسات الاقتصادية، والسوق الثانية وهي سوق مفتوحة حيث تضم شركات المساهمة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الأكثر فعالية للاقتصاد، فهي سوق منظمة من الناحية القانونية كالسوق الأولى ولكن بمتطلبات أقل. فالفرق بين السوق الأولى والثانية متركزة في معياري الإفصاح والشفافية، اللذان لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلبيتهما، وبالتالي شروط الإصدار تكون أقل من السوق الأولى.¹

وتكمن الكفاءة السوقية لسوق الأوراق المالية الثانية في:

- التخصيص الأمثل للموارد المالية في السوق؛
- تقييم حجم المبادلات؛

1- مسعود صديقي، خالد ادريس، أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة- نموذج بورصة النيل المصرية وبورصة الترانزاكت الفرنسي-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي: جامعة حمه لخضر، العدد 04، 2011، ص ص 96 97.

- تقديم خدمات بأقل كلفة.

2. خصائص السوق الثانية: تمتاز السوق الثانية عن غيرها من الأسواق المالية بعدة

خصائص نذكر أهمها فيما يلي:¹

✓ سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ شروط التقيد فيها ميسرة نسبيا؛

✓ السماح للمؤسسات المقيدة بإبرام عقود السيولة.

✓ عدم تجانس المؤسسات المقيدة حجما وطبيعة.

3. أهداف دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الثانية: تعمل المؤسسة

إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال دخولها إلى السوق المالية، والتي من أهمها:²

✓ تعتبر عملية الحصول على الأموال الهدف الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

من خلال ولوجها عالم الأسواق المالية، حيث تعتبر البورصة كأحد بدائل التمويل

المتاحة للمؤسسة. إذ تسمح بتلبية حاجة المؤسسة من مصادر تمويل طويلة من أجل

تنفيذ استراتيجية النمو وتخفيض مديونية المؤسسة؛

✓ ينتج عن عملية بيع أسهم جديدة في سوق الأوراق المالية ارتفاع في عدد حاملي أسهم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي جذب الكثير من المستثمرين والملاك،

وضمان استمرارية المؤسسة وتطورها؛

1- جبار محفوظ، عمر عبده سامية، دور السوق الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة فرنسا-، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي " سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسة"، 22/21 نوفمبر 2006، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ص 09.

2- نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بورصة الجزائر-، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 11، جانفي 2014، ص 62.

✓ تحسين صورة المؤسسة الخارجية، سواء أمام زبائنها أو المستثمرين، حيث أن وجود المؤسسة في السوق المالي، يعطي انطباعاً للمستثمرين على سمعة المؤسسة خاصة فيما يتعلق بالمصداقية والثقة، وهو ما يسمح بتسهيل علاقاتها التجارية والمالية مع مختلف شركائها؛

✓ يسمح وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمستثمرين بتتبع النتائج السنوية للمؤسسة، بحيث ستندعم المؤسسة المتطورة من الكثير من الملاك الجدد، بما يسمح لها بقيام العملية التوسعية، عكس التمويل من الجهات التقليدية، التي يحصر التمويل في قيمة معينة؛

✓ يسمح الدخول إلى البورصة للمؤسسة بالاستفادة من وضع ضريبي خاص ومفيد، حيث تستفيد من تخفيضات ضريبية مغرية. وفي المقابل فإن بيع المساهمين القدامى لحصصهم في رأس المال يكون معفى من كل أنواع الضرائب.

4. شروط قيد الأوراق التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتلخص فيما يلي:¹

- ✓ أن تكون الأوراق المالية مودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي؛
- ✓ ألا يتضمن النظام الأساسي للمؤسسة أو شروط الإصدار أية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها؛
- ✓ أن تكون المؤسسة المصدرة للأوراق المالية قد أصدرت القوائم المالية الخاصة بها لسنة مالية واحدة على الأقل سابقة على تاريخ طلب القيد؛
- ✓ ألا تقل حقوق المساهمين في السنة المالية السابقة لتاريخ طلب القيد عن 50% من رأس المال المدفوع؛

1- ربحان شريف، يومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاضرات، عنابة: جامعة باجي برج مختار، ص 09.

- ✓ ألا يقل عدد الأوراق المالية المصدرة والمطلوب قيدها عن 100 ألف سهم؛
- ✓ ألا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 10% من مجموع الأوراق المالية المصدرة، و ألا يقل عدد المساهمين عن 25 مساهم.
- كما يجوز للجنة قيد الورقة المالية، ولو لم يتوافر فيها هذا الشرط على أن تتعهد المؤسسة باستيفاء هذا الشرط خلال سنة على الأكثر من تاريخ العقد.

5. التداول في السوق المالي الثاني:

- ✓ الأسهم (أنواعها، والطرق التقييم الأساسية في السوق الأولى).
- ✓ السندات بكل أنواعها.
- ✓ عقود المبادلات وبيع الهامش.
- ✓ المعاملات والعقود الآجلة.
- ✓ صناديق التحوط وصناديق الاستثمار.
- ✓ الصكوك الإسلامية بكل أنواعها (حتى الصكوك الوقفية).
- ✓ العقود المستقبلية وعقود الخيار، والبيع على المكشوف.
- ✓ التداول الإلكتروني والبيع والشراء في نفس الجلسة.

6. تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ولوج هذه السوق: وتتلخص أهم تلك

المحفزات فيما يلي:¹

- ✓ جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات النمو المرتفعة من خلال البنوك ومؤسسات رأس المال المخاطر ومؤسسات تمويل أخرى؛

1- ريجان شريف، بومود إيمان، مرجع سبق ذكره، ص10.

- ✓ تنمية الوعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع السوق المالي الثاني، من خلال إعلامهم على المزايا والقواعد المنوط احترامها في السوق؛
- ✓ التنسيق مع بعض مؤسسات التمويل الدولية والمحلية للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي كل القطاعات الاقتصادية لخلق التنوع في التمويل، من أجل جذب مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسجيلهم في السوق الجديد؛
- ✓ تقديم امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدرج أسماؤها في السوق الثاني، بما يضمن خروجها التام من السوق الموازية.

المطلب الثالث: التطبيقات المعاصرة للصكوك الإسلامية.

الفرع الأول: الصكوك غير الربحية.

- ❖ **التطبيق المعاصر لأموال الزكاة:** وهو تصور يقوم على استثمار جزء من أموال الزكاة تحت رعاية بيت الزكاة (صندوق الزكاة) والعمل على تنميته، باعتباره مردوداً آنياً أو مستقبلياً يعود على مستحقي الزكاة، وفقاً للظوابط التي تحكمه وملتزمًا بالتعاليم الإسلامية،¹ من أجل تنمية أموال الزكاة بأي طريقة من طرق التنمية المشروعة.²

إن ظاهرة الاكتناز في المجتمع لا تساعد في دعم النشاط الإنتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وبالتالي يكون تأثيرها سلبياً على المسارات التنموية في المجتمع. ولهذا فرض سبحانه وتعالى الزكاة على الأموال، حتى لا تعطل الأموال فلا تستهلك ولا يعاد استثمارها. فالدور الذي تلعبه الزكاة هو محاربة الاكتناز، حيث تعمل على تآكل المال المكتنز حتى يصل إلى ما دون النصاب.³ وبالتالي

1- زهير بن عمر بن أحمد الخلاقي، مرجع سبق ذكره، 226.

2- عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا. مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا المجلد، 15 العدد (29)، 2011، ص 150.

3- محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1980، ص 64.

تشجع على استثمار الأموال بهدف إخراجها من العائد مع المحافظة على أصول رؤوس الأموال.¹
 إذاً فالزكاة أداة ترهيب للأموال المعطلة حتى تتدفق لتمويل التنمية.²

كما أنها توجه الأموال إلى الأنشطة التي تقل فيها معدلات الزكاة، بينما يفضل المستثمرون الاستثمارات طويلة الأجل على الاستثمارات قصيرة الأجل، والسبب في ذلك أن الزكاة لا تجب على الثروة التي تحولت إلى أصل رأسمالي منتج (الاستثمارات الثابتة)، بينما تجب على الثروات السائلة (الاستثمارات المتداولة) والجامعة (المدخرات والمكتنزات).³

هذا التعريف يعطي الضوء الأخضر لصناديق الزكاة لتمويل المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة، حيث تمنح أرباب المهن والحرف والمساكين رؤوس أموال تمكنهم من القيام بأعمال تجارية أو صناعية والنهوض بها، وبالتالي يكونون في غنى عن أموال الزكاة ويصبح المجتمع أكثر إنتاجاً، كما يمكن أن تقيد في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخيرية التي تعتني بالأيتام والمهجرين وذوي الاحتياجات الخاصة.

❖ **الوقف:** إن شيوع ظاهرة الوقف في المجتمعات الإسلامية، والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة، سمح بإنشاء صناعات عديدة وتطويرها والتي تخدم أغراض الوقف على غرار صناعات السجاد، وصناعات البخور والعطور، هذه الصناعات ازدهرت من جراء عملية الوقف وما تولد عنها من صناعات مكملية ودخول مرتبات ومناصب شغل،⁴ وبالتالي يمكن اعتبار الوقف وسيلة تمويلية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير بعض الصناعات التقليدية وتقديم الخدمات الانسانية.

1- مدحت حافظ إبراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995، ص 139.

2- علي خضر بخت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1985، ص 150.

3- محمد عبد الحميد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 160.

4- أحمد شوقي دنيا، أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (24)، 1995، ص 139.

الفرع الثاني: الصكوك الربحية.

نظرا لأن آلية إصدار الصكوك الإسلامية تتم وفق صيغ التمويل الإسلامي، فإنه يمكن تصنيف أهم تلك الصكوك إلى الآتي:

➤ **صكوك المضاربة:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة الشرعية، وتتيح المضاربة للاستثمار العام في كافة النشاطات، ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا النوع من الصكوك حق اختيار الوسيلة أو الطريقة التي يتم بها استخدام أمواله، في حين أن المستثمر في صكوك المضاربة للاستثمار المحدد، لا يتمتع بهذا الحق ويترك للشريك حرية اختيار مجالات الاستثمار التي يراها مناسبة.

وتقوم أشكال صكوك المضاربة الإسلامية في نوعين:¹

أ- صكوك مضاربة للاستثمار العام.

ب- صكوك مضاربة للأغراض المحددة.

➤ **صكوك المربحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المربحة، وتصبح سلعة المربحة مملوكة لحملة الصكوك،² بحيث تتقدم المؤسسات الراغبة بالوعد بالشراء إلى البنك بمواصفات الشيء المراد شراؤه، فيطرح الأخير بذلك صكوك المربحة مجموعها يساوي قيمة هذا الشيء المراد شراؤه، يمتلك من خلالها المستثمر ملكية جزئية من رأس مال السلعة المباعة بالمربحة.³

1- أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 113.

2- فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، 2008، ص 15.

3- مسعودة نصبة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص 110.

❖ **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع،

أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك،¹ وهناك نوعين

لصكوك المشاركة وهما كالآتي:²

✓ صكوك المشاركة الدائمة.

✓ صكوك المشاركة المحدودة.

✓ صكوك المشاركة المستردة بالتدرج.

✓ صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك على المصدر).

➤ **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل تصنيع سلعة، ويصبح

المصنوع مملوكاً لحامل الصكوك. وينطبق الاستصناع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الناشطة في قطاع الأشغال العمومية والبناء والري، والمؤسسات الصناعية.

➤ **صكوك السلم:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها بائع منتجات السلم أو وكيله

ويحصل بذلك على رأس مال السلم فتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك. ويكون بتقديم

كامل قيمة السلعة المتفق عليها لاستلامها مستقبلاً وفقاً لوقت ومواصفات متفق عليها.

➤ **صكوك المزارعة والمغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب

فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول.³ وهي صكوك

خاصة بالمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي.

➤ **صكوك الإجارة:** وهي تمثل ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات أو يصدرها وسيط مالي

ينوب عن المالك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة

لحملة الصكوك.

1- فتح الرحمن علي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2- مسعودة نصبة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

3- فتح الرحمن علي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 15.

➤ **الصكوك الوقفية:** الصكوك الوقفية بمعناها الحديث فهي عبارة عن وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول، تمثل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف.¹

1- محمد ابراهيم نقاسي، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السنوي الثامن حول "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي"، الدوحة، 2011، ص 12.

خلاصة الفصل: بعد دراسة التمويل التقليدي والإسلامي الربحي كآليات التمويل المصرفي، إضافة إلى التمويلات المستحدثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين لنا أن الصيغ التمويلية المدروسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على:

- ✓ المشاركة في المخاطر، حيث يشارك المستثمر في نتائج المشروع؛
- ✓ يحمل التمويل الكلاسيكي خيارات عدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل وبشتى الخيارات؛
- ✓ يجب تحديث آليات الدعم للهيئات المنشئة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها مازالت هيئات داعمة بنسب متواضعة، كما عليها مرافقة المشاريع في الميدان.
- ✓ تعتبر السوق المالية الثانية أهم أنواع التمويل على الإطلاق، حيث تتكفل بتزويد المؤسسات برؤوس الأموال وتنظيم تداولها.

الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد: اعتمد أداء الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على الريع النفطي، حيث تعد الإيرادات النفطية ركيزة الميزانية العامة للحكومة، وأساس الصادرات، والمحرك الحقيقي للعملية التنموية، ووسيلة لمواجهة المتطلبات الاجتماعية في الجزائر.

لكن تذبذب أسعار النفط، وتهاويها المفاجيء في العديد من المرات، نبه واضعي السياسة المالية مبكراً إلى أن سياسة الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي أساسي ورئيسي، تكتنفها العديد من المخاطر، خاصة وأن هناك امكانيات متاحة لبروز قطاعات اقتصادية واعدة، لنقل البلاد من الاقتصاد الأحادي الريعي، الى اقتصاد متنوع يضمن للجيل الحالي والأجيال المستقبلية الحفاظ على الثروة والاستقرار المعيشي والاجتماعي للمجتمع الجزائري.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية لقطاع النفط.

المبحث الثالث: حتمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي.

مفهوم التنوع يتحدد بالرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية في البلد بأقل مخاطر ممكنة، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية في عدة قطاعات مختلفة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.

لذا وجب الارتقاء بواقع تلك القطاعات تدريجيا لتكون بدائل حقيقية، وأكثر جاهزية لاستدامة النمو ومواكبة التنمية. فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم، وأغلبها الدول الريفية.¹

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي.

كالعديد من المفاهيم الاقتصادية، للتنوع الاقتصادي عدة مفاهيم قدمها مجموعة من الاقتصاديين والباحثين.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي: نذكر أهمها:

❖ يتمثل في التقليل من التركيز على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم، يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.²

1- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي " مقارنة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، سنة 2013، ص07.

2- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، العدد 10، 2014، ص57.

- ❖ يقصد بالتنويع الاقتصادي، السياسة التنموية الهادفة إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستويات الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق وحيد أو قطاع أو منتج واحد، بحيث نصل فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.¹
- ❖ يرتبط مفهوم التنويع بمصادر الدخل من خلال خلق أكثر من نشاط اقتصادي يدر دخلا على المجتمع، وبهذا يتشكل راوفاً وأعمدة أي اقتصاديات.²
- ❖ يتمثل مفهوم التنويع الاقتصادي في الدول الريعية، كالجزائر مثلاً، في تخفيض الاعتماد على قطاع النفط عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات متنوعة، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص.³
- ❖ **التعريف المتبنى:** يتمثل التنويع الاقتصادي في الجهود الرامية من طرف الحكومات والمؤسسات الاقتصادية إلى تحرير الاقتصاد الكلي، لأي بلد من تبعية القطاع الأوحده، مهما كان شكله، وخاصة الاقتصاد الريعي، واستبداله بسلة متنوعة ومتوازنة لمجموعة من القطاعات الاقتصادية ذات النمو المستدام، من أجل خلق

1- أوضايفة حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، سكيكدة، العدد 07، ص56.

2 -Martin hevidt, **economic diversification in GCC countries: past record and future trends**, research paper, kwait programme on development, governance and globalization in gulf state, 2013, p15.

3 - Tim Callen, Reda Cherif, " **Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future**" INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 2014, p5.

اقتصاد محصن من أي اختلالات ظرفية أو طويلة الأمد، يكون فيها الدخل الوطني نسيج من التفاعلات والنشاطات الاقتصادية.

الفرع الثاني: مبررات التنوع الاقتصادي.

من أهم المبررات الاقتصادية للإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الدول النفطية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات النمو هو التنوع الاقتصادي، لذا فهو سبيل كل الدول الريعانية حتى تتجنب مآسي مالية وانتشار المرض الهولندي فيها، وتتمثل أهم المبررات فيما يلي:

✓ يرى الخبير الاقتصادي "جون واقرنر" أن هناك علاقة عكسية بين التنوع الاقتصادي وحساسية الاقتصاد للتقلبات، حيث أن كلما ارتفعت درجة التنوع لاقتصاد ما، أصبح ذلك الاقتصاد أقل خطورة وحساسية للتقلبات التي تفرضها العوامل الخارجية،¹ وهو ما ينطبق على الدول النفطية التي ما يرتبط عادة مصير اقتصادياتها بقرارات سياسية، لذا فهذه الدول أمام حتمية التنوع الاقتصادي لتجنب أي استنزافات وتنازلات سياسية واقتصادية من دول أخرى، وكمثال على ذلك حرب الخليج الأولى، وما نتج عنها من اتفاق بين العراق والدول الكبرى بما سمي آنذاك باتفاق "النفط مقابل الغذاء".

✓ يوفر حماية ضد الظاهرة الطبيعية التي يطلق عليها بالمرض الهولندي، وتحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الدول النفطية باستغلال ثرواتها الطبيعية بما فيها النفط، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها النفطية، ومن ثم فإنه يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية

1 - John E wagner, **regional economic diversity: action, concept, or state of confusion**, the journal of regional analysis and policy, 2000, P2.

قياسا بالعملة الاجنبية، ومن ثم يؤثر سلبا على ارتفاع أسعار السلع المحلية، وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ونتيجة لذلك ترتفع الواردات وتتنخفض الصادرات من المنتجات غير النفطية.

✓ يسهم الاعتماد الكبير على الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية، ناهيك عن تخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وتخلق فجوة كبيرة في الإنتاجية، سواء اكانت انتاجية العمل أم انتاجية رأس المال بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية.¹

✓ المضاربة في أسعار النفط العالمية في الأسواق المالية التي عادة ما تضرب العمود الفقري للاقتصاديات الريعية،² وتتسبب في مشاكل مالية لتلك الدول، مما يشكل لها عجز فوري في ميزان المدفوعات، وتذبذب لإيرادات الدول النفطية وانعكاسه على الانفاق العام.³

✓ إمكانية النضوب، وهو ما يعني أن الاستغلال المفرط لتلك الموارد الطبيعية لتحقيق حاجيات الأجيال الحالية قد يحول دون قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.⁴

1- سامي عبيد التميمي، عدنان فرحان الجوارين، التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 37، 2018، ص 26.

2- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية "دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 05.

3- نفس المرجع أعلاه، ص 05.

4- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، "دراسة تجريبية: الجزائر الامارات، النرويج"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017، ص ج.

✓ تقليص مخاطر الناتجة عن حصيلة الصادرات النفطية للدول، والتي تتعرض للانحسار الشديد خلال الفترة الهبوطية للأسعار من حيث الكم والنوعية، مما يتسبب في عجز الميزان التجاري، ويؤدي إلى تقليص قدرات تلك الدول في تغطية الواردات، وستكون عرضة لانخفاض حاد في النقد الأجنبي "كما يحدث للجزائر الآن".

✓ يسهم الاعتماد على القطاع النفطي في انخفاض الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى، وزيادة المخاطر الاستثمارية بالنسبة للأجانب، لارتباط أرباح تلك الشركات بسعر النفط، فتوزيع الاستثمارات على عد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية.

المطلب الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي.

أظهرت مؤشرات الاقتصاديات النفطية مستويات ومراحل متقدمة في خطط وجهود التنوع الاقتصادي، وحقت من خلال بعض المشاريع الاستراتيجية العديد من المكاسب.

الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي: وهي مجموعة من الدوافع، أهمها كالتالي:

✓ تهدف الدول من خلال اتباع سياسة التنوع الاقتصادي إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط،¹ أو الجفاف بالنسبة للدول الزراعية، أو تدهور الظروف الأمنية للدول السياحية وغيرها.

✓ تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة: حيث أن وجود عدة قطاعات اقتصادية في حالة نشطة، يسمح بتوطيد درجة العلاقة التشابكية بين القطاعات

1- محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي "تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط، 2014، الكويت، ص08.

الإنتاجية، نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.¹

✓ توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة: حيث تتجلى أهمية التنوع الاقتصادي في الظروف المفاجئة التي تخلق أزمات مالية، فوجود عدة قطاعات منتجة سيحمي البلاد من الدخول في مرحلة التقشف الاجباري، نتيجة اختلال التوازنات في ميزان المدفوعات.

✓ تمكين القطاع الخاص: وجود عدة قطاعات نشطة سيحفز القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.²

✓ زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي: أكيد أن أي اقتصاد متنوع ونشط في عدة قطاعات سيحفز الاستثمار الأجنبي على ولوج البلاد، نظرا للخيارات الكبيرة التي تتوفر لديه للاستثمار، وبالتالي سيساهم في ارتفاع الدخل الفردي والوطني للبلاد.³

الفرع الثاني: محددات التنوع الاقتصادي.

يبرز دور التنوع في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، وأهم هذه المحددات:⁴

1- الاسكوا، التنوع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2004.

2- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عناية، العدد 5، 2016، ص 137.

3- الاسكوا، مرجع سبق ذكره.

4- محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

✓ **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري، وهما عاملان ماديان، حيث بوجود الاستثمار المحلي والأجنبي ووجود الكفاءات البشرية في عدة تخصصات ستساهم حتما في عملية التنويع الاقتصادي؛

✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية، وهي توازنات يجب أن تكون متوفرة لتسهيل عملية التنويع، فنسب التضخم العالية المرتفعة وأسعار الصرف المرتفعة مقارنة بالعملات الصعبة سيصعب عملية التحول في الاقتصاد؛

✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني، فالوضع السياسي المستقر والتقنيين من حواجز البيروقراطية في الإدارة يساعد على تكوين بيئة استثمارية جذابة للرأسمال الأجنبي؛

✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل. بوجود هذه المتغيرات التي تساهم على التحول القطاعي في الاقتصاد، وجب تحديد مستويات التنويع التي يستلزم انتهاجها:¹

1- إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص 79.

➤ **التنوع الأفقي:** يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، كقطاع

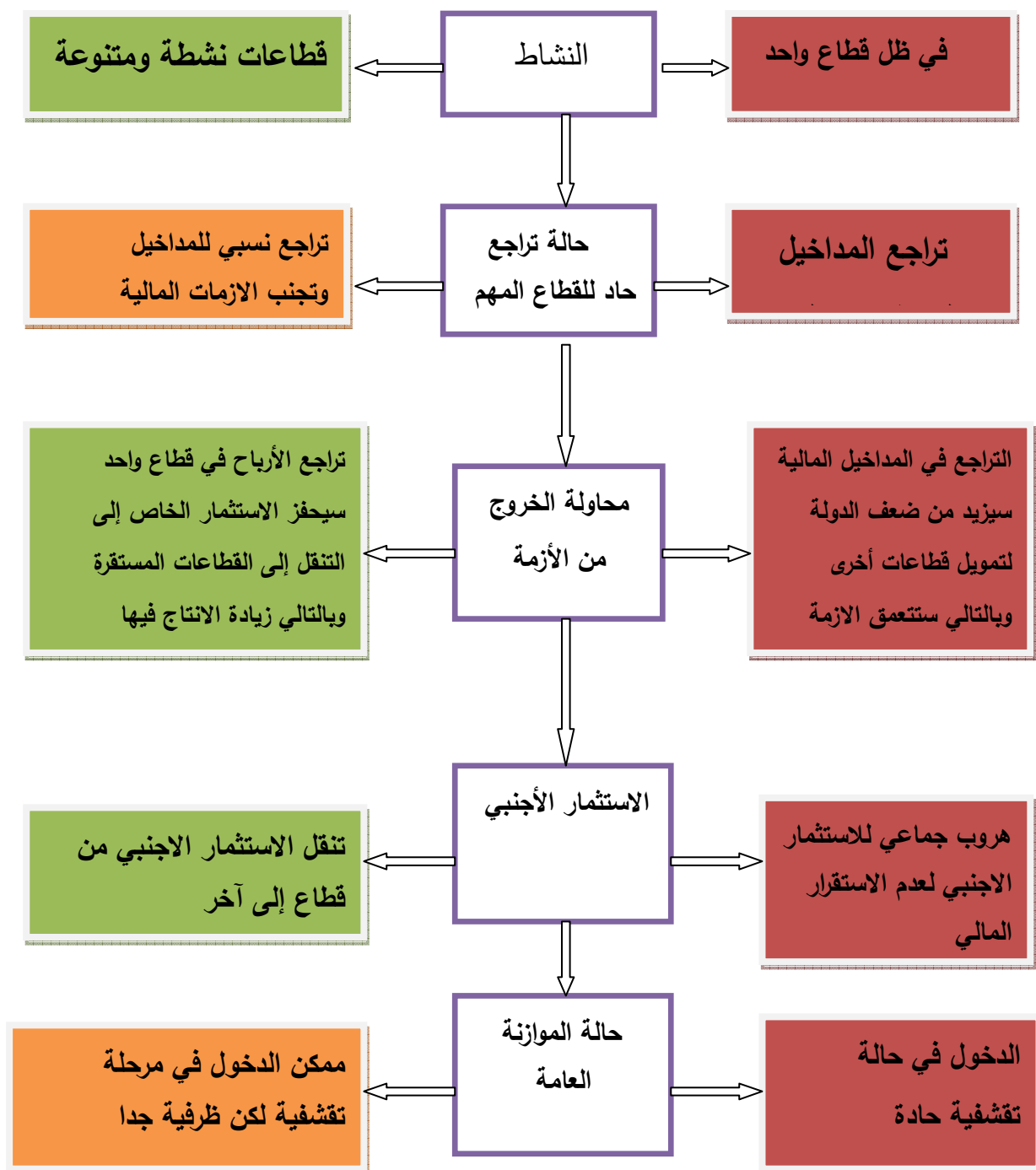
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحمل مجموعة مختلفة من المؤسسات؛

➤ **التنوع العمودي :** يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة

والصناعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

والشكل الموالي يلخص أهمية التنوع الاقتصادي على الاقتصاديات النامية.

الشكل رقم (06): أهمية التنوع الاقتصادي.



حالة جيدة

حالة خطيرة

حالة ظرفية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على ما سبق.

المطلب الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي.

نقصد بها المؤشرات العامة للاقتصاد، والمؤشرات الخاصة من طرف الخبراء الاقتصاديين لقياس مدى تنوع أي اقتصاد قومي، وتستخدم هذه الأساليب الآن أكثر من أي وقت مضى، نظرا لتفشي مرض التبعية لقطاع اقتصادي معين في كثير من الدول.

الفرع الأول: المؤشرات العامة للاقتصاد الكلي.

1. درجة تنوع الإنتاج للسلع والخدمات: وهو مؤشر نسبي لجميع القطاعات الاقتصادية المساهمة في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنوع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى.¹

يعتمد تنوع الإنتاج على توزيع هذه المنتجات مقدرة بالأسعار الثابتة على مجموعة من القطاعات، وهي: الفلاحة، التعدين، القطاع النفطي، السياحة، قطاع السكن والأشغال العمومية والري، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات التحويلية، التأمينات والعقارات، خدمات الأعمال، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية، الكفاءات التكنولوجية وبراءات الاختراع، السياحة، الاستخراج المنجمي.

2. درجة تنوع الصادرات: وهي مؤشر على تطور وتنوع الصادرات لأي بلد منتج للسلع والخدمات. ويأخذ التنوع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاديات النفطية التي تركز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون التنوع في الصادرات مهما

1- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي " اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 48/ المجلد أ، قسنطينة، 2017، ص 74.

وملاحظاً بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته التنافسية في التجارة الدولية،¹ إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات سيؤدي إلى تراكم السلع وتوجيهها إلى السوق المحلية، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات وتراجع إنتاجها مستقبلاً.

كما تتميز الدول النفطية التي تعاني أغلبها أزمات تنوع في اقتصادياتها بمؤشرات خاصة:²

3. **درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات.

4. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط:** ومن الواضح أن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن.

5. **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن.

6. **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

1- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في اقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص10-14.
2- أسماء بلعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أدرار، 2018، ص23.

7. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يفترض أن ينمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

8. توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، واختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

الفرع الثاني: مؤشرات خاصة لقياس درجة التنوع الاقتصادي.

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت والتركيز في الاقتصاد كمعامل الاختلاف، ويعتمد على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال - هرشمان الذي يبرز من خلاله درجة التنوع والمقاربة في أي اقتصاد.

1. مؤشر هيرفندال - هرشمان: وهو أبرز المؤشرات الاقتصادية حيث يقيس الاقتصاديين هيرفندال وهرشمان درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد تحت القيمة ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على التركيز الاقتصادي في أحد القطاعات، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:¹

1- أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للداراسات القانونية والاقتصادية، تمارست، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص333.

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/m}}{1 - \sqrt{1/m}}$$

H.H: مؤشر هيرفندال وهيرشمان؛

X_i : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

M : عدد القطاعات الاقتصادية.

مثال: نفترض أن هناك دولة ما سجل الناتج المحلي الاجمالي لها 100 مليار دولار، وكانت لها ثلاث قطاعات اقتصادية كبرى، الناتج المحلي للقطاع الاكبر 85 مليار دولار، والثاني 10 مليار دولار، الثالث 05 مليار دولار، سيكون لدينا النتيجة التالية: 0.66، أي أن الاقتصاد متركز نوعا ما، وسنحلل الاقتصاد الجزائري في الفصل القادم.

2. مؤشر تنوع الصادرات (الأونكتاد): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع والخدمات الرئيسية لدولة ما من إجمالي صادراتها، حيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات جيد، و العكس صحيح عندما ينزل المؤشر إلى صفر. ويحسب وفق المعادلة التالية:¹

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص 145 146.

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

Sj: مؤشر تنوع الصادرات.

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

3. مؤشر فلاديمير كوسوف: يبرز هذا المؤشر الأهمية النسبية لقطاع ما من إجمالي

الناتج المحلي لفترة ما بحساب فترة الأساس، يأخذ هذا المؤشر المعادلة التالية:

حيث تكون:¹

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

COS: مؤشر فلاديمير كوسوف.

Ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة .

كلما أصبحت قيمة المؤشر قريبة من الصفر يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في

الاقتصاد، أي بمعنى أن هذا الاقتصاد يمتلك مرونة في التحول من اقتصاد أحادي إلى

اقتصاد متنوع، والعكس صحيح عند الابتعاد عن الصفر.

1- أسماء بللعماء، مرجع سبق ذكره، ص25.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية لقطاع النفط.

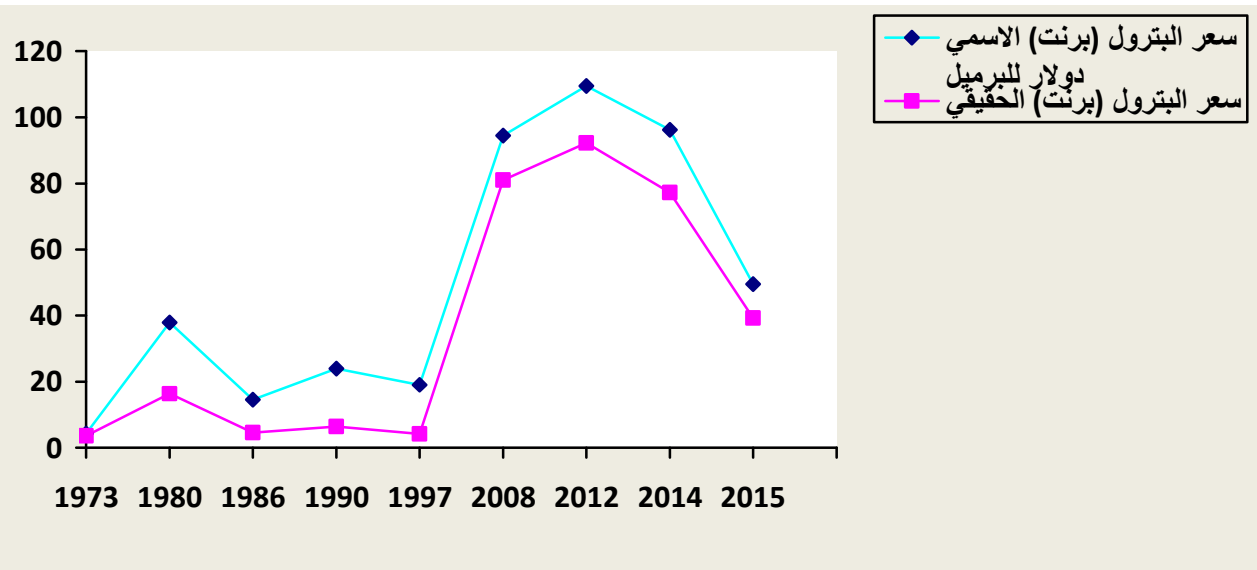
تتجسد موارد أي دولة في الموازنة العمومية التي لها دور فعال في تنفيذ مخططات التنمية، فهي ترمومتر الاقتصاد، خاصة في الدول العالم الثالث التي يغلب على اقتصاداتهم المساهمة الفعالة للدولة، فالجزائر خلال عدة عقود لم تتخلف على ركب الدول المعتمدة على قطاع النفط فقط، حيث المورد الأساسي للموازنة يتمثل في إيرادات الجباية البترولية التي تشكل قرابة 60% من الموازنة العامة للدولة، هذا التركيز الكبير على هذا القطاع أدخل البلاد في الكثير من الاحيان في مراحل تقشفية قاسية. لذا سنسرد في هذا المبحث تاريخ الاقتصاد الجزائري في مرحلة قطاع.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط.

إعتمدت الجزائر وبشكل مفرط على مورد واحد وهو قطاع النفط، وهو كغيره من الموارد الطبيعية الناضبة، كان لابد من ايجاد حلول أخرى لمواصلة عملية التنمية وتحقيق معدلات جيدة للنمو، ولتخفيف المخاطر على موارد الدولة وتوزعه على عدة قطاعات، ولإستخدام الرشيد للنفط لتحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة، حيث تباينت استراتيجيات الدولة وعلى فترات من الزمن من شكلية إلى جدية في بعض الفترات، لكن كلها إعتمدت على الظرفية، فصعود أسعار النفط في أي لحظة يغني الحكومات المتعاقبة على القطاعات الأخرى.

دفع سعر النفط المرتفع في العقود الاخيرة الحكومة الجزائرية إلى مضاعفة عمليات التنمية الاقتصادية وتسجيل معدلات نمو مرتفعة، لذا سنعتمد في تحليلنا لواقع النمو في الجزائر على أسعار النفط في الأسواق العالمية لفترة من الزمن.

الشكل رقم(07): التطور التاريخي لسعر النفط بين 1973 إلى 2015.



المصدر: التقرير السنوي لأوبك 2008، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،

أبوظبي، 2016، العدد 36، ص 469.

بالرجوع إلى تاريخ أسعار النفط على مر السنوات السابقة، نجد أن أسعار النفط شهدت استقراراً حتى سبعينيات القرن الماضي، بمعدل عشرين دولاراً للبرميل، ومنذ ذلك الوقت أدى مزيج من السياسات الحكومية والتحكم بالعرض إلى تقلب الأسعار.

➤ **حظر النفط العربي 1973:** قام المنتجون العرب للنفط داخل أوبك في الكويت عام 1973 بحظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على دعمها لإسرائيل في حربها ضد مصر آنذاك. وسرعان ما بدأت أسعار النفط في الارتفاع. وواصلت الأسعار ارتفاعها تدريجياً حتى بلغت 12 دولاراً بنهاية عام 1974.¹

¹ - رانيا محفوظ، التسلسل الزمني لأسعار النفط عبر التاريخ، صحيفة الغد، الأردن، 20 أبريل 2016. تاريخ الاطلاع

2018/06/08 الرابط:

<https://www.alghad.tv>

➤ **الحرب العراقية - الإيرانية :** في عام 1980 بدأت الحرب العراقية - الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط في التاريخ.¹

➤ **الهبوط الكبير عام 1986:** تخلت السعودية عن دور المنتج المرحج وأعلنت أنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين في أوبك، بدأت الأمور تتغير إذ قدمت تخفيضات كبيرة على نفطها ورفعت الإنتاج بصورة كبيرة لإغراق السوق واستعادة حصتها. وبطبيعة الحال لم يستسلم أحد في أوبك وبدأ الجميع في تقليد السعودية وإعطاء تخفيضات كبيرة وهو ما أدى في الأخير إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من 10 دولارات، وكانت بعض الدول في أوبك تبيع برميل النفط في ذلك العام بسعر 07 دولارات.²

➤ **ارتفاع أسعار النفط في 1990 أو أزمة الطاقة الثالثة:** وقعت نتيجة الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، الأزمة التي استمرت تسعة أشهر فقط أدت إلى ارتفاع سعر النفط بأقل تطرفا ولمدة أقصر من الأزمات النفطية السابقة الأولى والثانية لكن الارتفاع استمر حتى بداية عقد التسعينات.³ ارتفع

1- وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط...تاريخ طويل من التجارب، صحيفة الشرق الأوسط، السعودية، 10 ديسمبر 2014. تاريخ الاطلاع <https://aawsat.com/home/article/239746> الرابط: 2019/03/08

2- رانيا محفوظ، مرجع سبق ذكره.

3 -N Roubini, B Setser, **The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy**, New York University, 2004, P04.

متوسط سعر النفط الشهري من 17 دولار أمريكي للبرميل في يوليو إلى 36 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر.¹

➤ **الأزمة المالية العالمية 2008:** ففي ذلك العام اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى 147 دولار في جويلية (تموز) ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ، إلا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري، وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى ما دون 40 دولارا للبرميل.²

➤ **أزمة النفط 2014:** إن بقاء أسعار النفط فوق 100 دولار لـ3 سنوات ونصف ساهم في إضعاف الطلب نوعا ما وسمح بدخول حقول جديدة ومصادرة جديدة لإنتاج النفط إلى السوق، ففي الثمانينات دخل بحر الشمال، وفي السنوات الأخيرة دخل النفط الصخري إلى السوق، وتسبب هذا الأمر إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، إلى هبوط أسعار النفط من 115 دولارا في جوان (حزيران) من نفس العام إلى 65 دولارا.³

1-J Taylor, **Discretion versus policy rules in practice**, Carnegie Rochester Conference, NORTH HOLLAND, 1993, P210.

2- رانيا محفوظ، مرجع سبق ذكره.

3- وائل مهدي، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: معضلة التنويع والنمو خارج قطاع المحروقات.

رغم المحاولات العديدة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من هيمنة قطاع المحروقات، إلا أن البيانات المقدمة سنويا من البنك المركزي تثبت أن تلك المحاولات هي مجرد حبر على ورق، وليس لها مكان على أمر الواقع.

الفرع الأول: القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

لتحديد القيمة المضافة لقطاع المحروقات ومختلف القطاعات الأخرى للنتائج المحلي الاجمالي، علينا بالعودة لتقرير بنك الجزائر، الوحيد المخول بتقديم بيانات على الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (05): القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر. الوحدة: مليار دج / %

القيمة		النتائج المحلي الاجمالي		قطاع المحروقات		مختلف القطاعات	
السنوات	القيمة بـ دج	نسبة النمو %	القيمة بـ دج	نسبة النمو %	القيمة بـ دج	نسبة النمو %	القيمة بـ دج
2014	17228.6	3.5	4657.8	-6.2	11328.7	8.5	
2015	16702.1	-3.1	3134.2	-32.7	12214.2	7.8	
2016	17406.7	4.2	3025.6	-3.5	13042.0	6.8	
2017	18906.6	8.6	3608.8	19.3	13898.9	6.6	

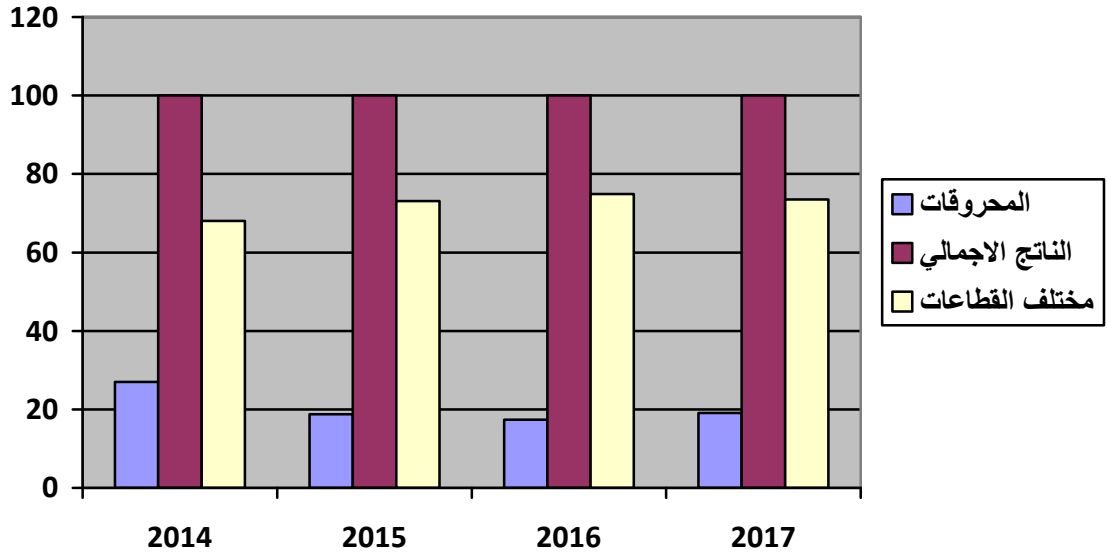
المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2017، ص 107.

من الجدول رقم (05) يتبين أن قطاع المحروقات يضيف قيمة سنوية جيدة رغم تراجع أسعار النفط ما بعد 2014، حيث يساهم بنسبة معتبرة في بنية الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت سنة 2014 حوالي 27% من قيمة الناتج المحلي، و من ثم تراجعت بشكل رهيب خلال السنوات المالية، خاصة 2016 أين تراجعت إلى 17.4% (أنظر الشكل رقم 08)، ما يمكن ملاحظته من ذلك هو الارتباط الوثيق لهذه النسبة بأسعار النفط في السوق العالمية، والتي عرفت تراجعا ملحوظا خلال سنة 2016، وصل فيها سعر برميل النفط إلى 27 دولار للبرميل¹ وهو ما انعكس في صورة تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي (للتوضيح أكثر في الفصل الرابع).

إلا أن توجه الحكومة إلى تخفيض العملة وتغيير سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 80 دج مقابل 01 دولار إلى 120 دج مقابل 01 دولار² أخفى التراجع الرهيب في إيرادات الجباية البترولية للجزائر، فهي إحدى السياسات التي واجهت بها الحكومة انخفاض أسعار النفط. أما بالنسبة لباقي القطاعات المختلفة، فالنمو المسجل في هذه السنوات راجع إلى النمو في قطاعات البناء والأشغال العمومية والفلاحة والخدمات العمومية، فهذه البيانات المقدمة بالدينار الجزائري تعطينا الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بعد تغيير سعر صرف الدينار بالدولار. والشكل الموالي يوضح أكثر.

عقود نفط برنت، تاريخ الاطلاع: 2016/08/05، الرابط: INVESTING-COM - 1
<https://sa.investing.com/commodities/brent-oil>

الشكل رقم (08): توزيع القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.



المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2017، ص 107.

الفرع الثاني: معضلة تنوع الصادرات.

أظهرت النتائج لعقود من التصدير النفط للدول العربية وخاصة الجزائر، أن النفط كثروة طبيعية يتم استنزافها لا يحول البلدان الفقيرة إلى بلدان غنية بشكل مستدام، حيث نشأت نتائج سلبية عن تصدير النفط والاعتماد المفرط عليه خلال العقود الماضية، حيث سجلت نمو بطيء، ضعف المؤشرات الرفاهية، تغلغل الفساد، الطبقة، الصراعات والحروب.

تتحدد معضلة الصادرات في الاعتماد الشبه الكلي على المنتجات النفطية ومشتقاتها، في غياب واضح للقطاعات الأخرى، خاصة الفلاحية والصناعية في بلد يتميز بخيرات كثيرة، وتتكون بنية الصادرات من: المحروقات، المواد الغذائية، المواد

الأولية، منتجات نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية.¹ والجدول التالي يوضح بنية الصادرات 2013-2017.

الجدول رقم (06): توزيع الصادرات في الجزائر (2013-2017).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة مختلف القطاعات %	01.63	02.73	04.26	04.76	03.96
نسبة المحروقات %	98.37	97.27	95.74	95.24	96.04

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2017، ص123.

عرفت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية ارتفاعا، حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات سنة 2013 حوالي 98.37%،² وهو الأعلى تقريبا، وبقيت نفس النسبة تقريبا سنة 2014 هي 97.27% وهو ما يدل على عدم تنوع الصادرات، والإخفاق في تحقيق أي نتائج فيما يتعلق بفك الارتباط الشبه التام بقطاع المحروقات. حيث تظهر تركيز الصادرات الجزائرية على المنتجات النفطية ومشتقاتها يجعلها عرضة لأي تغير مفاجئ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعر برميل الذهب الأسود.

1- بنك الجزائر، تقرير 2017، ص123.
2- نفس التقرير أعلاه، المكان نفسه.

إن هذا الوضع لا ينبئ دائماً بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات، والتي قد تتعرض أسواقها لأي خلل طارئ مما قد يكبد خزينة الدولة خسائر عظيمة مثل ما حدث سنوات التسعينات، الأمر الذي يدعو إلى عدم الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية،¹ فقد أدت أزمة انخفاض أسعار النفط أواخر سنة 2014 إلى انخفاض إجمالي الصادرات من 59 996 مليون دولار إلى 29 309 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وهي السنة التي شهد فيها سعر برميل النفط انخفاضا شديداً، بنسبة انخفاض قدرت بـ 48.85%.

المطلب الثالث: الاقتصاد الريعي ونقمة الموارد.

إن الدول الريعية تتسم بمميزات ذاتية عن دول الصناعات العملاقة رغم ثراءهما، حيث يبرز جلياً حجم الريع وحجم مشاركته في الناتج الإجمالي لتلك الدول، وسطوته على الموازنات العامة للدول الريعية، خاصة التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير،² أهمها الدول الأعضاء في منظمة أوبك "أغلبها دول عربية وشرق أوسطية".

الفرع الأول: الدول الريعية وشبح المرض الهولندي.

وفرة الموارد الطبيعية سبب في كثير من الأحيان نقمة على الدول الغنية بالموارد الطبيعية بدلاً من أن تكون نعمة، ولعنة الموارد هي التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ويبرز

1- مخطار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والإدارية، العدد (08)، 2017، الجزائر، ص360.

2- سمير تنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم "ماضياً وحاضراً"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص08.

الاهتمام بظاهرة لعنة الموارد بالرجوع إلى أحداث تاريخية وما يسمى بالمرض الهولندي الذي تسبب في تراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي في هولندا سنة 1959، فتعبير المرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عاماً، وكان أول من استعمل المصطلح المجلة البريطانية الإيكونومست في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع الصناعة في كثير من الدول المنتجة للسلع الأساسية كالنرويج وهولندا.¹

أما اقتصاديا فقد عرف المرض الهولندي بأنه تلك الظاهرة التي تتشكل نتيجة ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية). ويكمن الداء في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة. في الوقت نفسه ستتحول الموارد (رأس المال والعمالة) إلى إنتاج السلع المحلية غير المصنفة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وفي قطاع النفط المزدهر، كل هذه التحويلات ستقلص الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي المعروف باسم "تأثير حركة الموارد"،² وأن توزيع الدخل في هذه الدول المزدهرة بالموارد الباطنية أقل مساواة،³ بحيث تثبت أن هناك علاقة قوية

1- Z, Brincikova, **The Dutch Disease "an overview"**, European scientific journal, EURO Zone, 2016, p96.

2 - E'zadeh 'Christine, **Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely**, Finance and Development, a quarterly magazine of the IMF, volume 40 number 01, 2003, lien: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/ebra.htm>

3-B' Battaile and others, **Services, Inequality, and the Dutch Disease**, Policy research working paper, world bank group, 2014, p05.

طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية وتراجع الأداء الاقتصادي لباقي القطاعات الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

عليه فإن أغلب الدراسات التي عالجت مفهوم المرض الهولندي خلصت إلى فكرة واحدة هو أن هذه الظاهرة تساهم في الزيادة على الطلب على النقود، وذلك من خلال تحسين مداخل الفرد ويؤثر بدوره على الزيادة في المعروض النقدي من خلال الزيادة في الاحتياطات الأجنبية من الصرف.¹

كل هذه التحويلات ستقلص الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي المعروف باسم "تأثير حركة الموارد"،² وأن توزيع الدخل في هذه الدول المزدهرة بالموارد الباطنية أقل مساواة،³ بحيث تثبت أن هناك علاقة قوية طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية وتراجع الأداء الاقتصادي لباقي القطاعات الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

حيث أكد الخبير الاقتصادي « **Gobind Nankani** » أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة طبيعية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وأقل تنوعا في الصادرات، وأقلها استقرارا في الإيرادات، وتسجل معدلات عالية من التضخم وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة طبيعية.

1- فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد (08)، ميله، 2017، ص 272.

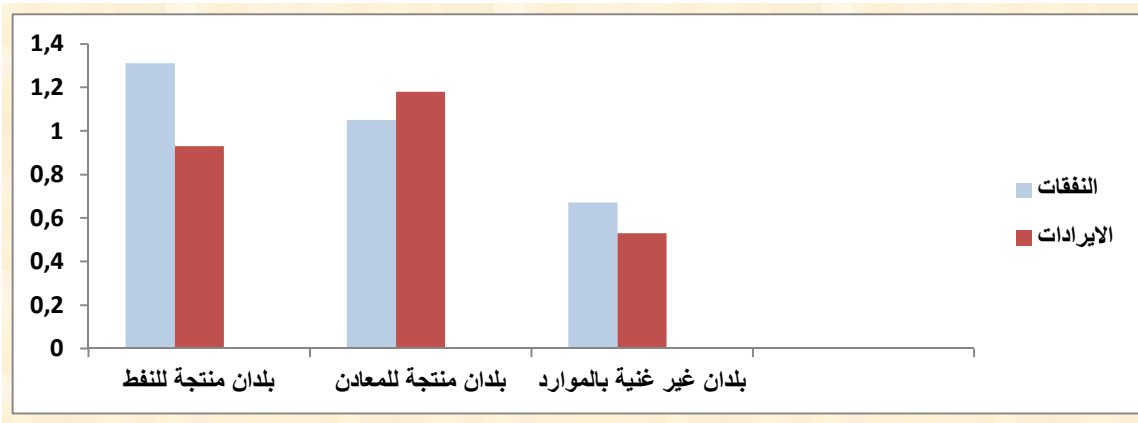
2- E'zadeh, Christine, **Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely**. (IMF volume 40, number 01), 01/2003. Consulté le 08 11, 2019, sur Finance and Development, a quarterly magazine of the IMF: lien: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/ebra.htm>

3 - B' Battaile and others, **Services, Inequality, and the Dutch Disease**, Policy research working paper, world bank group, 2014, p05.

نقمة الموارد لا تعني مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بقدر ما تعني حجم الإيرادات النفطية التي تعتمد عنها تلك الحكومات في الموازنة العامة وحجم النفقات المكافئة لها، وأيضاً يعتمد على مدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات.

الشكل التالي يبين معامل تغير الإيرادات والنفقات العمومية للبلدان التي يتسم اقتصادها بالنمط الريعي مقارنة بالاقتصاديات المتنوعة.

الشكل رقم (09): معامل تغير تقلبات الإيرادات والنفقات الحقيقية للبلدان النفطية.



المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2015، نقلا عن موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05/ ديسمبر 2016، الجزائر، ص142.

يظهر من الشكل وجوب البحث على مصادر فاعلة وهامة للخروج من تلك التبعية، ويتصدر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المصادر لكونه القطاع الأكثر ديناميكية والأكثر تأثيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة التي يساهم في دخلها الوطني بنسب مرتفعة جدا كالصين وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: المرض الهولندي والحالة الجزائرية.

إن أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري تظهر جليا من خلال المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وتظهر هذه الأعراض بانخفاض قيمة الدينار الجزائري. ففي دراسة قام بها الصندوق النقد الدولي في تقريره سنة 2008، تبين أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وأن زيادة قدرها 1% في سعر برميل النفط يقابلها ارتفاع مكافئ بـ 0.3% في سعر الصرف الحقيقي، وهذه العلاقة الطردية بين هاذين العاملين سعر الصرف والموارد الطبيعي تدعم فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.¹

حسب ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي، فإن إنتعاش قطاع الموارد الطبيعية يؤدي بشكل موازي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف العملة المحلية، ماينتج عنه إلى انخفاض الإنتاج في باقي القطاعات. فالمؤشرات الكلية للناتج الاجمالي في الجزائر تؤكد تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، خاصة في قطاع الإنتاج الصناعي (سنؤكد في الفصل القادم)، وبدرجة أقل القطاع الفلاحي والأشغال العمومية والبناء، والسبب طبعاً هو القرار السياسي الذي أخرج عملية الانتقال الاقتصادي للبلاد، الذي استغل الفوائض المالية الكبيرة العائدة من النفط لامتصاص الجبهة الداخلية المشتعلة دائماً، عوض استغلالها لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الدعم الفلاحي، تطوير الخدمات السياحية وغيرها.

1 - Rapport IMF2008, Algeria "Selected Issues" „IMF Country Report No. 08/104, March 2008, p 20.

المبحث الثالث: حتمية التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت الجزائر ابتداءً من سنوات الستينات من القرن الماضي مجموعة من التدابير الاقتصادية اللازمة للنهوض بالاقتصاد من كبوته، فاختارت النماذج الشائعة في كل فترة حسب أهواء حكامها وميولهم السياسية آنذاك، كل تلك الخطوات لم تحرر الاقتصاد من التبعية المطلقة للنفط رغم التفاوت في نسب السيطرة في كل فترة.

لذا وجب تضافر كل الجهود وتقوية الإرادة السياسية والعزيمة الاقتصادية للنهوض من الكبوة التي دائما ما يتسبب فيها دائما سعر برميل النفط، والاستفادة من التجارب التي وضعتها دول تحمل نفس الهم الاقتصادي. لإثراء هذا المبحث قسمناه إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي طريق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يعد مفهوم التنمية المسدامة من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية، مضمونها هو الترشيح في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية للتنمية المستدامة: ويمكن إبراز أهم التعاريف الأساسية للتنمية المستدامة كما يلي:

يقصد بالتنمية المستدامة بشكل عام إلى الاجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار والسياسة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة والحياة

الاقتصادية لبلد ما، أي تلك الجهود المنظمة المبذولة وفق تخطيط مرسوم، للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة،¹ دون الاضرار بحقوق الأجيال القادمة من الاستفادة منها. فالتنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدرجي إلى مصادر الطاقة المتجددة، فهي العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة.

ظلت التنمية قائمة على النمو الاقتصادي حتى سبعينات القرن الماضي، ومع الواضح أن النزعة الاستهلاكية التي قام بها الانسان في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أدت إلى إحداث الكثير من التغيرات والإنجازات التي صاحبها الإضرار بالبيئة والأرض،² وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية، ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاداً بيئية وبشرية، والذي أدى إلى ظهور مفهوم ما يسمى بالتنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة، والتي عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987 على أنها "تلبية الاحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". كما أنها ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم.³

1- ياسمين مدحت محمد، مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة.. مفاهيمها.. أبعادها.. مؤشرات، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص93.

2- T, Klarin, **The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues**, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1, 2018, p70.

3 - Gro Harlem Brundtland, **Our Common Future**, Report of the World Commission on Environment and Development, United Nations, oslo, 20/03/1987, p15.

الفرع الثاني: الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.

أثبتت دراسة أجرتها شركة بوز أند كومباني مؤخرا أن ثمة رابط جوهري أو جامع مشترك بين التنوع الاقتصادي في مدى واسع من القطاعات المربحة وبين الاستدامة، من حيث كونهما معا عنصران أساسيان في تحقيق اقتصاد مستدام، حيث يمكن أيضا للتنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.¹ ومن بين الأهداف المشتركة:

1. زيادة الناتج الإجمالي المحلي: تعتبر زيادة الناتج الإجمالي المحلي من أول أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المتخلفة، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو تحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الناتج المحلي.² حيث أن ضعف التنوع الاقتصادي الناتج عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من القطاعات، يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي على علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي،³ بالتالي تقلص تذبذب الناتج سينتج عنه رفع معدلات النمو مواكبا لمعدلات النمو السكاني.

2. ثبات مستوى الانفاق والاستثمار: تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحديا عندما تكون إيرادات تلك الموارد شديدة التقلب كالنفط مثلا. ونظرا لأن تقلبات أسعار السلع الأولية يمكن أن تكون كبيرة وتدوم طويلا، مما يصعب التنبؤ بأسعارها، يرغم ذلك

1 - ريتشارد دكروز، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة، businessarabian، 25 يوليو 2008، تاريخ الاط: 2019/09/04، الابط: <https://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2008/jul/25/8378>

2 - أماني جرار، إدارة المشاريع التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 28.

3 - نبيلة نوي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

صانعو السياسات الحذرون في كبح الانفاق بعض الشيء لبناء صندوق للسيولة في أوقات الرخاء، يمكن اللجوء إليه في أوقات الشدة،¹ مثل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، يكون قلب الإيرادات أكبر وأكثر استمراراً، وبالتالي لن يكون الانفاق والاستثمار المحلي بمعزل عن تقلبات الأسعار، وهو ما يشكل اختلالاً في هيكل التنمية المستدامة التي تفرض تحقيق التوازن في عمليات الانفاق والاستثمار لفترات طويلة. فالاستراتيجية التنويع والتنمية تفرض مجموعة من المعايير الموضوعية، التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات المنظمة له، والاجراءات المرافقة لها، لبلوغ الأهداف المرجوة من الانفاق والاستثمار.²

3. احترام البيئة: من خلال التنويع في استعمال مصادر الطاقة لحماية الطبيعة والانسان، ذلك بالاستغلال مصادر أخرى للطاقة بخلاف الطاقة الهيدروكربونية التي تسبب اختناقات وتغير للمناخ، وليس على إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتسبب في تدهور بيئي، مايؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.³

4. تحسين فرص توزيع الثروة: وهو هدف اجتماعي مزدوج بين التنويع والتنمية المستدامة، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن وغيرها، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة

1 - صندوق النقد الدولي، أئمن موارد الأرض، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03/50، سبتمبر 2013، ص10.

2 - سعاد راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص93.

3 - موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص141.

السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.¹ ففي حالة ما كانت الزيادة السكانية بشكل ثابت أكبر من الزيادة في الناتج المحلي المتذبذب الناتج عن عدم التنوع في مدخلاته، تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة، كذلك الحال لو أن نظام التنوع الاقتصادي كان مختلفاً، سينجر عنه قطاعات أكثر ربحية من قطاعات أخرى، وينتج عنه تفاوت كبير بين أجور اليد العاملة والأرباح بين المقاولات والمؤسسات الناشطة.

5. التوسع في الهيكل الإنتاجي: يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل بإعتبار أن عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية وسيلة لرفع مستويات الإنتاجية من خلال توسيع وتنويع قاعدة النشاطات الاقتصادية،² وهو هدف أساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الريفية التي تهدف للتوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، فبناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد الوطني طريقة على حسب استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقاً لظروفه وحاجته.³

1- أحمد الطاهر مسعود، مدخل إلى علم الاجتماع، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 40.

2 - نبيلة نوي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

3- أشرف سليمان حميد الصوفي، التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2006، ص 67.

المطلب الثاني: المتطلبات المشتركة بين التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.

للتنمية الاقتصادية المستدامة كما للتنوع الاقتصادي مجموعة مشتركة من المتطلبات يجب توفرها، من أجل توفير مناخ استثماري وتنموي ملائم، ويمكن ذكر أهم هذه المتطلبات كما يلي:

الفرع الأول: المتطلبات الاقتصادية:

1. الثروات الطبيعية: تعتبر الثروات الطبيعية مهمة جداً لعملية التوسع الاقتصادي ومحرك مهم لجلب العملة الصعبة، ومن بين هذه الثروات الطبيعية (الأراضي الخصبة للزراعة والرعي، النفط، الفوسفات، السياحة الطبيعية، وغيرها)، لكن الإفراط والاستغلال غير منطقي لهذه الموارد يفرض عليها نظرية النظوب، وهنا يظهر الحافز المشترك للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي الذي يساعد على حصر الثروات والموارد الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية، وذلك بسد الاحتياجات القائمة والمستقبلية في المنطقة وأوليّاتها.¹

2. استخدام تكنولوجيا العصر: وهي الآلة والروبوت الميكانيكي، وهي الطرق فنية جديدة ذات تقنيات عالية تساعد في عملية الإنتاج الصناعي والفلاحي والأعمال الفنية الأخرى، فالعولمة أثرت على التنمية وساعدت على تدفقات رؤوس المال، ونمو التجارة، وانتشار تكنولوجيا والشبكة العالمية،² التي تساعد على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل. فالتكنولوجيا الحديثة أصبحت وسيلة مهمة لاجاد

1 - نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات علمية لجامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع والمأمول، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار رقم 11، جدة، 1427هـ، ص40.

2- عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص204.

مصادر أخرى للدخل وتسهيل عملية التنمية المستدامة، لذا فدعم وتشجيع عمليات البحث العلمي أهم سمات مرحلة الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد متطور ومتنوع .

3. الأسواق الخارجية: إن وجود سوق مناسبة من المتطلبات الهامة لعملية التنوع الاقتصادي، بما يعنى أن تقوم المؤسسات الاقتصادية في البلاد ببيع منتجاتها وتقديم خدماتها إلى الأفراد و الهيئات المتواجدة في دول أخرى، من أجل نقل البضائع والخدمات الفائضة عن الاقتصاد وجذب أسواق خارجية تسمح بتنويع مصادر العملة الأجنبية، وبالطبع يجب ان تتم عملية التصدير وفقاً لقوانين الدولة المصدرة والدولة المستوردة حتى لا تتعرض المؤسسة أو المشتريين إلى المشكلات أو العقوبات، ويتم دعم هذه المؤسسات بتوفير الإعلام اللازم لهؤلاء لزيادة معرفتهم بفرص السوق وتكنولوجيا الإنتاج المتطورة للاستغلال الأمثل والكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة، وكل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاقتصادية مطلوبة لإيجاد سوق مناسبة.¹

4. التنوع في رأس المال: وهو لب عملية التحول إلى إقتصاد متنوع وأكثر العوامل الاستراتيجية أهمية في عملية التنمية المستدامة، حيث وجدت أن وتيرة التراكم المادية ورأس المال البشري تلعب دوراً رئيسياً في عملية النمو والتنمية،² حيث أكدت الأبحاث التاريخية أن وجود الرأسمال المادي فقط دون غيره، لم يحقق نتائج مرجوه، وساهم فقط في انتشار الرشوة والمحسوبية، إذا فهو يحتاج إلى الأنواع الأخرى من رأسمال ليتحقق

1- أشرف سليمان حميد الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67 68.

2-The sources of economic growth in the OECD countries ,report of organization for economic cooperation and development 2003 ,p17.

التكامل،¹ لتشديد البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة، والنوع الآخر هو الانفاق على البحوث والاختراعات التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال، وأخيراً هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم وغيرهما.

أهم وظائف رأس المال هو توريد المواد الخام، بتوفير اللوازم الخاصة بالمواد الخام، توريد الأجهزة والآلات، توفير وسائل النقل، ويساهم رأس المال بتوفير فرص العمل، وتعدّ هذه الوظائف الخاصة برأس المال من الوظائف المهمة ضمن أغلب قطاعات الاقتصاد.²

الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية.

1. **التنوع البشري:** التنمية والتنوع هما عمليتان تغيير اجتماعي، من خلال طرح أفكار جديدة في النسق الاجتماعي، بهدف تطوير الموارد البشرية والمادية لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الميادين التي يتفاعل من خلالها الأفراد مع البيئة الاجتماعية،³ ونتحدث هنا عن اليد العاملة المؤطرة والمؤهلة في كامل التخصصات، بحيث لا نعني الحجم المجرد المحدود كرقم معين من الأشخاص في الدولة، وإنما نقصد فعاليتهم ومدى إسهامهم في التنمية الاقتصادية، ذلك أن عملية التجديد تتوقف على الكفاءة والاختصاص، ولذلك تحتاج أغلب الدول النامية إلى الخبراء الأجانب للمساعدة في استخدام رأس المال المادي، فالزيادة المتسارعة للسكان مع تراجع نصيب الفرد من

1 - مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص286.

2- S, Tushar, **Capital "Meaning, Characteristics, Function and Importance of Capital**, Economics Discussion, Retrieved 06-09-2019. Edited, link: <http://www.economicsdiscussion.net/articles/capital-meaning-characteristics-function-and-importance-of-capital/1541>

3 - إيهاب عيسى، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، 2017، ص28.

التكوين الرأسمالي يمثل عائق كبير للتنمية،¹ ويمثل تركيزا لليد العاملة المؤهلة في قطاع معين ذات أجر عالي، وبالتالي ستتعدد عملية التنوع الاقتصادي، فالرأس المال البشري المتنوع هو عنصر فعال لعملية التنمية المستدامة.

2. القدرات الإدارية: باختصار يمكن تحديدها في البيروقراطية القاتلة التي نخرت هيكل الادارة في كثير من الدول، وساهمت في فشل أغلب المشاريع والخطط المبرمجة للتحويل الاقتصادي، فوجود إدارة قوية وفعالة، إضافة إلى إدارة نزيهة ولديها استجابة سريعة للمتطلبات العاجلة، أهمية كبيرة في نجاح الخطط والنماذج الاستثمارية، وفي حال غياب جهاز إداري جيد وفعال، فإن خطط التنمية والتحول الاقتصادي السريع لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي.

المطلب الثالث: علاقة الربيع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

للربيع والنمو المستدام علاقة متضاربة يمكن تمييزها من خلال العلاقة المتذبذبة التي تنشأ بينهم.

الفرع الأول: الربيع.

كلمة ربيع في معاجم اللغة العربية أكثر من معنى، وهي مرتبطة بالزيادة والنمو، ولكن للعمل في الأرض،² حيث أن الربيع لغة تعني: "النماء والزيادة"، ويقال أرض مريضة أي مخصبة، كما أطلق ريكاردو على الربيع بأنه " فائض فوق النفقات لا علاقة له بتحديد الثمن، فهو نتيجة للثمن لا سبب له".³

1- أشرف سليمان حميد الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

2- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، ندوة حول الاقتصاد العراقي، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 02.

3- إبراهيم الضرير وآخرون، مصطلحات الفقه المالي المعاصر "معاملات السوق"، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1997، ص 99.

الريع عموماً هو نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز، بعض المنتجات الزراعية النادرة،¹ أي أنه الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية أو هبات احتكارية لهذا المورد، وليس دخل دوري ناتج عن استحداثات بشرية على المستلزمات الطبيعية العادية كالعمل ورأس المال، التي تحتاج دائماً إلى الابداع البشري لتنظيمها وتطويرها.

كما عرفه الدكتور صالح ياسر بأنه اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد بدوره مُعتمداً على التبادل التجاري الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيٍّ مرتبط بالاستيراد، كما لا يركز هذا النوع من الاقتصاد على نشاطات أخرى مثل الزراعة أو الصناعات التحويلية.²

كما يؤكد آدم سميث على أهمية التمييز بين الأجر أو الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر والريع الذي ينتج عن السعر، بمعنى يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن عناصر الدخل الأخرى، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجر والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار، أي ما يوضح أنه عنصر تابع للعملية الاقتصادية وليس شكل من أشكال الوظائف العامة للنشاط الاقتصادي

1- هاني الجواهر، الاقتصاد الريعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، صحيفة اليوم، مصر، العدد 10957، 15/06/2003، تم الاطلاع عليه 15/08/2017.

2- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2013، ص4.

وهذا الوصف يشير إلى اختلاف الربيع اختلافاً جذرياً عن صور الدخل الأخر.¹ فقد لخص آدم

سميث الربيع في ثلاث عناصر، كالتالي:²

➤ الربيع جزء من عائد العمل.

➤ الربيع عطاء الأرض لمالكها.

➤ الربيع هو ثمن الذي يدفعه المزارع لمحتكر الأرض.

كما أن الربيع الاقتصادي يمكن تقديمه على أنه تمحور اقتصاد بكل مكوناته ومدخلاته المالية

على استغلال القطاع الريعي، حيث يشكل أداء القطاع الريعي خاصية عضوية ومركزية لأداء

العملية الاقتصادية برمتها.³

حيث تم استخدام تعبير الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية على نطاق واسع منذ السبعينات من

القرن الماضي للتعريف بالدول النفطية، أو الدول التي تعتمد على الإتاوات الناتجة عن استخدام

الممرات المائية أو الجغرافية مثل قناة السويس المصرية أو حين تكون ممراً لأنابيب البترول،⁴ كما

يحدث للخط الرابط بين نيجيريا وأوروبا الممتد على طول الأراضي المغربية، أو قد تكون منطقة

سياحية. وينقسم الاقتصاد الريعي إلى نوعين، أولهما "مصادر خارجية" ويشمل ريع النفط والغاز

وباقى المعادن والثروات الزراعية النادرة. إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة استخراجها وزرعها

وسعر بيعهما، ويتشكل هذا الربيع نتيجة تفوق سعر هذه الثروات على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً،

ويمكن تصنيفه كمايلي:

1- مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص02.

2- يوسف ببيي، الآثار التشابكية للعلاقة بين الربيع والفساد : الحالة الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد11، الجزائر، 2014، ص261.

3- طاهر لطرش، حدود القدرة التنافسية للاقتصاد قائم على الربيع "محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد10، الجزائر، 2013، ص 05.

4- مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص02.

➤ **الريع العقاري:** هو يعتبر الريع العقاري عبارة عن دخل ناتج من العناصر الإنتاجية، ويُقسم إلى نوعين هما:¹

✓ **الريع المطلق:** الناتج عن ملكية للأراضي والعقار، حيث لا يسمح أصحابها للمستثمرين باستخدامها دون حصولهم على مقابل، ويُعتبر هذا المقابل عبارة عن ريع يضيفه المستثمرون إلى التكاليف الإنتاجية، ونسبة الريع الخاصة بهم.

✓ **الريع التمايزي:** ويطلق عليه أيضا الريع الفرقي، ذلك لطابعه الاحتكاري ذات الخصوبة المرتفعة مايشكل فارقا لباقي الأراضي الإنتاجية الناتج عن الأراضي ذات الخصوبة المرتفعة، حيث مع ارتفاع عدد السكان والطلب على المنتجات الغذائية تستخدم الأراضي ذات الخصوبة القليلة في الإنتاج الزراعي²؛ حيث يُعدّ استخدامها ضرورياً من أجل دعم وفرة زيادة الحاجات.

➤ **الريع الطبيعي:** ويطلق عليه المنجمي كذلك، ويتمثل الدخل الذي ينتج عن الاستثمار في الثروات الطبيعية سواء أكانت سائلة أو غازية كالثروات المعدنية والغابات والنفط والمحاصيل الاستوائية³، والتي تُستخرج من الآبار أو المناجم، وتتميز بإنتاجية مرتفعة مقارنة بالمصادر الأخرى ذات الإنتاجية الضعيفة، وتُحدد أسعار كل من الفلزات، والغاز، والنفط، والذهب بالاعتماد على تكاليف إنتاج الثروات ذات الإنتاجية الأقل، حيث يساهم الريع النفطي بتطوير الريع العقاري في المدن الرئيسية في العالم العربي، بالتزامن مع الزيادة المرتفعة لعدد السكان في هذه المدن.⁴

1- حبيب مطانيوس، الموسوعة العربية، بيروت، عدة صفحات بتصرف.

2 - المرجع المذكور أعلاه، نفس الصفحات.

3- فطيمة لبل، نورالدين حامد، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من النعجة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 8 العدد 01، غرداية، 2015، ص 04.

4- جورج قرقم، إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، مجلة القبس، الكويت، العدد 04، الكويت، 2010، ص ص 48 49.

الفرع الثاني: علاقة الربيع النفطي بمعدلات النمو في الجزائر.

ما يهمننا في دراستنا هو الربيع الطبيعي وبالأدق الربيع النفطي الذي تتميز به الجزائر والذي يتمثل باستخراج تلك المادة السائلة المتعدد الألوان الأسود والأصفر والبني...، كما أنه متفاوت للزوجة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام المتوقفة والمحددة بنسبة كمية الكربون فيها،¹ وهو يعتبر أهم مصادر الطاقة بكل أنواعه من بترول وغاز ومشتقاتهما. ولتحديد أثر الربيع النفطي على النمو الاقتصادي في الجزائر يجب تقديم بيانات تاريخية على معدلات النمو في الجزائر منذ 1980 على غاية 2018، وسنقوم باختيار سنوات كانت لها تغيرات كبيرة على سعر النفط في السوق العالمية.

➤ **تعريف النمو الاقتصادي:** هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة وهي سنة، وبدقة أكثر يجب إزالة كل الآثار التضخمية المرافقة للزيادة.² هذا النمو يستند على التكنولوجيا المتقدمة،³ والتخطيط الحكيم. والجدول الموالي يبين معدلات النمو وسعر النفط في الجزائر منذ 1980.

1- أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، سلسلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، الجزائر، 2008، ص178.

2-A Kimberly, **Economic Growth, Its Measurements, Causes, and Effects, the balance, 22/04/2019, consulté: 22/06/2019. Link: <https://www.thebalance.com/what-is-economic-growth-3306014>**

3 -A, Lindbeck, **Modern Economic Growth: Findings and Reflections Noble Lectures in Economic Sciences 1969-1980, Simon Kuznets speech**, World Scientific Publishing ,Singapore, 1992, P 87.

الجدول رقم(07): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وسعر برميل النفط

(1980-2018).

السنة	سعر النفط (برنت) \$	معدل النمو الاقتصادي %
1980	28.64	-5.4
1982	32.38	6.4
1986	13.53	-0.2
1989	17.31	4.8
1990	22.26	0.8
1995	16.86	3.8
1997	18.68	1.1
2003	28.10	7.2
2008	94.45	2.4
2012	109.5	3.4
2014	96.2	3.8
2015	49.5	3.7
2018	71.22	2.1

المصدر: التقرير السنوي لأوبك 2008/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،
أبوظبي، 2016، العدد 36، ص 469: IMF: Outlook Economic World (WEO)
Database, April 2019

يظهر من الجدول السابق العلاقة المتذبذبة والتي تميل إلى الطردية نوعا ما بين
سعر برميل النفط ومعدل النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر، نظرا للتوازن النسبي بين
القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي، لكن كل سنة يحدث فيها تراجع رهيب
في أسعار النفط يسجل معدل النمو في الجزائر انخفاض مماثل تقريبا كسنوات مثلا:

1986-1997-2015 والعكس تماماً نجد تحسن في معدل النمو كلما شهدت أسواق النفط ارتفاعاً في الاسعار مثلاً: 1990-1995-2003.

الجزائر كباقي الدول الريعية في افريقيا والشرق الأوسط تشكل الإيرادات النفطية قرابة 60% من الإيرادات العامة، وهو ما يجعل المخاطرة سهلة جداً، بمجرد انخفاض سعر البرميل النفطي إلى النصف ستفقد الميزانية العامة وبسرعة 30% من إيراداتها، وستلجأ الحكومات إلى الرفع من الضرائب وتخفيض قيمة العملة لتعويض المقدار المفقود في الميزانية العامة، وفي جهة النفقات سنجد تشديداً كبيراً والدخول في حالة نقشية.

أما في بعض الدول النفطية التي يتميز اقتصادها بالتنوع، فانخفاض سعر البرميل النفطي إلى النصف لن يؤثر على الموازنة العامة بشكل كبير كحالة النرويج، التي لا تتعدى نسبة الإيرادات النفطية في الميزانية 4% من إجمالي إيرادات النفط.

هذا النمو يعتبر نمواً عابراً لا يملك صفة الإستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة ومؤقتة، تكون عادة خارجية لا تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته. أما النمو المنشود فهو النمو طويل الأجل المستدام، الذي يكون نتاج عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته وفعالية وإرادة المخططين، ويعتبر هذا النمو ذاتي الحركة ويمتلك صفة الإستمرارية.¹ حيث ذكر ابن خلدون أن الأمم تتقدم بإثراء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني

1- أماني جزار، منظمة الأعمال التنموية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص112.

الأرباح من عملية الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى تراكم الثروة وتزداد الدخول. وهذا في الواقع جوهر النمو الاقتصادي الذي تنشده الأمم بتنويع إنتاجها.¹

1- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع... العوائق... سبل النهوض، ط1، عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010، ص46.

خلاصة الفصل:

تحتاج الحكومات الريعية إلى مشاريع اقتصادية واجتماعية وتنموية كبيرة للمجتمع، فازدياد سرعة تداول النقود، والنشاط الاقتصادي برمته ضرورة ملحة لتجنب مآسي سلطة النفط على الاقتصاد القومي، والتخلي عن سياسة شد الحزام وتقليل من النفقات العمومية خاصة ميزانية التجهيز التي تعتبر الأهم في عملية الإقلاع من جديد. والجزائر واحدة من تلك الدول التي يمسه هذا المرض، في دولة تعتمد فيها إيرادات الحكومة على الإيرادات الجبائية كمورد آخر للميزانية السنوية فقط، لذلك استحوذ منظور التنويع الاقتصادي على اهتمام السياسيين والمنظرين في الجزائر منذ اعتماد الحكومة على منهج المخطط الاقتصادي للنمو 2017-2019 لإدارة دفة الاقتصاد.

الفصل الرابع: مقومات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل تنويع الاقتصاد.

الفصل الرابع: مقومات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل

تنويع الاقتصاد.

تمهيد: ضمن الإطار الجديد الذي فرضته المرحلة، وأمام حتمية التنويع الاقتصادي، وفي ظل سعي الجزائر إلى اتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من خلال إرساء القواعد السياسية والقانونية كآلية أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات عبر ربوع الوطن، في ظل المقومات التي تتوفر عنها الجزائر، بما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار الفعال، وفق نظم وأطر معينة، من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها آليات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع السياسة الوطنية نحو التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: التنويع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: مقومات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بإحداث التغييرات

الهيكليّة.

المبحث الأول: قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

سوف نتعرض في هذا المبحث لأثر الثروة البترولية على الاقتصاد الجزائري، والمتولدة نتيجة لانخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، من خلال مؤشرات هامة تتعلق بالنتائج المحلى الإجمالي، وبنية الصادرات والموازنة العامة وأسعار الصرف، ومدى تشابه حالة الجزائر بالحالة الهولندية.

المطلب الأول: التقييم على أساس التذبذب في أسعار النفط.

خلافًا لانهييار أسعار النفط في سنة 2008 الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دورا مهيمنًا في سوق النفط في كل مرة، وهي التي تسببت في انهيار أسعار النفط في الوقت الحالي، كما لم يلعب قانون الطبيعة العرض والطلب وحده في تحديد سعر النفط.

الفرع الأول: محددات سعر النفط العالمي.

1. الطلب على النفط: يتحدد الطلب على الطاقة بمجموعة من العوامل، أهمها:

➤ **الطلب الموسمي:** يساعد فصل الصيف أسعار النفط على الانتعاش، حيث يزيد استهلاك المواطن من البنزين بسبب الارتحال، وهي ما يتجلى دائما في أسعار النفط التي ترتفع في الصيف، كما ترتفع في الشتاء القارص عندما تنخفض درجة الحرارة ويزيد استخدام الطاقة لغرض التدفئة.

➤ **أسعار الطاقة:** يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة بعلاقة عكسية مع سعرها، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين: البدائل المتوفرة للطاقة والتي

يمكن إحلالها، ومرونة الطلب السعرية، حيث يصعب إحلال مصدر الطاقة محل آخر في فترة وجيزة، وبالتالي التغير في السعر سيكون له أثر عكسي ولكن ليس بنفس الأثر.¹

➤ **متوسط استهلاك الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيراً كبيراً، حيث كلما ارتفع الدخل ارتفع حجم استهلاكه للطاقة، حيث يقدر متوسط استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية 6900 كيلو جرام مكافئ سنة 2014، بينما تركيا حوالي 1500 كيلو جرام مكافئ في نفس السنة.

➤ **نمو الاقتصاد العالمي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور الصناعي الهائل الذي يعتمد على النفط كمصدر مهم للطاقة،² حيث أن حدوث أو مجرد توقع بحدوث انكماش في النمو العالمي، سيأثر بشكل مباشر على معنويات المستثمرين في الطاقة وسيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

➤ **اتفاقية المناخ:** يتسبب الإنتاج السنوي للطاقة واستهلاكها في حوالي ثلثي انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري (غاز البيت الزجاجي)،³ لذا ارتأت الدول التابعة للأمم المتحدة في مؤتمر باريس 2015 إلى اتخاذ إجراءات لترشيد استهلاك الطاقة، واتفاق باريس هو الأول من نوعه الذي يهدف لحث جميع دول العالم للحد من انبعاثات الكربون. والاتفاقية بحد ذاتها تشمل جزءاً منها الزامي، وآخر طوعي.

2. العرض من النفط: ونذكر محددات العرض كالتالي:

1 - عبد الرؤوف عباد، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2011، ص 49.

2 - نفس المرجع أعلاه، المكان نفسه.

3- IEA. (2015). Outlook Energy 2015.

➤ **استراتيجية أوبك للحفاظ على السوق:** عندما تم تبني إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، بقيادة السعودية، في نوفمبر 2014، التي قدمت في وقتها حجج، كانت تتضمن القبول بتدهور الأسعار مقابل الحفاظ على الحصة السوقية، لتبني هذه الاستراتيجية الجديدة. وهي أن عدم تخفيض الإنتاج كان هدفه الأساسي هو الحفاظ على حصة أوبك في سوق الطاقة في مواجهة منافسة مصادر بديلة للطاقة، من ناحية، ومناطق بديلة في إنتاج النفط، خاصة النفط المحصور "الصخري"، في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. كما قامت هذه الاستراتيجية على أساس أن الانخفاض في العوائد النفطية للدول الأعضاء في الأمد القصير سيعوضه ارتفاع عوائدها في المستقبل، نتيجة استمرار الحفاظ على حصتها في أسواق النفط والطاقة العالمية،¹ وبالتالي هذه الاستراتيجية تهدف للحفاظ على الحصة في السوق، ومن جهة أخرى محاولة لإخراج النفط الصخري الأمريكي عالي التكلفة "حوالي 60 دولار للبرميل" من السوق عند انخفاض سعر البرميل تحت 60 دولار للبرميل.

➤ **المنافسة بين أوبك والمنتجين المستقلين:** إن السوق النفطي يتكون من عدد المنتجين المستقلين خارج استراتيجية أوبك، وتحاول كل دولة الحصول على أكبر حصة لتعظيم الربح،² كما تمتلك شركات خاصة في دول أمريكا الشمالية أحواض خاصة، وبالتالي عندما نشاهد تحسن في السعر سيزيد عدد الحفارات على النفط أسبوعياً، وعند نزول السعر حد التكلفة نشاهد تراجع لعدد

1 - علي مرزا. مرجع سبق ذكره، ص 02.

2 - عبد الرؤوف عباد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الحفارات، والمنافسة الأخطر تكمن في النفط الروسي ومنطقة البلقان، والذي تقل تكلفة استخراجه عن 08 دولار للبرميل الواحد.¹

➤ **استخدام التكنولوجيا لتخفيض التكلفة:** تتيح التطورات السريعة في العلوم الجيوفيزيائية والمعلوماتية والمسح السيسمولوجي 2D و 3D، مسحاً متعدد الأبعاد، وعالي الدقة للطبقات الأرضية، وحتى للسوائل الكامنة فيها، والخصائص الجيوديناميكية للطبقات والسوائل المتموضعة فيها. أتاح كل هذا إمكانية تحديد مواقع حفر آبار الاستكشاف والإنتاج، و رفع نسبة الآبار المنتجة، وتقليص نسب المجازفة، ومنذ نحو عقدين من الزمن، كانت نسبة النجاحات في حفر الآبار الإيجابية والمنتجة نحو 10/3 بصفة عامة، بينما تتجاوز هذه النسبة اليوم 10/6 وتصل في بعض الحالات إلى 10/8 بحسب الشركات ومناطق التنقيب والمحيط الجيولوجي. ومن السهولة بمكان هنا تقدير انعكاس كل ذلك على مردودية الاستثمار، وتخفيض تكلفة الإنتاج. كما تم تطوير تقنيات الحفر الأفقي، وهو الذي يسمح باختراق الحفر الشائع لطبقات الأرض، بما فيها المخازن النفطية بثقب قطره بضعة سنتيمترات، وبما يعني تحديد عمليات امتصاص البترول التي تقتصر على الطبقات أو التشكيلات المتجانسة من حيث النفوذية، إذ يعادل كثيراً مردودية الإنتاج وتكلفت إنتاج بئر أفقية أضعاف إنتاج بئر شاقولية.²

➤ **المضاربة على النفط:** لسنوات طويلة، ظلت "أوبك" تؤكد أن أسعار النفط تتحدد وفقاً لعوامل خارجية، مثل انخفاض سعر الدولار، والمضاربة، وأن المنظمة ليست لها

1 - إينيتوسين أنطون، موسكو تكشف تكلفة إنتاج برميل النفط في روسيا، قناة RT، 2017/10/03، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07، الرابط: <https://arabic.rt.com/business/902271->

2 - منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنويع مصادر الطاقة والأسعار، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، 07 نوفمبر 2015، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 79 81..

سيطرة على تلك العوامل، ففي الوقت الراهن، أصبح الكثيرون - بما فيهم المتشككون في نوايا "أوبك"-، أكثر استعدادا للاعتراف بقدرة قوى خارجية ليس لها علاقة بـ"أوبك" على التأثير على أسواق النفط، وإلحاق أضرار بالدول المستوردة له، تفوق تلك التي كان بمقدور "أوبك" إلحاق بها.

حيث يراهن مضاربون على مقدار مليار برميل من النفط على أساس استمرار ارتفاع أسعارها، فيما رأى فيه محللو ومراقبو السوق نمطا مختلفا من مستثمرين متفائلين للغاية، مقارنة بالسنوات الماضية، المركز الدائن الذي يقتنيه مديرو الصناديق في العقود الآجلة للنفط الخام علامة قوية على مشاعر المضاربة.¹

الفرع الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط في الوقت الراهن.

1. من جانب العرض.

➤ **نفط المحيط في البرازيل وارتفاع إنتاج العراق:** حيث تعتبر البرازيل دولة نفطية، وهي من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية. ما بين عامي 2013 و2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا. كما عرف العراق زيادة في إنتاج البترول، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا. هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا.²

1 - جريجوري ماير. (02 03، 2018). *بروز نمط مضاربة على النفط يتجاهل متركزات السوق*. تاريخ الاسترداد 04، 02، من الاقتصادية السعودية: http://www.aleqt.com/2018/03/01/article_1341741.html

2- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق. (25 02، 2016). *ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط*. (DW بالعربية) تاريخ الاسترداد 02

10، 2018، <https://p.dw.com/p/1I0gU> : الرابط

➤ **طفرة الطاقة الأميركية:** ساهمت طفرة الطاقة في أميركا الشمالية في زيادة إمدادات النفط العالمية، حيث شهدت صناعة النفط والغاز في ولاية داكوتا الشمالية، تكساس، لويزيانا وأوكلاهوما وغيرها، توسعات رئيسية في جميع نواحي الجانب الصخري، وعندما ارتفعت أسعار النفط فوق 100 دولار تدفقت الأرباح،¹ نتيجة لتجاوز تكلفة سعر البرميل الصخري 70 دولار،² وأقل من 60 دولار في بعض الأحواض. وساعدت طفرة الطاقة في أميركا الشمالية في تعزيز الإمدادات العالمية، والتي بالتالي خفضت أسعار النفط.

➤ **عودة إيران إلى تصدير النفط:** بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "1+5"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير/ كانون الثاني، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط. وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا.³

➤ **التقارب السعودي الأمريكي:** لعبت السعودية دور بيضة القبان فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، لامتلاكها أكبر احتياطات النفطية وأكبر الدول المصدرة بالنفط حوالي 10 مليون برميل يوميا، لذا السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت

1 - صباح محمد، أسباب توضيح انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية، 2014/10/29، Retrieved 02 15, 2019, from http://www.alshahed.net/index.php?option=com_content&id=116078:5-----&Itemid=414، يومية الشاهد الكويتية

2 - محمد مطيع، الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي، وندراست، 2018/07/24، تاريخ الاطلاع: 2018/10/28. <https://www.wonderlustmag.com>

3 - يوهانس بك، ياسر أبو معليق، مرجع سبق ذكره.

قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهبوط. ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً، ففي الماضي، عندما تنخفض أسعار النفط تلجأ السعودية وحلفاؤها إلى خفض الإنتاج فوراً، لكن هذه المرة قررت أوبك وبضغط قوي من المملكة العربية السعودية، عدم خفض الإنتاج. وحتى بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها سنة 2014، والذي بلغ 89.2 مليار يورو، بدت السعودية مصممة آنذاك على الإبقاء على إنتاجها منخفضاً، وتشير الأدلة إلى شيء من التواطؤ السياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط، بغرض استهداف إيران وروسيا¹.

2. من جانب الطلب.

➤ **شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي:** شهد النصف الشمالي للكرة الأرضية الأكثر استهلاكاً للنفط لسنة 2015 شتاءً دافئاً، هو بسبب ظاهرة "إل نينيو" المناخية، فالشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً².

➤ **احتكار الأوبك لم يعد فعالاً:** اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر على إنتاج مشترك يقدر بـ 32.3 مليون برميل يومياً، بقيادة السعودية التي تميل إلى عدم المبالغة في "رفع الأسعار" والقبول بأسعار "معتدلة" حتى يمكن الحفاظ على "حصة السوق"، وإطالة

1 - ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (07 نوفمبر 2015)، ص 28.

2 - يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سبق ذكره.

أمد استعمال النفط في العالم.¹ وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ 97 مليون برميل يومياً.²

نظرياً، يمكن لأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكاريّاً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين. فأوبك مجموعة من الدول لها أهداف مختلفة ووسائل محدودة في التأثير في سوق النفط العالمية، بالذات أسلوب تحديد "حصص" إنتاجية للدول الأعضاء في مرحلة الاستخراج، وتختلف عن كارتل الشركات النفطية الكبرى. فلقد كان لهذا الكارتل، من خلال تكامله الأفقي والعمودي،³ لكن الأوبك، وحتى اليوم، لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول.

➤ **الخوف من الصين:** تخوف المستثمرون من أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي تبلغ ستة في المائة. فانهيار سوق المال الصينية في بداية 2016 أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها. حيث سجل الاستهلاك الصيني للنفط حوالي 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون

1- F, Chalabi, **Oil Policies, Oil myths: Analysis and Memoirs of an OPEC Insider**. London: I.B. TAURIS, 2010.

2 - يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سبق ذكره.

3- Ali Merza, **OPEC's Dilemma between Market Share and Production Quotas**, arab center for researhe and policy studies, Mars 2017, DOHA, p01.

الصحراء في أفريقيا مجتمعة.¹ وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية، وما يزيد الوضع قتامة الحرب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي ترامب ونظيره الصيني، التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد الصيني.²

➤ **مخاوف من الانكماش الأوروبي:** اعتماد البنك المركزي الأوروبي على تجربة أسعار الفائدة السلبية لتشجيع الإقراض المصرفي وشراء الأصول، وربما تنفذ أدوات البنك لخلق حافز جديد، لتخفيف من حدة التضخم المحبط من أجل تحسين الوضع الاقتصادي لدول المنطقة في اقتصاد المنطقة، كما ظهرت مخاوف من حدوث انكماش في الولايات المتحدة ودول أخرى، ما يتسبب انخفاض أسعار النفط.³

المطلب الثاني: تحديد أثر سعر النفط على النمو في الجزائر.

النمو الذي تسلكه الجزائر، هو النمو العابر الذي لا يملك صفة الإستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل استثنائية مثل ارتفاع أسعار النفط، تتأثر عادة بعوامل خارجية. فالنمو المرغوب، هو المدروس والمخطط الذي يكون نتاج عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، ورؤية ثاقبة من المخططين والفاعلين في رسم السياسات، لخلق نمو ذاتي الحركة ويمتلك صفة الإستمرارية.⁴

1 - يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سبق ذكره.

2 - خالد عبد الوهاب الياجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، القاهرة: اتحاد الغرف العربية، 2018، ص12.

3 - صباح محمد، مرجع سبق ذكره.

4 - كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات "رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد"، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص ص 26 28.

لتحديد أثر سعر برميل النفط على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يجب تقديم بيانات تاريخية على معدلات النمو في الجزائر منذ 2006 إلى غاية 2018، ويستلزم أيضا:

✓ تحويل قيم الناتج المحلي الاجمالي من الدينار جزائري إلى الدولار الأمريكي، حتى نحافظ على القيمة الحقيقية للنمو، وليس النمو الاسمي الذي يتغير حسب معدلات الصرف، وذلك بقسمة الناتج المحلي الاجمالي على متوسط معدل سعر الصرف لنفس السنة.

✓ تسعير النفط بالدولار الامريكي واستخدام نفط صحاري بليند، الذي يمثل النفط الجزائري في الأسواق العالمية.

✓ تحديد سنوات الدراسة سيضم السنوات التاريخية للنفط، والسنوات الأخيرة التي شهدنا فيها نزولا حادا لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول رقم (08): علاقة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وسعر برميل النفط
(2006-2018).

السنة	سعر النفط (بليند صخاري) \$	معدل تغير السعر %	معدل نمو الناتج الاجمالي المحلي %
2006	66,06	20.90	13.65
2007	74,66	13.01	15,75
2008	98,86	32.41	26,07
2009	62,35	- 36.93	-19,76
2010	80,35	28.86	17,59
2011	112,92	40.53	23,51
2012	111,49	- 1.26	4,86
2013	109,38	- 1.89	0,31
2014	99,68	- 8.86	1,99
2015	52,79	- 47.04	-22,21
2016	44,28	- 16.12	-3,82
2017	54,12	22.22	4,73
2018	72,58	34.10	2,38

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لأوبك (2006-2018)/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2016 العدد 36، ص 469.

Rapports de 2008 au 2019 Banque d'Algerie

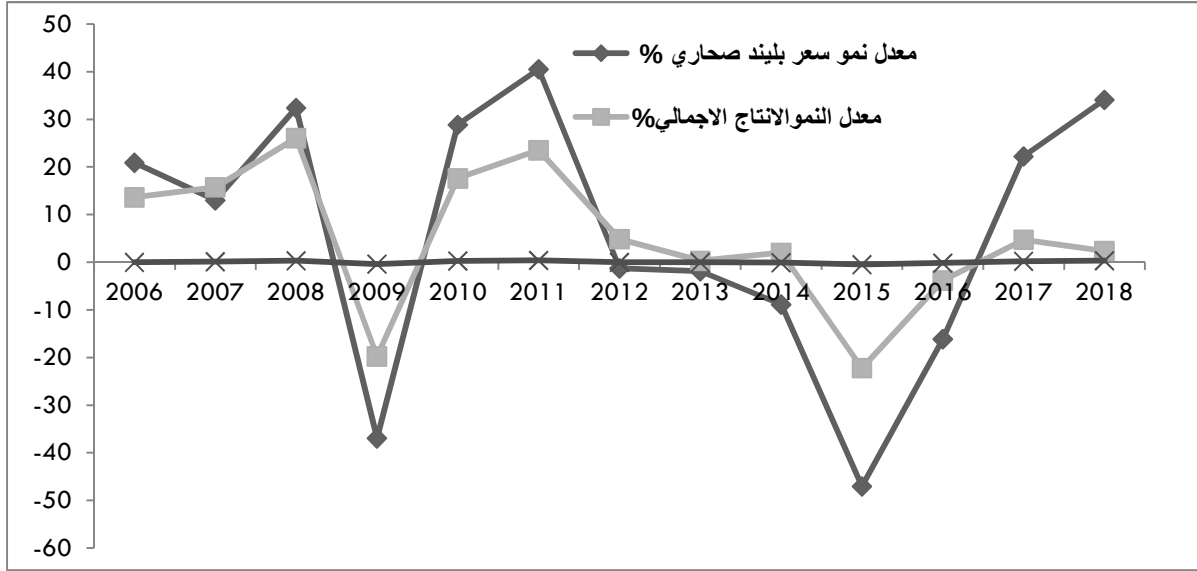
يظهر من الجدول السابق أن أسعار النفط شهدت صعودا متتاليا حتى سنة 2012،

أين بدأت في العد التنازلي، حتى سجلنا أسعارا منخفضة جدا سنة 2016، وهي

الأضعف منذ سنة، حوالي 44 دولار للبرميل، وهو ما يدق ناقوس الخطر على الاقتصاد

الجزائري الأحادي، أين سجل معدل النمو في الإنتاج المحلي تراجع بـ 3.82%، ولتحليل النتائج أكثر سنلجأ إلى الشكل البياني التالي:

الشكل (10): أثر سعر النفط على النمو في الناتج المحلي الاجمالي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (08).

يظهر من الشكل (10) أن الخطان يتحركان بشكل متماثل تقريبا، ما يثبت لدينا أن هناك علاقة طردية بين سعر برميل النفط ومعدل النمو في الناتج المحلي المحلي المحقق في الجزائر، حيث كل سنة يحدث فيها تراجع في أسعار النفط يسجل معدل النمو في الجزائر انخفاض مماثل (2008-2010-2011)، والعكس تماما نجد تحسن في معدل النمو كلما شهدت أسواق النفط ارتفاعا في الاسعار (2009-2015-2016).

المطلب الثالث: إسقاط المرض الهولندي على الحالة الجزائرية.

وفرة الموارد الطبيعية لا تعني أن تنعكس بالضرورة سلباً على التطور والنمو الاقتصادي، بل على العكس هناك دول كالنرويج وأستراليا، بالرغم من وفرة المخزونات

النفطية لديها، إلا أنها اقتصادياتها تشهد تنوعاً ومعدلات نمو مرتفعة،¹ خاصة النرويج التي لا تستخدم إلا 4% من عائداتها النفطية في الموازنة العامة السنوية.

الجدول (09): علاقة نمو قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية
(2006-2018)

السنة	معدل نمو قطاع المحروقات %	سعر صرف DA / \$	معدل تغير سعر الصرف %	نمو القطاع الفلاحي %	نمو القطاع الصناعي %	معدل التغير في الإيرادات العامة
2006	15.8	72.6459	-0,97	10,26	5,78	19,24
2007	5.3	69.3644	-4,51	10,41	7,96	6,11
2008	22.2	64.5810	-6,89	2,725	8,274	51,172
2009	37.8-	72.6467	12,48	28,03	10,31	-37,04
2010	34.5	74.3199	2,30	9,01	7,72	16,81
2011	25.4	72.8537	-1,97	16,53	7,51	34,45
2012	5.6	77.5519	6,44	20,15	9,76	2,85
2013	29.8	79.3809	2,35	15,35	5,05	-8,18
2014	27	80.56	1,53	8,06	9,44	-5,42
2015	18.8	100.46	24,64	9,19	9,75	-36,15
2016	17.3	109.47	8,96	10,60	6,51	1,02
2017	19.7	110.96	1,36	6,61	8,44	19,05
2018	21.5	*117,674	6,051	9,167	6,431	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير بنك الجزائر (2008-2019)، تقارير أوبك (2005-2018)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

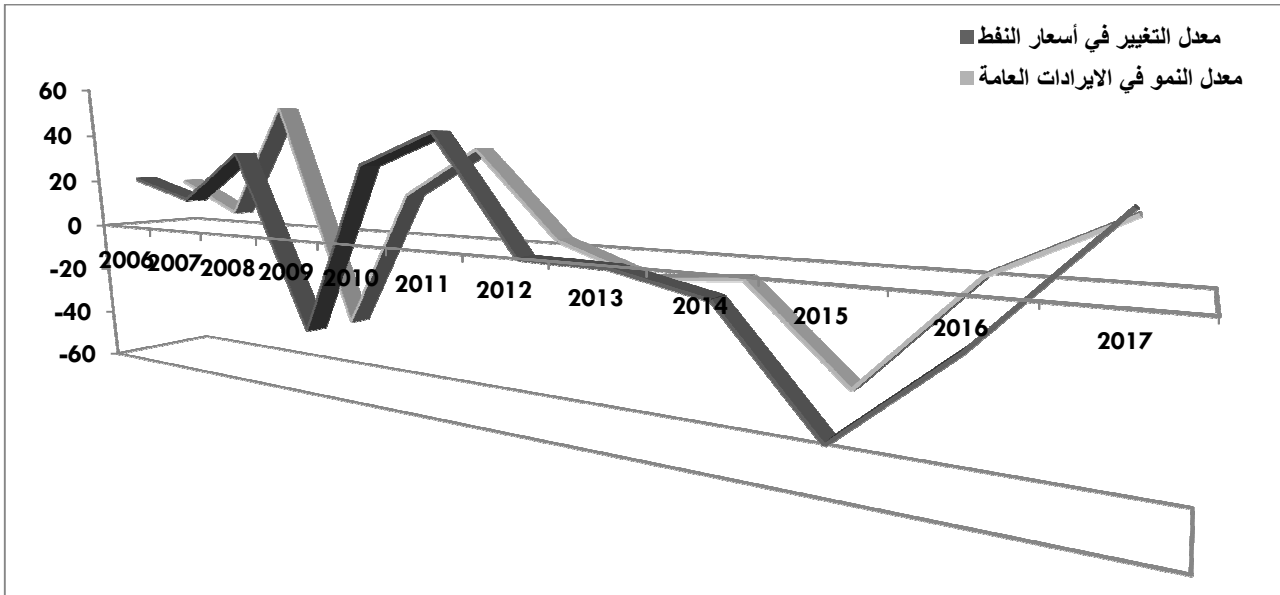
¹- صادق هادي، محمد خاوي، لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج 'دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، جامعة المسيلة، 2014، ص 04.

سنقسم دراستنا في هذا الشطر إلى ثلاث أقسام، الأول من خلاله سنقيس فيه مدى تقلب الإيرادات العامة للجزائر للتغير في أسعار النفط، والثاني معدل النمو للقطاعات الاقتصادية مقابل معدل نمو قطاع المحروقات بصفته القطاع الريعي، والثالث مدى تغير سعر الصرف (DA/\$) للتغير في سعر النفط صحاري بليند لسنوات الدراسة.

✓ القسم الاول المرتبط بالإيرادات العامة: لتحليل مدى تأثر الإيرادات العامة

للدولة بالتغير في سعر النفط، سنعتمد على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): أثر تغيير سعر النفط على الإيرادات العامة للجزائر (2006-2017).



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاءات نشرة 2018 رقم 48، تقارير بنك الجزائر (2006-2018)، تقارير أوبك (2005-2018).

من الشكل (11) يتحرك المتغيران بشكل متوازي تقريبا، حيث يظهر جليا أثر تقلب سعر النفط على الإيرادات العامة للجزائر، فكلما ارتفع سعر النفط كلما زادت الإيرادات العامة بنسبة تقريبية مماثلة، والعكس صحيح. ولتحديد مدى الارتباط بين هاذين

المتغيرين، سنستخدم معامل الارتباط الخطي البسيط، والذي سيعطينا مدى تأثر التقلبات في الإيرادات العامة للجزائر للتغير في سعر النفط.

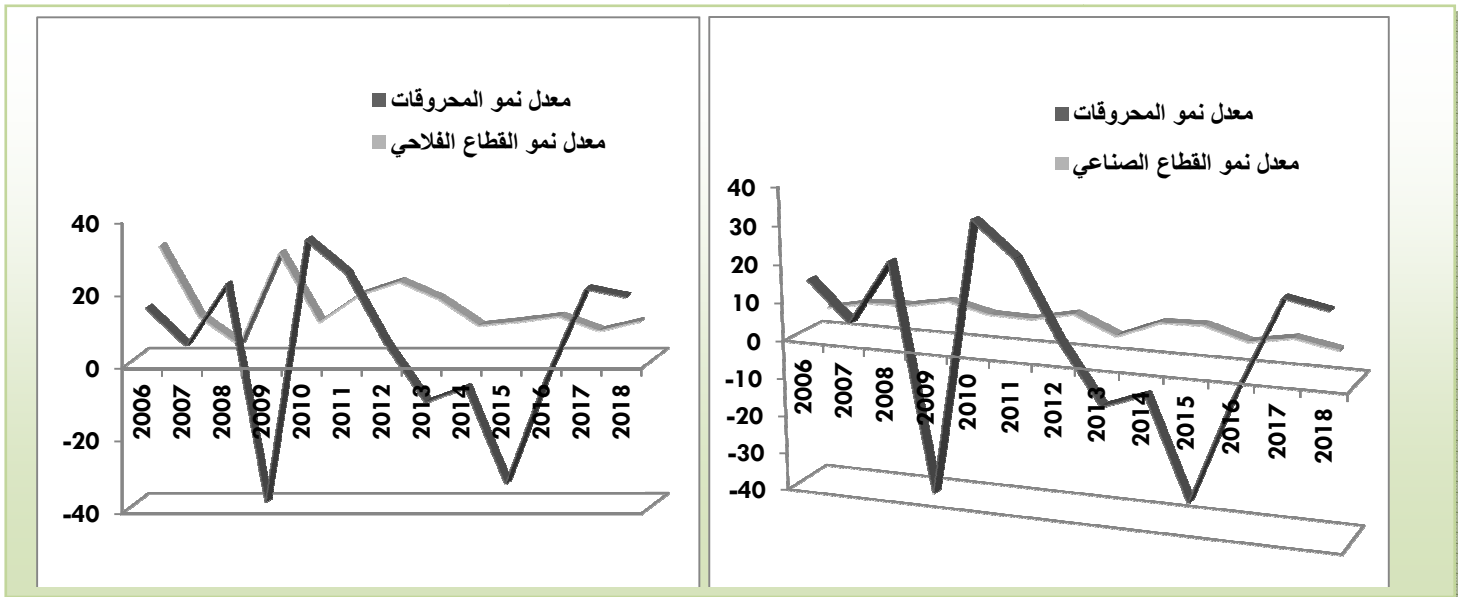
بناءً على المعطيات المكتسبة في الجدولين (08 و 09) تكون لدينا النتيجة التالية:

$$\text{معامل الارتباط} = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{(n \sum x^2 - (\sum x)^2)(n \sum y^2 - (\sum y)^2)}}$$

معامل الارتباط (التغير الإيرادات/التغير سعر النفط) = **0.93**، أي نحن أمام معامل ارتباط قوي جدا بين التغير في سعر النفط والتقلبات الحاصلة في الإيرادات العامة للدولة لسنوات (2006-2018). (النتيجة الأولى أ).

✓ **القسم الثاني المرتبط بالقطاعات الاقتصادية المختلفة:** حسب ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي، فإن انتعاش القطاع الريعي يؤدي بشكل موازي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف العملة المحلية، ما ينتج عنه إلى انخفاض الإنتاج في باقي القطاعات. سنقوم بمطابقة هذه الأعراض على بنية الاقتصاد الجزائري

الشكل (12): أثر نمو قطاع المحروقات على بعض القطاعات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول (08)

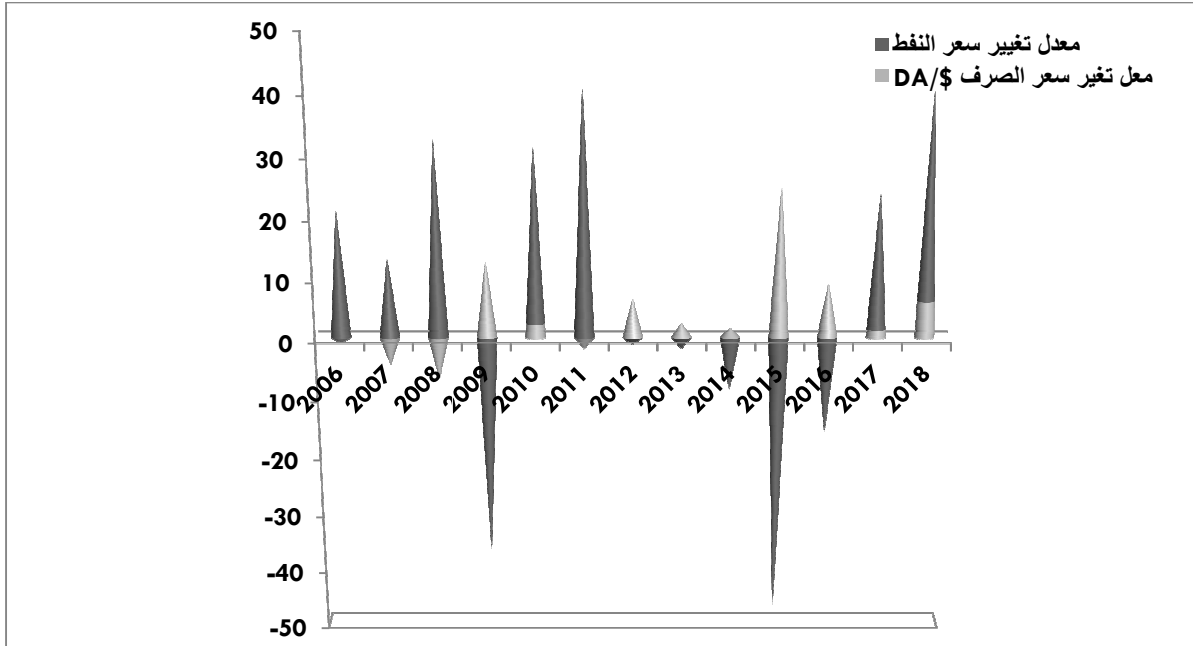
الشكل (12) يظهر عدم الارتباط التام لقطاع الصناعة بالنتائج الاجمالي للمحروقات، سواء ارتفع الناتج أم انخفض وهذا يدل على أن قطاع الصناعة بقي بعيدا كل البعد على المستوى المطلوب له، فنسبة نمو هذا القطاع ضعيفة جدا وليست مرنة للتغير في أسعار النفط. بينما يسجل القطاع الفلاحي تطورا عكسيا للنتائج الاجمالي للمحروقات، حيث باستخدام معطيات الجدول (09) نجد:

معامل الارتباط (لأثر النمو في القطاع الفلاحي /التغير في النمو للمحروقات) = $0.29 -$ ، وهي تبين ان الارتباط العكسي ضعيف، فالقطاع الفلاحي يتحرك بجزء كبير من الاستقلالية عن قطاع المحروقات. (النتيجة الأولى ب).

✓ **القسم الثالث المرتبط بسعر الصرف:** في دراسة ذكرناها سابقا، قام بها صندوق النقد الدولي، وصل فيها إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وأن زيادة قدرها 1% في سعر برميل النفط يقابلها ارتفاع مكافئ ب 0.3 % في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري.¹

¹ – IMF, R. 0, Algeria "Selected Issues", IMF, 2008, P20.

الشكل (13): أثر تغير سعر النفط على التغير في معدل الصرف DA/\$
(2006-2018)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (08).

من الشكل (13) يظهر أن هناك علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر صرف DA/\$، حيث كلما ارتفع سعر النفط كلما انخفض سعر صرف DA/\$ (أي ارتفاع قيمة الدينار الجزائري)، والعكس كلما انخفض سعر النفط كلما ارتفع سعر صرف DA/\$ (أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري)، ولتحديد مدى ارتباط سعر النفط وسعر الصرف:

معامل الارتباط (التغير في سعر صرف DA/\$ / التغير في النمو للمحروقات) = -0.80 ، وهي تبين أن هناك ارتباط عكسي قوي، أي سعر الصرف يتحرك بجزء كبير من التبعية لسعر النفط وبشكل عكسي. كما نستنتج المقاربة التالية:

✓ $-1 - 0.8 = -0.2$ ، أي أن زيادة قدرها 1% في سعر برميل النفط يقابلها ارتفاع مكافئ تقريبا بـ 0.2% في القيمة الاسمية للدينار الجزائري خلال سنوات الدراسة

(2006-2018). وهي نتيجة قريبة جدا لما توصل إليه تقرير الأمم المتحدة سنة

2008 عن التغير في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري. (النتيجة الأولى ج).

يغزى هذا التغير الجزئي في سعر الصرف مقابل التغير في سعر النفط للسياسة

التي ينتهجها البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف بشكل أسبوعي مقابل الدولار، من

خلال عرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرة عنها بالدولار الأمريكي، ومقارنته بمعدل

الطلب من البنوك التجارية، ومن ثم تحديد أدنى سعر يرغب فيه.¹

1 - الأمين لزعر، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة تحليلية للنظم والنتائج" مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد (11)، 2016/12، ص 126.

المبحث الثاني: أهمية التنوع الأفقي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل تحديد أهمية التنوع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،
وجب قياس مدى قابلية الاقتصاد الجزائري للتغيرات الهيكلية المقبلة، والتي تتحدد
بمجموعة من المعايير، لعل أهمها الطلب المحلي.

المطلب الأول: درجة تنوع الاقتصاد الجزائري.

لقياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري يجب تحديد المتغيرات المستهدفة من التنوع
الاقتصادي، وهي: تنوع الإنتاج المحلي المحلي، تنوع الصادرات والأسواق الخارجية.¹
الفرع الأول: درجة تنوع الإنتاج المحلي الإجمالي: وسنقيس مدى التنوع في القيمة
المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وهل يشهد الإنتاج المحلي تركيزا كبيرا على
قطاع المحروقات. ويمكن تعريفه الإنتاج المحلي وفق المعادلة التالية:
الإنتاج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي - خدمات الإدارة العمومية.

1 - Zhang, L.-Y, **Workshop on Economic Diversification**, Framework convention on climate change
(Tehran: UNFCCC,10/2003, P06.

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي لإجمالي الإنتاج المحلي (2006-2018).

الوحدة: مليار دج

السنة	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	الأشغال والبناء	الخدمات	حقوق ورسوم على الواردات
2006	3 352.9	581.6	481.3	564.4	1 518.9	494
2007	3 882.2	641.3	449.5	674.3	1 698.1	491.5
2008	4 089.3	708.1	479.8	825.1	1 933.2	532.5
2009	3 109.1	931.3	573.1	1 094.8	2384.6	715.8
2010	4 180.4	1 015.3	617.4	1 257.4	2 586.3	747.7
2011	5 242.1	1 183.2	663.8	1 333.3	2 862.6	854.6
2012	5 536.4	1 421.7	728.6	1 491.2	3 205.6	1 077.5
2013	4 968.0	1 640.0	765.4	1 627.4	3 849.6	1 242.2
2014	4 657.8	1 772.2	837.7	1 794.0	4 186.4	1 242.1
2015	3 134.2	1 935.1	904.6	1 917.2	4 546.6	1 353.7
2016	3 025.6	2 140.3	975.7	2 069.3	4 837.8	1 339.1
2017	3 660.0	2 281.9	1 062.0	2 202.8	4 867.1	1 455.9
2018	4 348.7	2 491.1	1 130.3	2 413.3	5 306.5	1 474.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2008-2019).

من الجدول السابق توضح المؤشرات الكلية لإنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر

مدى رعونة الاقتصاد الجزائري، خاصة في قطاع الصناعي، والسبب طبعاً هو القرار

السياسي الذي أخرج عملية الانتقال الاقتصادي للبلاد، الذي استغل الفوائض المالية الكبيرة

العائدة من النفط لامتصاص الجبهة الداخلية المشتعلة دائماً، عوض استغلالها لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الدعم الفلاحي، تطوير الخدمات السياحية وغيرها.

لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة (2006-2018)، سنعتمد على معطيات الإنتاج المحلي الاجمالي لكل القطاعات الاقتصادية (المحروقات، الفلاحة، الصناعة، الخدمات، البناء والري والأشغال العمومية) وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال وهيرشمان (ذكرناه سابقا في الفصل الثالث):

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/m}}{1 - \sqrt{1/m}}$$

HHI: مؤشر هيرفندال وهيرشمان؛

X_i: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع **i**؛

X: الناتج المحلي الإجمالي **PIB**؛

M: عدد القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم(11): درجة تنوع الإنتاج المحلي الاجمالي(2006-2018).

الوحدة: >0 المؤشر >1

السنة	إجمالي الإنتاج المحلي بالمليار دج	قيمة المؤشر
2006	6 993,1	0,236
2007	7 836,9	0,256
2008	8 568	0,238
2009	8 808,7	0,129
2010	10 404,5	0,165
2011	12 139,6	0,190
2012	13 461	0,169
2013	14 092,6	0,131
2014	14 490,2	0,116
2015	13 791,4	0,090
2016	14387,8	0,090
2017	15 529,7	0,082
2018	17 164 1	0,088

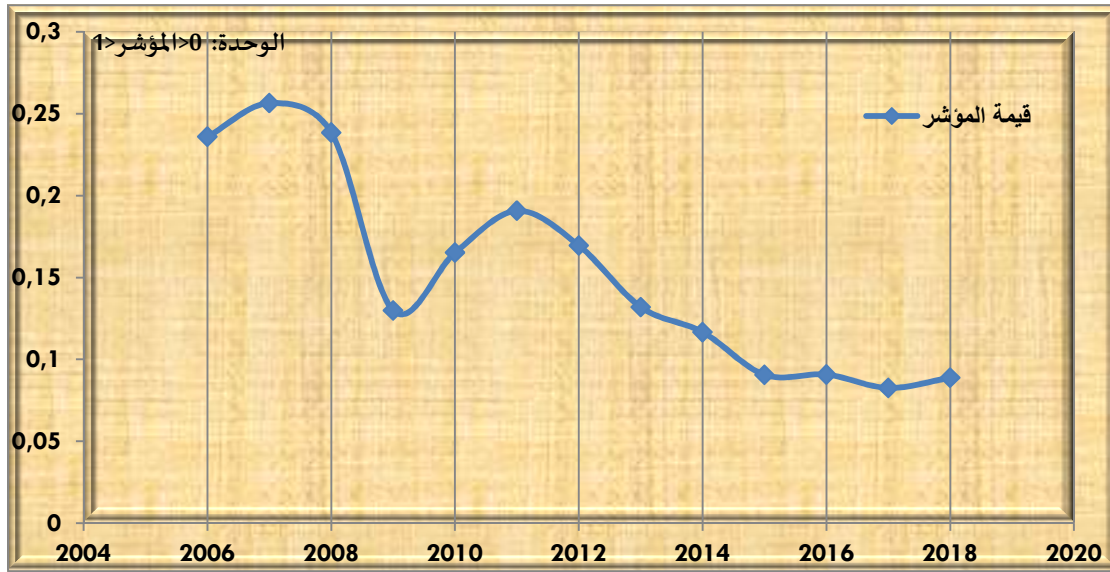
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2008-2019).

حسب مؤشر هيرفندال وهيرشمان، كلما اقترب المؤشر من الصفر دل على وجود

تنوع في الاقتصاد، بينما كلما اقترب من الواحد دل ذلك على تركيز الاقتصاد في قطاع

ما، هذه المعطيات من الجدول (11)، أن الإنتاج الاجمالي للقطاعات يظهر تفاوتاً نسبياً في القيم، حيث سجل مؤشر هيرفندال وهيرشمان قيمة متوسطة خلال السنوات الأولى (2006، 2007، 2008)، حيث تراوحت قيمة المؤشر فوق "0.2"، تلاها انخفاض في قيمة المؤشر بين "0.12، 0.19" خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية (من 2009 إلى 2014)، حيث شهدت تطور سريع للقطاع الفلاحي، والخدمات، وقطاع البناء والري والأشغال العمومية (أنظر الجدول السابق)، بينما في السنوات الأخيرة نزلت قيمة المؤشر تحت "0.1"، ويغزى ذلك للتراجع في قطاع المحروقات ونمو قطاع الخدمات الذي أصبح يتصدر قائمة القطاعات الأعلى إنتاجاً. ولتحليل النتائج أكثر سنلجأ إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (14): مدى تنوع الإنتاج المحلي الاجمالي (2006-2018).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (11).

من الشكل رقم (14) يظهر لنا التحسن في درجة التنوع في الإنتاج الوطني مع مرور الوقت، حيث سجلت قيمة مرتفعة في 2006 إلى 2008، ثم انحنى إلى الأسفل سنة 2009 وعاد للارتفاع بعدها، تلك النقطة لا تفسر على أنه تحسن في التنوع، بل

تغزى إلى تراجع سعر النفط في تلك الفترة، بينما في الفترة الممتدة من (2011-2014) تُعلل بالانخفاض الإنتاجي للنفط بواقع 300 ألف برميل يوميا، والنمو السريع لقطاعي الخدمات والزراعة. (النتيجة الثانية أ)

الفرع الثاني: درجة تنوع الصادرات: لتحديد درجة تنوع الصادرات سنستخدم بيانات واردة في تقرير بنك الجزائر لسنوات (2008-2019)، وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): قياس التنوع في بنية الصادرات (2006 - 2018).

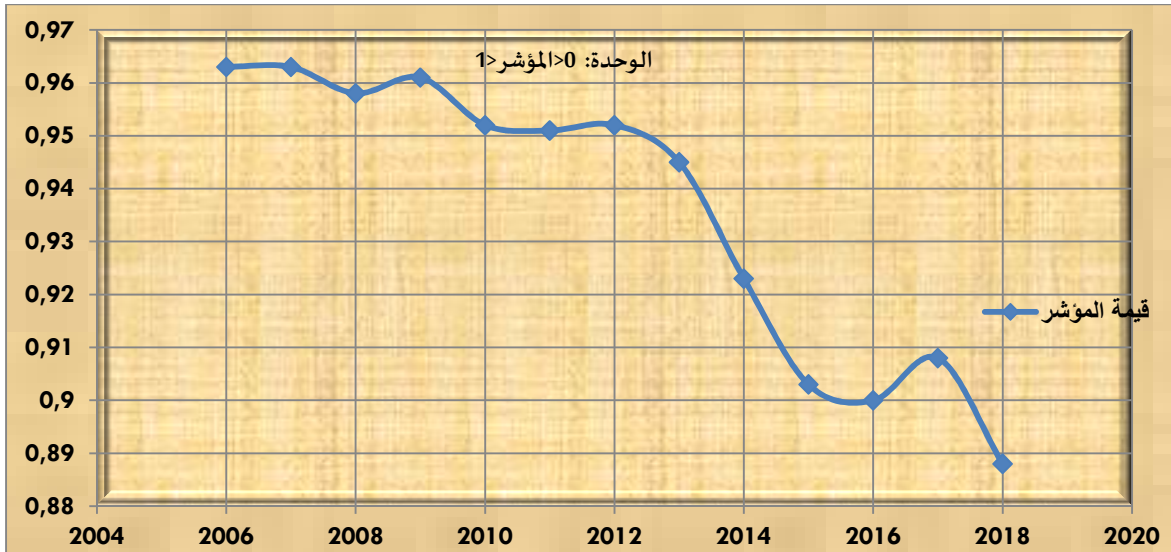
الوحدة: مليون \$

السنة	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية والفلاحية	السلع الاستهلاكية	قيمة مؤشر تنوع الصادرات HHI
2006	53608	73	195	828	44	43	0,963
2007	59605	92	153	988	44	34	0,963
2008	77192	121	340	1390	69	34	0,958
2009	44411	113	170	692	25	49	0,961
2010	56143	305	165	1089	27	33	0,952
2011	71662	356	160	1583	35	15	0,951
2012	70571	314	167	1519	30	18	0,952
2013	63662	402	108	1608	25	18	0,945
2014	58362	323	110	2350	17	10	0,923
2015	33081	239	105	1685	17	11	0,903
2016	27917	327	84	1299	53	18	0,900
2017	33203	349	73	1410	78	20	0,908
2018	38953	373	92	2242	90	33	0,888

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بنك الجزائر، تقارير (2006-2018)،

سجلت مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية نسبة عالية جدا، حيث بلغت نسبة صادرات المحروقات سنة 2011 حوالي 71 662 مليون دولار امريكي بمعدل 97.07 %، وهو الأعلى تقريبا، نتيجة ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج النفطي في تلك السنة، وبقيت على نفس النسبة تقريبا حتى سنة 2014 95.40 %، أين شهدت الصادرات الجزائرية تراجعا رهيبا، وأدخلت معه الميزان التجاري في عجز كبير، نتيجة التراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما يدل على عدم تنوع صادرات والإخفاق في تحقيق أي نتائج فيما يتعلق بفك الارتباط الشبه التام بقطاع المحروقات. ولتحليل النتائج أكثر سنلجأ إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (15): قيمة مؤشر هيرفندال وهيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول (12).

من الشكل (15) القيم التي حصلنا عليها من مؤشر هيرفندال وهيرشمان تقترب من "1"، وهي تثبت تركيز الصادرات الجزائرية على المنتجات النفطية ومشتقاتها، ما يجعلها عرضة لأي تغير مفاجئ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل مؤشر التنوع للصادرات قيما مرتفعة السنوات الأولى بعد 2006، نتيجة الإنتاج المرتفع للنفط يوميا في

الجزائر 1.45 مليون برميل يوميا قبل أن يتراجع الإنتاج سنة 2012، وهو ما يفسر انحدار قيمة المؤشر سنة 2013، لتتراجع قيمة المؤشر أكثر بعد سنة 2014، بعد انخفاض أسعار النفط منتصف 2014، ليظهر لدينا أن هناك تحسنا في التنوع في بنية الصادرات، وماهي إلا تراجع في حجم الصادرات النفطية لا أكثر، أما باقي السلع فلم يتغير بها شيئا، ما يجعل الاقتصاد الجزائري معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعر برميل الذهب الأسود. (النتيجة الثانية ب)

إن هذا الوضع لا ينبئ دائما بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات، والتي قد تتعرض أسواقها لأي خلل طارئ مما قد يكبد خزينة الدولة خسائر عظيمة مثل ما حدث سنوات التسعينات، الأمر الذي يدعو إلى عدم الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية،¹ فقد أدت أزمة انخفاض أسعار النفط أواخر سنة 2014 إلى انخفاض إجمالي الصادرات من 59 996 مليون إلى 29 309 مليون دولار أمريكي سنة 2016 السنة التي شهد فيها سعر برميل النفط انخفاضا شديدا، بنسبة انخفاض قدرت ب 48.85%.

المطلب الثاني: قياس مرونة الاقتصاد الجزائري للتغيرات الهيكلية.

يمكن القول إن آفاق الاقتصاد الجزائري ستتوقف على جملة الإصلاحات الهيكلية التي يمكن انتهاجها في سبيل تنويع الاقتصاد، وفك أسرهِ من تبعية قطاع النفط، من خلال إجراء الإصلاحات المالية والنقدية والتجارية اللازمة ودعم التصدير، وبما قد يؤدي، على المدى المتوسط، إلى اقتصاد أكثر ديناميكية، ولتجسيد كل هذه التغيرات، وجب معرفة مدى مرونة الاقتصاد الجزائري للإصلاحات الجديدة.

1 - مخطار علالي، مرجع سبق ذكره، ص 360.

الفرع الأول: مرونة الإنتاج الوطني للتغيرات الهيكلية: لقياس مدى مرونة الاقتصاد الوطني، سنستخدم مؤشر فلاديمير كوسوف، الذي يبرز الأهمية النسبية لقطاع ما من إجمالي الناتج المحلي لفترة ما بحساب فترة الأساس، حيث كلما أصبحت قيمة المؤشر قريبة من الصفر يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي بمعنى أن هذا الاقتصاد يمتلك مرونة في التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع، والعكس صحيح عند الابتعاد عن الصفر. ويأخذ هذا المؤشر المعادلة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_1 \times \beta_1}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

الجدول رقم (13): مرونة الإنتاج الوطني للتغيرات الهيكلية.

الوحدة: >0 المؤشر >1

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
0.83	0.85	0.83	0.84	0.90	0.91	0.92	0.91	0.92	0.91	0.91	0.90

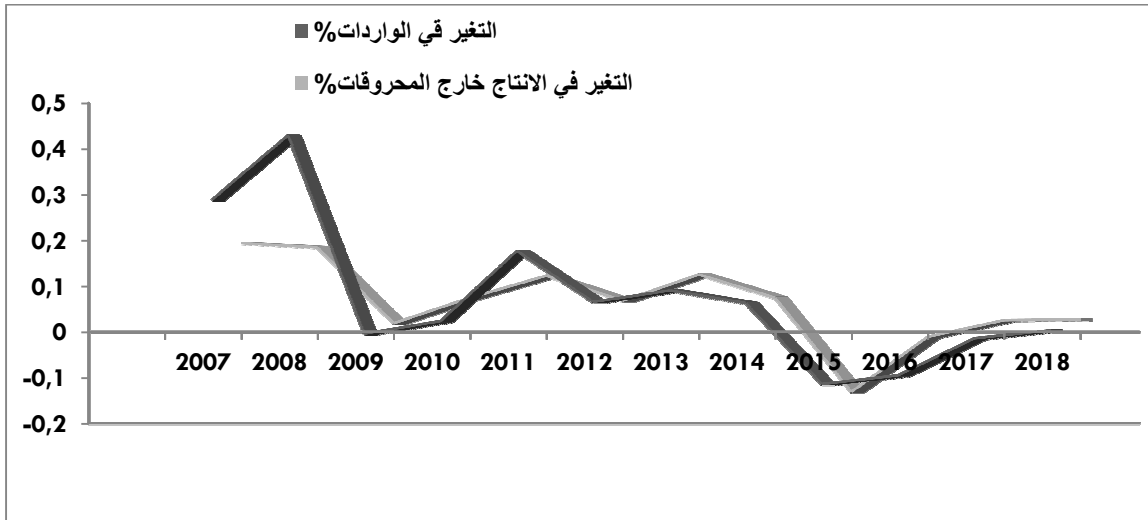
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (10).

يظهر من الجدول (13) أن المرحلة من (2015-2018) تدني فيها قيمة المؤشر، ما يفسره أيضا انخفاض مداخل قطاع الطاقة، والتحسين في القطاعات الأخرى (أنظر الجدول 09)، على غرار قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي، اللذان تقدمان بسرعة على حساب ناتج المحروقات، هذا يعني أن الإنتاج الوطني مازالت ليس لديه القابلية التامة للتغير الهيكلي وإعادة التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يجب إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليلتحق بموجة النمو المتزايد للقطاعات الأخرى، ودعم المؤسسات المنتجة وتوجيهها إلى التصدير، وأن خيار التنويع خارج قطاع المحروقات ليس ببعيد المنال، فقط يحتاج الاقتصاد الجزائري لإرادة السياسية التي تنتقل به من

مرحلة الريع لمرحلة إنتاج السلع والخدمات بالاستغلال الموارد البشرية والطبيعية لهذا البلد.

الفرع الثاني: مرونة الإنتاج الوطني للطلب الداخلي: سنستخدم في هذا التحليل الواردات، وهي الدالة على تحول الطلب من الإنتاج الخارجي إلى الداخلي، حيثما كلما انخفضت الواردات دل على تحول الطلب الداخلي إلى الإنتاج المحلي، والعكس صحيح، ولإثبات مدى مرونة الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات للتغيرات في الواردات نلجأ إلى تحويل بيانات المتغيرين إلى المليار دولار حتى نتجنب التضخم في العملة، ومن ثم تحديد نسبة التغير، وللتوضيح أكثر نستخدم الشكل البياني التالي:

الشكل البياني (16): مرونة الإنتاج الوطني للتغير في الواردات.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2006-2018).

من الشكل رقم (16) يظهر أن البيانين يتحركان بشكل متماثل، ما يفسر ارتباط الإنتاج خارج قطاع المحروقات بالواردات، حتى ينتج الاقتصاد الجزائري يجب أن يستورد، كذلك سجل الطلب المحلي على السلع الخارجية سنة 2015 انخفاضا، فتراجع معها المعروض المحلي بنسبة مماثلة تقريبا، أي أن هناك عدم استجابة ومرونة للاقتصاد

الجزائري وللاّنتاج خارج قطاع المحروقات للاهتزازات في أسعار النفط والزيادة في الطلب المحلي.

الفرع الثالث: درجة تنوع الإيرادات العامة للدولة: لقياس درجة التنوع في الإيرادات العامة سنستخدم مؤشر هيرفندال وهيرشمان، لمعرفة مدى تنوع المداخل الجبائية للدولة، والتي تتكون من الجبائية العادية، الجبائية البترولية، الإيرادات غير الجبائية.

الوحدة مليار دج

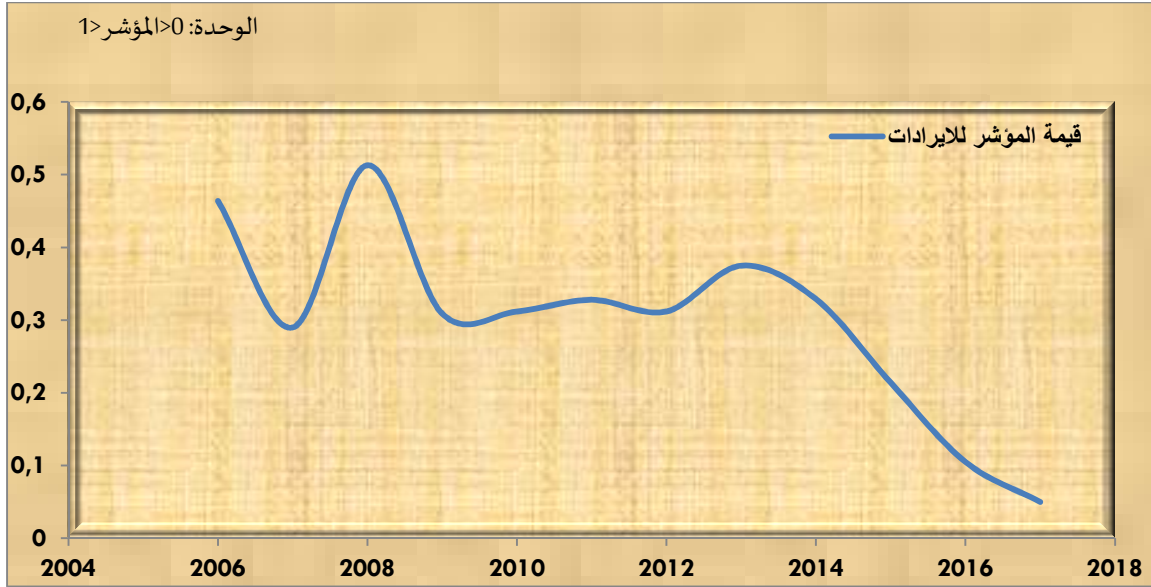
الجدول رقم (14): التنوع في الإيرادات العامة (2006-2017).

السنة	الجباية العادية	الجباية البترولية	الإيرادات غير الجبائية	قيمة المؤشر HHI
2006	720,88	2714	204,92	0,464
2007	766,75	2411,84	509,21	0,290
2008	965,29	4003,55	221,66	0,513
2009	1146,61	2327,67	201,72	0,309
2010	1298	2820,01	274,89	0,312
2011	1527,1	3829,72	433,28	0,328
2012	1908,2	4054,34	376,76	0,312
2013	1654,81	4054,34	248,39	0,375
2014	1790,86	3678,13	252,05	0,329
2015	2354,7	3390,421	475	0,214
2016	2482,2	1682,6	846,8	0,105
2017	2630	2127	1290,9	0,050

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2006-2014)، الديوان الوطني للإحصاء، نشرة 2018.

ولتحليل المعطيات السابقة للجدول (14) سنلجأ للشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): درجة التنوع في الإيرادات العامة (2006-2017).



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول السابق.

من الشكل (17) يتبين لنا مدى تعلق الإيرادات العامة بالمداخيل الجبائية، خاصة من (2006-2014)، أين تمثل الجباية البترولية ما بين (60% - 75%) من الموازنة العامة للدولة، فكلما أصبحت قيمة المؤشر بعيدة من الصفر يعني ذلك حصول تركيز في الإيرادات العامة للدولة، أي بمعنى أن هذا الانفاق الحكومي دائماً هو رهينة برميل النفط، ولكن بحجم أقل من بنية الصادرات، قيمة المؤشر من (0.1، 0.5). (النتيجة الثانية ج)

المطلب الثالث: درجة تنوع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لارتكاز الدراسة على هذا المبحث، يتطلب منا تحديد مدى التنوع الموجود في هذا القطاع، والاستراتيجية المرغوب اتباعها للنهوض بهذا القطاع.

الفرع الأول: التنوع داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. **التنوع في النشاطات:** يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنوع أفقي بداخله، هذا التنوع يجب تأطيره وتنظيمه في حاضنات إنتاجية، فالفرص الاستثمارية جيدة للمستثمرين المحليين والأجانب على غرار القطاع الفلاحي والسياحي، القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات الغذائية، قطاع البناء والسكن الذي يعرف طفرة كبيرة في البلاد.....الخ. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2018.

الجدول رقم (15): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية 2018.

القطاع	العدد	النسبة %
1 الفلاحة	6 877	0.629
2 المحروقات، الطاقة والمناجم	2 936	0.269
3 قطاع الناء والأشغال العمومية	182 477	16.696
4 التصنيع	97 728	8.942
5 الخدمات	338 201	51.367
6 الحرفيين	241 494	22.096
المجموع	1 092 908	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

يظهر من الجدول (15) التنوع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يثبت صحة ما افترضناه على عدم التنوع في نشاطات هذا القطاع، حيث تنصدر مؤسسات الخدمات والحرفيين وقطاع البناء والتعمير قائمة المؤسسات الأكثر نشاطا في الجزائر، كما تُظهر النتائج في الجدول ضعف استثمارات تلك المؤسسات في النشاط الفلاحي، أو الصناعي، أو قطاع المحروقات،

ويغزى ذلك التراجع لعدم وجود تمويل كافٍ وموجه لتلك المؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والتصنيع. ما يستلزم على الهيئات المرافقة لهذه المؤسسات التوجه إلى مؤسسات التمويل الإسلامي التي تدعم وتوجه المؤسسات إلى القطاعات الأكثر احتياجاً للاقتصاد الوطني، بما أنها تضمن المشاركة المادية والتقنية مع المؤسسات.

هذه المعطيات، هي ما تفسر عدم مرونة القاعدة الاقتصادية لرغبة الدولة في التحول السريع من أجل تنويع الاقتصاد الوطني بعد التراجع الرهيب لأسعار النفط، فحتمية التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة كخطوة أولى في اتجاه تنويع كامل الاقتصاد الوطني، لما تتخصص به هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية والخدمية، كما ستساهم في زيادة الصادرات غير البترولية.

الجدول رقم (16): المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قطاع النشاط	BTPH	الصناعات	الخدمات	سياحة	الصحة	زراعة	مجموع
S1/ 2017/	364	1298	322	205	108	94	2916
S1/ 2018	408	1179	162	113	63	102	2027
S1 / 2018 (%)	20.13	58.16	7.99	5.57	3.11	5.03	100.00
(%) تطور	12.09	-9.17	-49.69	-44.88	-41.67	8.51	-30.49
الفصل 1/2017	39467	794139	126099	232442	28863	20079	1283487
الفصل 1/2018	53566	481294	203686	51224	38441	19904	848114
الفصل 1 2018 %	6.32	56.75	24.02	6.04	4.53	2.35	100.00
الفصل 1/2018	5884	59923	7244	12573	2479	2158	94888
	5175	46636	10427	6244	3015	2339	73836
الفصل 1 2018 (%)	7.01	63.16	14.12	8.46	4.08	3.17	100.00

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار.

من الجدول السابق يتبين لنا أن المشاريع الاستثمارية التي ساهمت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي مشاريع صناعية أغلبها، وبنسب أقل قطاع الأشغال ومشاريع زراعية وسياحية.

2. التنوع في الأقاليم والمنشأ: وهنا نقصد مدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراب الوطني، ما يبرز أهميتها في تنمية المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد، عكس المؤسسات الكبرى التي نجد انتشارها محدود جدا وفي المدن الكبرى فقط. أما المنشأ فنقصد به التنوع في حجم رأسمال المستثمر بين استثمار محلي واستثمار أجنبي مباشر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (17): تقرير نشاط مراكز التيسير.

الولاية	عدد حاملي المشاريع المستلمة	عدد قادة المشروع المرافقين	عدد خطط العمل التفصيلية	عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	عدد الوظائف المخطط لها
تيزازة	66	42	29	05	598
وهران	184	57	03	24	60
الدرار	51	29	07	07	65
برج بوعريج	95	86	16	05	399
اليزي	38	26	01	–	08
جيجل	60	05	06	–	08
تمنراست	10	10	01	–	14
النعام	107	28	02	–	14
تيندوف	38	06	–	05	11
الجلفة	61	06	06	04	09
سيدي بلعباس	139	10	10	01	436
البليدة	92	67	04	03	264
بسكرة	93	13	02	–	53
البيض	92	08	03	02	115
خنشلة	452	09	02	–	61
الاغواط	11	04	02	02	12
بشار	90	–	–	–	–
بجاية	130	20	–	–	–
ورقلة	21	21	–	17	54
الشلف	39	20	03	11	70

114	01	06	52	95	سوق اهراس
—	—	—	—	—	أم البواقي
—	—	—	04	04	باتنة
33	01	02	10	23	البويرة
—	02	—	04	13	ميلة
—	—	—	06	10	الوادي
2.470	90	105	543	2.014	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

من الجدول السابق يظهر أن هناك فوارق في انتشار عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين

المدن الكبيرة والمدن الصغيرة، وهذا طبيعي لكون الاختلاف المتباين في الكثافة السكانية لكل

مدينة، غير أن أبرز الايجابيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو إمكانية اقتحام تلك المؤسسات

أبعد المناطق وأصعبها في البلاد، برج باجي مختار، عين صالح وغيرها.

الجدول رقم (18): المشروعات الاستثمارية حسب المنشأ.

الوظائف		المبلغ مليون دج		المشاريع الاستثمارية		
				الفصل 1 / 2018		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	المشاريع الاستثمارية
94.22	69 565	94.67	802 940	99.46	2016	الاستثمار المحلي
5.78	4 271	5.33	45 173	0.54	11	الاستثمار الأجنبي
100	73 836	100	848 114	100	2027	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يتبين لنا أن الاستثمار المحلي هو الأكثر استخداماً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99%، مقابل 01% للاستثمار الأجنبي وبشكل محتشم، رغم قيام الحكومات المتعاقبة بتحرير الاقتصاد وتوفير كل الوسائل والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، لكن أغلب هذا التدفق المالي كان في المؤسسات الكبيرة والقطاع النفطي، ما أدى إلى تحسين أداء بعض القطاعات الاقتصادية، وساعد على تلقي تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالمقابل ظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبحث عن الاستثمار الأجنبي لترقية وتطوير مؤسسات هذا القطاع

الفرع الثاني: أهمية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق التنوع الاقتصادي في الدول النفطية.

ليس عيباً أن نعلن الأثر لضعف التي تركته الخطط والسياسات التي تم وضعها مسبقاً من طرف الحكومات المتعاقبة على هذا البلد، وكان الهدف منها معالجة القصور والخلل الموجود في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولمعالجة كل تلك السلاخيات تحتاج إلى دراسات دقيقة عن أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق المساهمة الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النفطية.

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل أولوية في برامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي لكثير من الدول النفطية اليوم. يأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد هذه المؤسسات في غالبية الدول الاقتصادية الكبرى، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل.

في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة قرار صادر عام 1953 بفرض قانون خاص لحماية المشاريع الصغيرة، ولتخصيص وكالة فيديرالية خاصة لمساعدة هذه المشاريع تحت اسم «إس بي إيه»، استفادت قرابة 20 مليون منشأة صغيرة خلال 50 عاماً، وساهمت في انتقال عدد من المشاريع الصغيرة إلى شركات كبرى، كما حدث لشركات «أبل» و«إنتل» و«فيدرال اكسبريس» و«كومباك» و«أمريكا أون لاين»، حيث ساهمت المشاريع الصغيرة بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، تاركة النصف الآخر للمشاريع الكبيرة.

كذلك الحال في التجربة الألمانية بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ المناسب لها، من حيث التمويل وعقد شراكات بين الجامعات الألمانية وهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من الأبحاث العلمية والتطبيقات العملية، حيث يوجد نحو 3.6 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تضم غالبية القوى العاملة.¹

في حين بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدول العربية مجمعة حوالي 6.5 مليون مؤسسة، تركز العدد الأكبر منها في مصر، وبشكل أقل الدول النفطية، ما يبرز قلة اعتماد تلك الدول على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة السابقة.

إن من أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدم دراسة جدوى المؤسسة قبل التأسيس، والتوسعات غير المخططة، وارتفاع عبء المصاريف الإدارية ونقص المهارات الإدارية للقائمين عليها، وكذلك عدم التمكن من

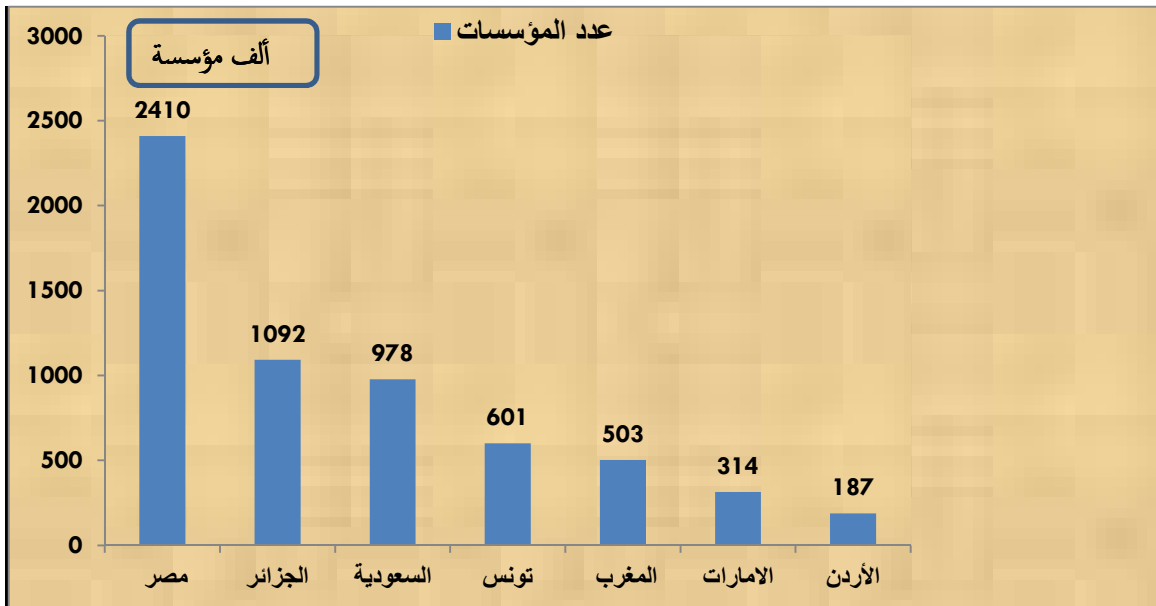
1 - عبد الله صادق دحلان، المؤسسات الصغيرة الأكثر عدداً والأقل تمويلاً، صحيفة عكاظ، 07 أكتوبر 2018. الاطلاع عليها: 06

أوت 2019، الرابط: <https://www.okaz.com.sa/articles/na/1676894>

الاستفادة من حوافز الاستثمار والإعفاءات الجمركية أو الضريبية أو الحصول على أراض مجانية أو بأسعار منخفضة أو قروض بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى فشل هذه المؤسسات.

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في توفير فرص العمل والحد من البطالة والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق التنويع الاقتصادي، كما أنها كانت المحور الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول كاليابان والهند، وبديلاً إستراتيجياً في جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية لحل الكثير من المشكلات التي تواجه اقتصادياتها.¹

الشكل رقم (18): هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول العربي

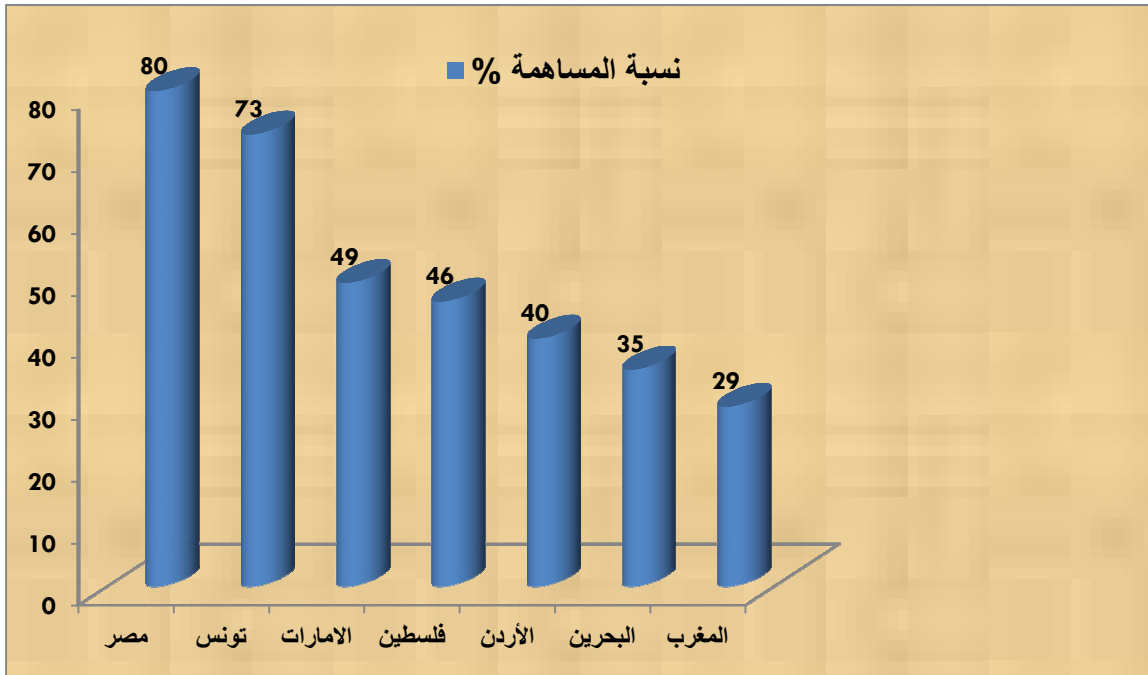


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير صندوق النقد العربي 2019.

1 - عبد الله صادق دحلان، مرجع سبق ذكره.

من الشكل السابق يظهر أن هناك تنامي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، ويشير هذا التحول البارز إلى اهتمام الدول العربية بهذا القطاع وازدياد قناعاتها بالدور الاقتصادي لهذه المؤسسات، إلا أن هناك تفوقا بارزا للدول غير النفطية كمصر وتونس مقارنة بحجم الامكانيات المادية والبشرية للدول مثل السعودية والجزائر، ما يؤكد ضرورة الملحة لتلك الدول النفطية للتوجه إلى هذا القطاع الاستراتيجي.

الشكل رقم (19): نسبة مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقرير صندوق النقد العربي 2019.

من الشكل السابق يتبين أن الدول العربية الأكثر اعتمادا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي هي الدول المستوردة للنفط وليست المصدرة، باستثناء الإمارات الاقتصاد القوي، التي أعطت دورا مهما لهذا القطاع رغم المداخل الربعية الضخمة لهذه الدولة الخليجية، ما يبرز أن الاقتصاديات العربية

النفطية لا تحمل اقتصادياتها أي تنوع يذكر. كل تلك المخلفات تسعى الدول العربية الريعية إلى التخلص منها، من خلال وضع استراتيجيات ورؤى وخطط طويلة الأمد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الرغبة لتنويع اقتصادياتها.

2- استراتيجيات الدول العربية النفطية للنهوض بقطاع المؤسسات ص و م من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

تتبنى العديد من الدول العربية استراتيجيات وطنية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. البلدان المصدرة للنفط تمثل الدول الأكثر احتياجاً لزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، حيث يعتبر النهوض بالقطاع ركيزة أساسية يعول عليها لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. لعل أهمها الامارات العربية المتحدة التي تهدف من خلال "رؤية الامارات 2021" إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر زيادة ناتج القطاع غير النفطي من خلال دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتيسير نفاذها إلى التمويل، بما يساعد على رفع مساهمتها في القطاع غير النفطي إلى 70% عام 2021. كذلك تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وتحسين موقع الامارات في الترتيب العالمي لمؤشر ريادة الأعمال الدولي.

في جانب آخر تهدف "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق المزيد من فرص العمل للسعوديين، ومن ثم زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي من نحو 20% حالياً إلى 35% عام 2030. ويعتبر تسهيل النفاذ إلى التمويل أحد أهداف الرؤية التي تستهدف رفع نسبة الائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى 20 % من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030، وذلك مقابل 5 % للنسبة الحالية.¹

من جانبها تبنت دولة الكويت استراتيجية طويلة الأجل تتمثل في "رؤية كويت جديدة 2035" تم في إطارها وضع خطط وبرامج لتحفيز القطاع عبر تخصيص 2 مليار دينار كويتي للصندوق القومي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الرامي إلى تنمية وتعزيز النمو المستدام للقطاع.

كما تتضمن "رؤية البحرين الاقتصادية 2030" سياسات تهدف إلى تحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. كذلك تستهدف استراتيجية تنمية القطاع الخاص (2014-2030) في العراق دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الآليات الرامية إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020) ضخ ما يقارب 5 تريليون دينار عراقي في البنوك التجارية لتعزيز إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية .

بالنسبة لدولة قطر هناك عدد من المبادرات والخطط الإستراتيجية المتضمنة في "رؤية قطر 2030"، الهادفة إلى توفير بيئة ملائمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحجر زاوية للتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص في قطر. من خلال زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي من 2.1% إلى 3.5%، والمعروف أن قطر دولة نفطية بامتياز، فحجم المداخل الريعية بالنسبة لعدد السكان، يجعل وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمراً ضئيلاً، رغم ذلك تحسنت دولة

1 - هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019، ص 28.

قطر خطر عدم التنوع في الاقتصادي، من خلال زيادة درجة نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية من 37 % حالياً إلى حوالي 50 % عام 2020.¹

¹ - هبة عبد المنعم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المبحث الثالث: مقومات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة

بإحداث التغييرات الهيكلية.

أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فرصا استثمارية عديدة، تملئها عليها الخيرات التي تزخر بها البلاد، من الوسائل الصناعية، للأراضي الخصبة الفلاحية، للسياحة وجمال طبيعتها، إلى الكنوز الباطنية وغيرها من المقومات.

المطلب الأول: المقومات الصناعية لجذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هو القطاع الأكثر ديناميكية في أي بلد في العالم، وهو الأساس حاليا لما يتميز به هذا القطاع من خصائص توفر الاستثمار المباشر، وتحوز الجزائر على مقومات صناعية هامة وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلالها وتنشيطها، بحيث تسعى الحكومة إلى توطيد القاعدة الصناعية للبلاد.

1. أهمية الصناعة: تظل الصناعة مرتكز ثروة الأمم، واليوم أضيف إلى هذه الثروة مسألة رأس المال الفكري، والعلاقة بين الأمرين أصبحت بمنزلة العلم المستقر، فالتكامل بين الأركان الاقتصادية هو الفرصة الحقيقية من أجل الاستدامة والنمو، وتقف عدة مسارات استراتيجية في الجزائر، تعمل بشكل متناسق لتحقيق الدمج الفعال بين مكونات الصناعة الحديثة، من خلال بناء قطاع خاص يرتكز على رأس المال الفكري والتطور المستمر، لتحقيق استقرار في مواجهة تقلبات أسعار النفط، والتكامل بين قطاعين أساسيين¹ وهو ما يسهم في بناء صناعات تحويلية وصناعات غذائية وصناعات كهرو منزلية، صناعات كهربائية، صناعات السيارات ووسائل النقل، صناعة العتاد الفلاحي

¹ - كلمة الاقتصادية، تطوير الصناعة وتنويع مصادر الدخل، 2018/10/13، تاريخ الاسترداد 2019، 05، من الاقتصادية:

http://www.aleqt.com/2018/10/13/article_1470061.html

والأشغال والوسائل الصناعية،¹ وتحسين المناولة الصناعية في المؤسسات الكبرى، يتحقق مع تكامل رأس المال بين المؤسسات، خاصة في مجالات الأبحاث والتطوير، فالإستراتيجية القائمة على تمكين القطاع الخاص تركز على الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعة التقليدية ذات قيمة مضافة عالية، وربط هذا القطاع من خلال خدمات لوجستية متميزة وتقنية، بما فيها الثورة الصناعية الرابعة من رقمية أو مصانع ذكية. حيث يوجد طموح لدى الدول العربية، خاصة الخليجية، التي تعاني نفس المأزق، لاستقطاب استثمارات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجدول الموالي يبين مساهمة قطاع الصناعة في توفير اليد العاملة.

الجدول رقم(19): مساهمة قطاع الصناعة في توفير اليد العاملة.

العدد: بالآلاف

السنوات	اليد العاملة النشطة	اليد العاملة الصناعية	نسبة المساهمة %
2007	10 514	522	4.96
2008	10 801	530	4.90
2009	10 544	1 194	11.32
2010	10 812	1 337	12.36
2011	10 661	1 367	12.82
2012	11 423	1 335	11.68
2013	11 964	1 407	11.76
2014	11 453	1 290	11.26
2015	11 932	1 377	11.54
2016	12 117	1 465	12.09

المصدر: تقرير البنك المركزي 2016 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص150.

1 - رقيقة صباغ، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، ورقة بحثية مقدمو للمؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 2018/11، جامعة على لونيسي البلدية 2، ص15.

يظهر من الجدول السابق النسبة المتدنية لليد العاملة الصناعية من مجمل اليد العاملة النشطة في الجزائر، وهذا ما يؤكد تراجع الصناعة وعدم مواكبتها للقطاعات الأخرى، حيث الصناعة في الدول الكبرى توظف قرابة ربع اليد العاملة تلك الدول، بالتالي وجب مضاعفة العمل للرقى بالصناعة الجزائرية، والوصول إلى هدف التنويع.

2. إستراتيجية الانعاش الصناعي: تركز الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي وولوج أسواق جديدة، وتهدف أيضا إلى خلق ¹:

✓ الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا واضحا، والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد.

✓ صناعات تهدف من خلالها إلى إحلال الواردات.

✓ احتوائها على مجموعة من المشروعات والصناعات المؤهلة لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار.

✓ الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي تركز على تحويل المواد الأولية.

حيث تسعى السياسة الاقتصادية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي، إلى تحقيق مناصب عديدة لليد العاملة المؤهلة الجزائرية، وخاصة في القطاع الصناعي، حيث يتم إضفاء حركية واسعة، من خلال وضع إستراتيجية تطمح إلى زيادة المنتج الصناعي في السوق لتخفيف من الواردات، وامتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي

1 - عبد القادر خدوي مصطفى، بكدي مليكة، سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 11/2018، جامعة علي لونيسي البليدة 2، ص 09.

الخام، من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والصناعة التحويلية والصناعة الغذائية، وفي الأخير، التعدين.

يجب أن تتبع السياسة الصناعية أسلوب العصى والجزرة معاً، فمن أهم العوامل عملية تحسين المنتجات، حيث يجب تقديم الحوافز الحكومية وفق الضوابط والقواعد المعينة، مثل ربط الدعم بقيد زمني محدد وبأداء تصديري، فبلدان شرق آسيا لم تقم فقط بتقديم الحوافز بل قامت أيضاً بمعاقبة المؤسسات التي لم تلتزم بالقواعد المرعية.¹

3. مقومات التصنيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل أهم تلك المقومات في

التالي:

➤ **العقار الصناعي:** تم تجهيز خلال البرنامج الخماسي التنموي الأول أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار، وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للوحدة، كما تعمل الحكومة من خلال البرنامج الخماسي الثالث للتنمية على توسعة المجال للاستثمار الصناعي بتوفير عقارات صناعية جديدة مهياً بكل الخدمات والحاجات الضرورية.

➤ **التعدين:** يأتي التعدين لإعطاء قاعدة تنافسية قوية لتحقيق رافعة اقتصادية للصادرات ذات قيمة مضافة عالية، إلى جانب الفرص الوظيفية والاستثمارية للمؤسسات الناشطة في هذا المجال. من خلال وضع استراتيجية التعدين والصناعات المعدنية لتكون أكثر تنافسية، وإطلاق "استراتيجية التعدين"، تضمن برنامج تطوير الصناعة والخدمات

1 - إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي "دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، مجلة عمران، المجلد 03 العدد (09)، 2014، ص 88.

اللوجستية، ودمج القطاعات بأنواعها التقليدية والمتجددة، ولتحسين سلاسل الإمداد والتعدين مثل "الألمنيوم، النحاس، الذهب، الفوسفات" أو معادن جديدة يتم اكتشافها.

➤ **الصناعات الغذائية:** تعتبر الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي تساهم بنسبة كبيرة في خلق القيمة المضافة، وفرص العمل وامتصاص الفائض الفلاحي في السوق، حيث تتحدد هنا علاقة تغذية مرتدة بين الصناعة والفلاحة، نتيجة الربط بين الاستراتيجية الصناعية والإستراتيجية الفلاحية،¹ وتمتلك هذه الصناعات فرصاً كبيرة في الجزائر، نظراً للمنتوج الفلاحي الكبير واليد العاملة المؤطرة في هذا الاختصاص. وقد كان للصناعات الغذائية دوراً فعالاً خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين وصلت القيمة المضافة لهذه الصناعات 11% سنة 1995،² لكن تم تدمير أغلب تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة البجوحة المالية وغزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلي مما صعب على تلك المؤسسات منافسة تلك البضائع الرخيصة الثمن.

➤ **المناولة الصناعية:** توجه الحكومة إلى جلب الاستثمارات الصناعية الكبرى كصناعات التركيب والانجاز يفتح الباب أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذه الصناعات، والدخول كمناول وشريك ضمني للمؤسسات الأجنبية في البلاد، مثل صناعة تركيب السيارات في البلاد، التي حدد دفتر الشروط للشركات العالمية الرغبة في الاستثمار في هذا المجال نسبة ادماج تصل إلى 40% خلال خمس السنوات الأولى كعقود مناولة مع المؤسسات الجزائرية.

1 - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 201.

2 - عبد الحفيظ كينه، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2013، ص 81.

➤ **الصناعات التحويلية:** تنقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، ومن الأمثلة على أهم أنواع الصناعات التحويلية: صناعة المنسوجات، والملابس، والورق، والخشب، والمواد النفطية، والمواد الكيميائية، والصناعة البلاستيكية، والمعدنية، وصناعة الالكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية، وصناعة الأجهزة الكهربائية.¹ ويعتمد نمو الصناعات التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات، من أهمها المواد الأولية الخام، والطاقة، حيث تتمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها إلى شكل آخر مع الحرص على توفير الكفاءات من اليد العاملة، فاستخدام الآلات والأجهزة الحديثة لا يعد سبباً للتخلي عن العناصر البشرية، بل يعتمد تشغيلها على ضرورة وجود عمال تقنيين مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية.

➤ **الاستغلال المنجمي:** يتيح هذا القطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استغلال المحاجر والمناجم، وإنشاء مصانع للأحجار والكلس والزفت وإنتاج الاسمنت والجبس وغيرها من المواد الأولية الضرورية لقطاع البناء والأشغال العمومية والري، والهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وتقليل فاتورة الاستيراد.

المطلب الثاني: المقومات الفلاحية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشكل محور مهم وجذاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنعرف ما أهم المقومات التي تساعد المؤسسات الجزائرية على الاستثمار في القطاع الفلاحي، وهنا سنتحدث بشكل مباشر على المستثمرات الفلاحية، التي تأخذ شكل المؤسسات الصغيرة

1 -A, Kimberly, **Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes**, the balance, Edited us economy, united states, 15/07/2017.

والمتوسطة الفلاحية، والتي تتميز في استغلالها للموارد الطبيعية (الأرض، الطبيعة، المناخ) لتحقيق الثروة،¹ حيث نجد أن نمو المستثمرة الفلاحية يتحدد بحسب عدة عوامل أولها هي الفرص المتاحة في المحيط الخارجي والتي تعمل على تحديد توجه المستثمر إلى القطاع الفلاحي إذا كانت هذه الفرص محفزة.

يعرف الاستثمار الفلاحي بأنه: "كل مجهود هادف سواء من طرف شخص عمومي، أو خاص، من أجل تحقيق ربح مالي في القطاع الفلاحي. وقد نجد هنالك استثمار لا يحقق هدفاً مالياً مباشراً، بل يحقق منفعة عامة، وهو ما يعرف بالاستثمار المستقل".²

1. المستثمرة الفلاحية: المستثمرة الفلاحية هي مؤسسة أشخاص مدنية، وهو مصطلح اقتصادي، تعني وحدة ترايبية مسيرة ومستقلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة اشخاص تنظم وسائل الإنتاج الفلاحي وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي، من الناحية القانونية تكون ملكاً للشخص الذي يستغلها أو للغير.³

فالمستثمرة الفلاحية هي آلية من الآليات التي استحدثها المشرع بموجب القانون رقم 87-19 من أجل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، مستحدثاً بذلك مصطلح "مستثمرة" الذي يقابله في اللغة الفرنسية اصطلاح "Exploitation".⁴

➤ **المستثمرات الجماعية:** يتم تكوين مجموعات المنتجين كمرحلة أولى بوجود شخصين أو أكثر وفق القانون المدني المادة 416، ثم توزع الهياكل والأجهزة على هذه

1- B, Bouammar, **le développement agricole dans les régions sahariennes**, thèse pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en sciences économiques, option économie rurale, université de ouargla, 2010, p23.

2 - مؤمن بوصبيعات، **الطبيعة القانونية لحق الاستفادة من المستثمرات الفلاحية**. مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق - قسم القانون الخاص - فرع القانون العقاري، كلية الحقوق: جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 41.

3 - رقية بن يوسف، **شرح قانون المستثمرات الفلاحية**، ط1، ديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص 14.

4 - مؤمن بوصبيعات، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

الأخيرة، وبعد رسم حدود المستثمرة الفلاحية وصدور قرار المنح تتشكل المستثمرة الفلاحية الجماعية، وتشترع في الاستغلال، وتعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة، وأنها تخص ملكية المال لا مجرد الانتفاع به.¹

➤ **المستثمرات الفردية:** تعد المستثمرة الفلاحية الفردية استثناءا للمستثمرة الفلاحية الجماعية، وذلك أن نص المادة 09 الفقرة الثالثة من القانون رقم 87-19 تنص على أنها يمكن استثناءا استغلال الأراضي بصفة فردية حسب الحالات و ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون.

2. **أهمية المستثمرات الفلاحية:** يساعد المستثمرين على التوجه إلى هذا النوع من المؤسسات الفلاحية الخطة العملية للحكومة الرامية إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة كبرامج الدعم، والتحفيزات التي توفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي. كما يفتح القطاع الفلاحي نوع جديد من الاستثمار والمتمثل في غرف التبريد أو الحفظ والتي مازالت تعرف نقصا حادا في الجزائر، وتفرض على الأسواق تقلبات كبيرة في الأسعار وكساد للفوائض الفلاحية، وتعتبر غرف الحفظ آلية من آليات ضبط المنتج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير.

لذا وجب تطوير المستثمرات الفلاحية في الجزائر لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال:²

✓ توفير الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛

1- سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر - الأراضي الفلاحية التابعة للأحكام الخاصة للدولة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2018، ص 227.

2 - ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، ماي 2017، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص 04 05.

✓ توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة؛

✓ تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً؛

✓ المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة.

3. تطوير المستثمرات الفلاحية: يحتل المستثمرات الفلاحية مكانة هامة في الدول

المتقدمة، نظراً للأهمية المتعاظمة من استغلال تلك المستثمرات، تنظيم السوق، حفظ

المنتج، رقمنة قطاع الفلاحة، المساعدة على التصدير.

حددت وزارة الفلاحة أولويات برنامجها العملي لموسم 2017 – 2018، حيث سيتم

التركيز على دعم الدولة لمنتجي المواد الأساسية مع تطوير الهياكل القاعدية، وحث

الفلاحين على عدم التخلص من منتجاتهم بأسعار منخفضة، من خلال تحويلها لغرف

التبريد أو الصناعات الغذائية، فالفروع الفلاحية التي يجب تنميتها:¹

✓ إستصلاح الأراضي الزراعية.

✓ تطوير المذابح المدمجة.

✓ تشجيع مشاريع الشراكة العامة-الخاصة في إطار المزارع النموذجية.

✓ تطوير المكنة الزراعية.

✓ تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه.

✓ تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب.

✓ إنشاء وتطوير مشاتل عصرية.

✓ تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القباب).

✓ تطوير زراعة الأعلاف (الصفصة، استنبات الأعلاف).

✓ تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضار، الفواكه، الحليب....

✓ تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة).

✓ تطوير قدرات الحفظ و التخزين تحت التبريد

✓ الإستثمار في قطاع الصناعة الغذائية:

0 إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه و الخضروات.

0 إنشاء وحدات صناعية لتحويل الحليب و تصنيع الألبان.

0 إنشاء وحدات صناعية لصنع الأسمدة.

0 تصنيع الأدوية البيطرية.

4. مقومات القطاع الفلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتميز مقومات القطاع

الفلاحي في الجزائر بالخصائص التالية:¹

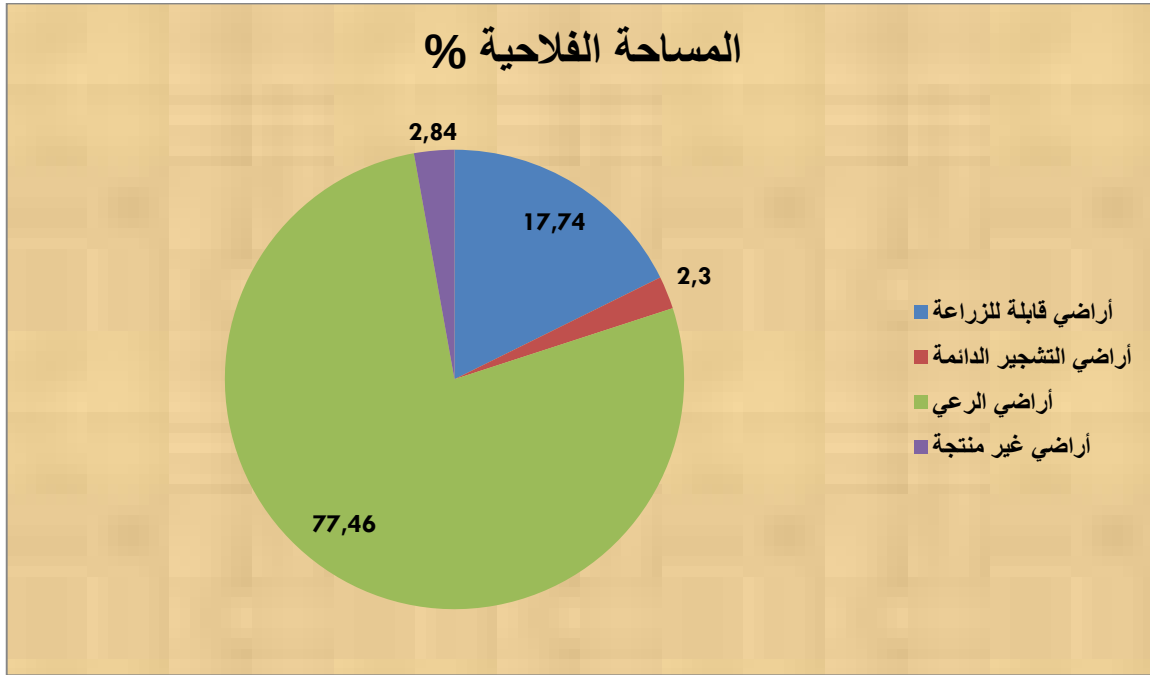
➤ **العقار الفلاحي:** تمثل الأراضي الزراعية في الجزائر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة.

➤ **الموارد المائية:** تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، حيث تتمتع الجزائر على خزانات مائية معتبرة أهمها الخزان المائي الجوفي في منطقة الواحات الشرقية، كما يجب تطوير تقنيات الري والسقي وترقية الكفاءة في استخدامها.

1 - محمد لمين علون، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد (03)، 2016، ص36.

➤ **الثروة الحيوانية والنباتية:** يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء.

الشكل رقم (20): توزيع المساحة الفلاحية الاجمالية 2016.



المصدر: بكرتي نصيرة، شريف طويل نور الدين، تحليل النشاط الفلاحي في الجزائر خلال المرحلة 1967-2017 من التسيير الحكومي إلى الإصلاحات الليبرالية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/07، ص 212.

تقدر المساحة الفلاحية الاجمالية سنة 2016 بـ 42523,8 هكتار، حيث يظهر من الشكل البياني أن أغلب الأراضي الفلاحية مستغلة للرعي، بينما الأراضي الزراعية تقدر بـ 17.74%، ما يؤكد أن الأراضي المجهزة للزراعة مازالت متوفرة أمام المستثمرين في الفلاحة، ما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه للتصدير.

المطلب الثالث: مقومات التنوع الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل في قطاع السياحة والخدمات والطاقة والأشغال، وهي قطاعات جد مهمة للاقتصاد الجزائري، وجب تطويرها للحفاظ على القدرة الذاتية للبلد في تنفيذ المشاريع، وإضافة لتوفير مناخ سياحي بامتياز.

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية: وهنا يمكن الحديث عن الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الفندقية والترفيهية الصغيرة والمتوسطة والوكالات السياحية والهيئات الحكومية في تقديم صورة جيدة ورائعة عن الجزائر ومقوماتها السياحية، فعند الحديث على المؤسسات الفندقية، فإننا نشير إلى مستوى الخدمات التي يجب أن تقدمها لزوارها وضيوفها من تهيئة المرافق وتحسين الظروف وتوفير الراحة للسياح المحليين والأجانب، أما عن الوكالات السياحية وجب على الحكومة إعادة النظر في القانون المؤطر لتلك الوكالات، فلا يجب أن يقتصر دورها على تنظيم رحلات الحج والعمرة والسياحة الخارجية بدون جلب السياح الأجانب إلى البلاد، حيث تعطي عمليات السياحة التي تنظمها تلك الوكالات إلى الخارج نظرة أولية للأجنبي على تواضع السياحة الداخلية للبلد وهو ما يجب تصحيحه من طرف القائمين على هذا القطاع.

1. **تعريف السياحة:** عرفت السياحة من قبل الاقتصادي النمساوي شولرين بأنها العملية التي تطلق على العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو بلد،¹ بحيث تركز على عدة مقومات لنجاحها، كما تلبي

1 - علي فلاق، التنمية السياحية واثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، العدد (06)، 2012، ص 61.

الحاجات المتزايدة للإنسان في الراحة والرغبة في اكتشاف الطبيعة والفن،¹ ما يقرب أكثر بين مجتمعات العالم من اكتشاف الحضارات والاختلافات البشرية، في المعاملات والمرتكزات الأساسية لأي مجتمع.

2. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي.

القطاع السياحي كمثله من القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الجزائر، له مباشر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ودور غير مباشر، بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، وما ينتج عنه بما يعرف بالأثر المضاعف السياحي. والجدول التالي يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2008-2014).

الجدول رقم (20): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2008-2014).

السنة	المساهمة المباشرة %	المساهمة الاجمالية %
2008	1.7	3.5
2009	2.1	4.1
2010	1.7	3.5
2011	2	4.1
2012	2	3.9
2013	3.6	7.3
2014	3.6	7.3

المصدر: مساني صورية، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014 دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019، ص 258.

1- B, Lonela, Iuliana timu, *European union and development of Romanian tourism, Ces working paper*, Num(03), 2011, P372.

يلاحظ أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لم تتعدى 3.6 % بـ مساهمة مباشرة، فهي نسبة غير معتبرة مقارنة مع المساهمة المتزايدة لقطاع الخدمات، الذي أصبح القطاع الأول في الجزائر، ومقارنة مع الموارد السياحية المتوفرة في البلاد، كما أن نسبة مساهمة السياحة غير المباشرة هي الضعف تقريبا، وهو ما يبرز أهمية السياحة في تنشيط العملية الاقتصادية، ما يترتب عنها من زيادة الاستخدام لوسائل النقل، استهلاك الأطعمة، النشاطات الثقافية والفنية والتراثية، والخدمات العامة.

3. مقومات السياحة في الجزائر: الجزائر بلد شاسع وواسع يتميز بتنوع التضاريس والمناخات والأعراق، تساعد المؤسسات الفندقية الصغيرة والمتوسطة ووكالات السياحة على توسيع طموحاتها، وتقديم خدمات سياحية ترقى إلى مستوى تلك الخدمات التي تقدم على الأقل في البلدان المجاورة. وأهم المقومات السياحية في الجزائر هي:

➤ **المقومات الجغرافية:** تحوز الجزائر على واجهة بحرية طويلة يصل مداها إلى 1200 كلم وصحراء شاسعة واسعة تتعدد فيها التضاريس والمناخات والأماكن الخلابة التي قلم تجدها في صحاري العالم، كما تزخر البلاد بمعالم وآثار تاريخية وإرث بشري طويل، من أهمها: مناطق الطاسيلي الجاذبة التي تصنفها منظمة اليونسكو من أهم أماكن التراث العالمي، صحاري الجنوب الشرقي والغربي ورمالها الذهبية الخلابة، الآثار الرومانية والآثار القومية في كل من جميلة وتيمقاد وتيبازة وغيرها من الأماكن، إضافة إلى المنتجعات الطبيعية الرائعة في معظم المدن الساحلية والمنتجعات الترفيهية.

➤ **البنية التقنية للسياحة:** تتمثل في منشآت الإقامة والإيواء، والاستقبال السياحي، والترويج الإلكتروني، ومكاتب الوساطة السياحية، مكاتب إيجار السيارات، المترجمين، المنظمات السياحية، المسارح، الملاعب، السينما.¹

➤ **المقومات السياسية والأمنية:** تشهد البلاد في الآونة الأخيرة استقراراً سياسياً وأمنياً وتراجعاً في معدلات الجريمة في أغلب المدن، كما تعرف الجزائر تحسناً وتطوراً في الوضعية القانونية والقضائية اتجاه الوافدين من الخارج، مما يعطي الطمأنينة للسياح القادمين إلى البلاد الذين يبحثون دائماً على الدول التي تحفظ لهم سلامتهم وحقوقهم.

➤ **البنية التحتية:** عرفت البلاد خلال البحبوحة المالية نهوضاً ملحوظاً بالبنية التحتية من خلال تشييد الطرق السريعة إلى توسعة وتحديث المطارات ووسائل النقل والمواصلات وتهيئة لمرافق عمومية وخاصة، كما يجب أن تسعى الجزائر إلى تطوير وسائل الاتصال والتكنولوجيا ونظم المعلوماتية، التي توفر للسائح نظرة واسعة على السياحة في الجزائر كالدعاية والترويج لها ومخططات المناطق السياحية المهمة وغيرها.

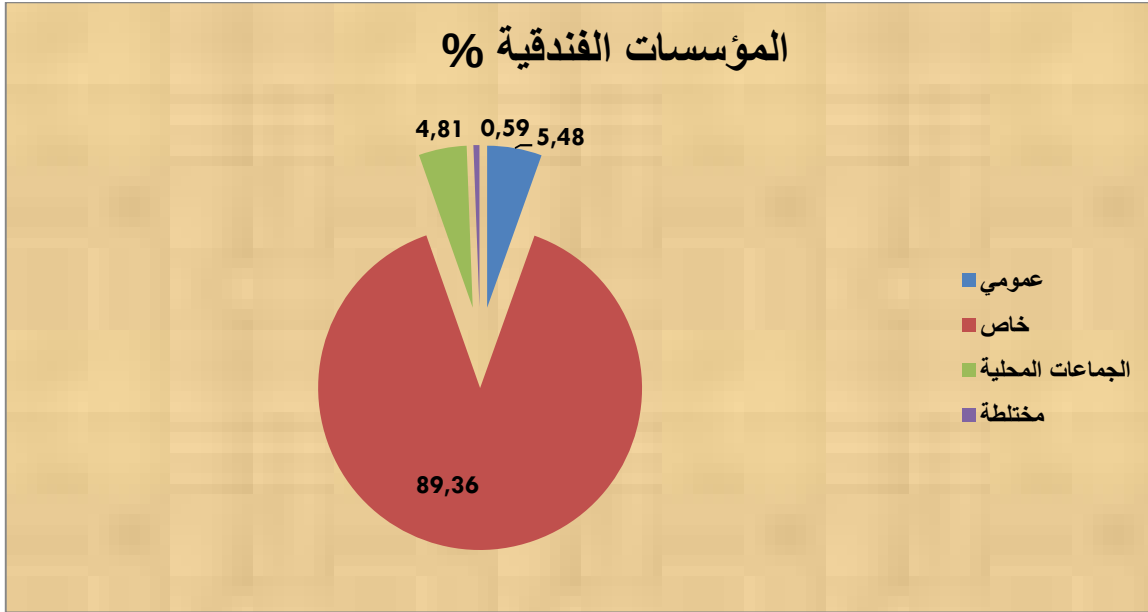
➤ **النقل:** ترتبط صناعة السياحة ارتباطاً وثيقاً بصناعة النقل ويعتبر أحد الأركان الأساسية للنشاط السياحي، مثل الطرق السيارة، الترامواي، والقطارات السريعة لتسهيل تحركات السياح، بدون النقل والمواصلات يصعب انسجام العملية السياحية.

➤ **الفروع السياحية المطلوب تسويقها:** الفندقية / المطاعم / المنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تطوير وتنويع المنتجات السياحية من خلال تطوير الجودة / العلامة التجارية / منح العلامات.²

1 - أدهم وهيب مطر، التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص 65.

2- ANDI, avril 2017.

الشكل رقم (21): توزيع المؤسسات الفندقية الصغيرة والمتوسطة 2014.



المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية، 2014، الجزائر، ص 8.

الفرع الثاني: مقومات قطاع الخدمات والأشغال والطاقة: يفتح قطاع الخدمات في الجزائر فرصاً كبيرة للاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاستثمار في التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والنقل البري والبحري للبضائع والأفراد لما تمتلكه الجزائر من طرق جديدة وسريعة ورابطة بين المدن، خدمات المطاعم والتموين، خدمات الوساطة العقارية والمالية وخدمات التجارة الخارجية، وغيرها من الأنواع الحديثة للخدمات.

كما أن المتعمن في هذه القطاعات في الجزائر يجد أن هذه الأخيرة قطاعات نشطة وحيوية في الجزائر وهي التي تدعمت خلال البرامج الخماسية للتنمية بأموال طائلة كمشاريع السكن التي تجاوزت ثلاثة ملايين وحدة سكنية وشبكة الطرق السريعة وشبكات الري والتطهير، كما أن أغلب المواد الأولية الخام المستعملة فيها هي محلية الصنع، لكن يحتاج هذا القطاع إلى إعادة هيكلة ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في

هذا المجال من أجل التقليل من الاعتماد على الشركات الأجنبية، مادامت الأدوات المحلية قادرة على انجاز تلك المشاريع.

كما لا يجادل أحد على قضية الطاقة وخيرات البلاد، حيث يمنح هذا القطاع فرصاً كبيرة للاستثمار الصغير والمتوسط، كالمناولة والاستثمار في الطاقة النظيفة وتوزيع وتحويل المشتقات النفطية، الغاز والكهرباء، وإنجاز المشاريع الطاقوية، وغيرها من المشاريع التي يمكن أن تستثمر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة، بهدف تنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية و طاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية.¹

الفرع الثالث: ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات.

تعتبر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصراً هاماً وداعماً للنمو الاقتصادي ومطلباً استراتيجياً له من الآثار الايجابية على الميزان التجاري ومصادر العملة الصعبة.

1. خصائص صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بعدة مزايا تساعد على توطيد عملية التصدير لعل أهمها:

➤ منتجات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة غالباً ما يسيطر عنها الطابع المهاري والحرفي واعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعدها على إنقاص

تكلفة الوحدة الإنتاجية مما يكسبها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية وقبولاً ورواجاً من السياح الأجانب.

➤ تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر أكبر من المرونة عن المؤسسات الكبيرة، وذلك بالتحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق إنتاج إلى آخر لانخفاض انتاجها نسبياً على المدى القصير.

➤ المساهمة غير المباشرة في التصدير، وذلك من خلال تغطية حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر للمؤسسات الكبيرة لتصدير منتجاتها.

2. تشجيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا من خلال وضع إستراتيجية تكون مفتاح مهم للنهوض بالصادرات الجزائرية، لعل من أهمها:

➤ **فتح الأسواق الخارجية:** ويتم هذا من خلال وضع ممثلين أو وكالات في الخارج، وظيفتهم دراسة وتحيين السوق الاستهلاكي الخارجي من حين لآخر، والترويج للمنتجات المحلية في المعارض والصالونات الدولية. ومن أهم الاسواق المتاحة للمنتوج الجزائري، السوق الافريقية المستهلكة، السوق الخليجية، سوق أوروبا الشمالية والتي يتميز طقسها بالبرودة مما يتيح للمؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي عرض منتجاتها على هذه الدول.

➤ **تفعيل الهيئات المتخصصة:** وهي المختصة في تقديم المساعدات في مجال أنشطة التصدير، والتي تشرف على متابعة العمليات والأنشطة التصديرية ومراقبتها، كما تقوم بدراستها وتمحيصها قبل الموافقة على تقديم الدعم لها من عدمه، حيث يوجد خبراء

ومختصون في كل جانب من الجوانب المتعلقة بالتصدير يقومون بهذا العمل،¹ مثل: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)،² والمركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية وغيرهما.

➤ **تأمين المعارض التجارية:** من خلال تأمين مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعارض المحلية والدولية والصالونات العالمية بهدف الترويج والإشهار للمنتوج، وذلك بالتأمين على سلع المصدرين وحمايتها في تلك المعارض لتحفيز المنتجين على المشاركة في مثل هذه الصالونات الدولية وعرض منتجاتهم.

➤ **تمويل عملية التصدير:** إن عملية تصدير المنتج بدورها تحتاج إلى عملية تمويل على شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل، أو تسبيقات تمنح للمؤسسات المصدرة التي ترغب في إقامة مخزونات في الخارج، بهدف زيادة مبيعاتها. إضافة إلى التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول. إلا أننا نجد في هذه النقطة أن أغلب البنوك الجزائرية تفضل تمويل عمليات الاستيراد على عمليات التصدير وهي النقطة التي يجب معالجتها.³

➤ **ربح معركة الجودة والسعر والتميز:** تعد الجودة سلاحاً تنافسياً فاعلاً سواء بالسوق المحلية أو بالأسواق الخارجية وهي شرط أساسي لزيادة القدرة التنافسية و التي تتحقق عندما ينجح المنتج في تقديم منتجات تشبع حاجات و توقعات الزبائن الدوليين وفق إستراتيجية خفض التكاليف المرتبطة لحد كبير بالسعر "إستراتيجية القيادة

1 - قسوم ميساوي وليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر (1978-2006)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص 48.

2 - La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie, 1997.

3 - قسوم ميساوي وليد، مرجع سبق ذكره، ص ص 49 50 بتصرف.

في التكاليف"¹، فالتنافس على أساس السعر يتطلب خفض تكاليف الشراء والتخزين والعمالة لتعزيز القدرة التنافسية، إضافة إلى تميز المنتجات واختلافها عما يقدمه المنافسون الأجانب من خلال الابتكار والابداع والتنويع خاصة في مجال الإنتاج الصناعي والالكتروني.

➤ **الحوافز الجبائية والجمركية والإدارية:** وهو دعم مباشر لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير، سواء من خلال تقديم بعض الامتيازات الجبائية للبضائع والخدمات الموجه للتصدير أو من خلال تقييد تسهيلات جمركية وإدارية تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشحن بضائعها بسرعة وانتظام تتحاشى من خلالها التكديس والبيروقراطية لدى مصالح الجمارك، إضافة إلى تقديم تخفيضات على بعض التعريفات الجمركية على المواد الأولية والمعدات التي تحتاجها هذه المؤسسات خلال عملية الإنتاج.

➤ **البنية التحتية للتصدير:** وتتمثل في شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية لنقل البضائع من أماكن الحفظ والإنتاج وربطها بالموانئ والمطارات، هذه الأخيرة هي بحاجة إلى عملية تطوير وتوسعة وصيانة لمقارها، حتى تستوعب بشكل أكبر وتلبي حاجيات المصددين، إضافة إلى تحديد أسعار منخفضة لعمليات النقل والتوضيب للسلع والبضائع. يُذكر أن وزارة النقل تسعيرة النقل الجوي حددت تخفيضاً تصل نسبته إلى 50% من المعدل المتوسط للتسعيرات العالمية.

1- Michael E. Porter, **Competitive Advantage: creating and Sustaining Superior Performance**, NY. THE Free Press, 1985, P 5.

خلاصة: من خلال تناولنا في هذا الفصل إلى قياس درجة تنوع الاقتصاد الجزائري، ومدى جاهزية الاقتصاد الوطني للتغيرات الهيكلية لضمان الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وناقشنا الخصائص والسمات الداعمة للتنوع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث ما يميز تلك المؤسسات المرنة وخفة الحركة التنظيمية في تنمية و تنويع قاعدتها الإنتاجية، وسرعة الانتشار داخل الأراضي الوطنية، كما اتجهت الكثير من الدول النفطية والمهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع استراتيجيات ورؤى لتطوير وترقية هذا القطاع، كمرحلة أولى في اتجاه التنوع الاقتصادي من خلال توفير مناخ مناسب تعمل فيه، والاستفادة من المزايا التمويلية والجبائية.

خاتمة

خاتمة: استهدف هذا البحث إبرازاً لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة المقبلة للاقتصاد الجزائري، هذه المرحلة التي تتسم بالتخطيط والدقة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، وإخراجه من مأزق النفط، وانطلاقاً من اعتقادنا بأن دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية، يتطلب تأصيلاً نظرياً يزيج جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا باستعراض دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرضنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية التعريف وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، كما أن هذه المؤسسات تتميز بكفاءة عالية لمواجهة الجمود الاقتصادي، وتغلغلها حتى للمناطق المعزولة في الجزائر، وتطرقنا للبرامج التأهيلية التي أنشأتها الدولة الجزائرية، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى استعراض أهمية التمويل وتحديث آليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل السعي لتحقيق التنويع الأفقي داخل القطاع، من الصيغ التمويل الإسلامي، إلى السوق المالية الثانية، إلى التمويل الكلاسيكي، مروراً بالهيئات المنشئة لدعم هذه المؤسسات. أما في الفصل الثالث، فضلنا الكلام عن التنويع الاقتصادي، وهو الحديث الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة، كما تعرفنا على أنواع التنويع المرجوه، وعلاقته بالتنمية المستدامة، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد متنوع ومتماشك.

كل هذا التأصيل النظري وضعناه كنموذج وتصور لتحقيق دور فاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي، في ظل تراجع المداخل، خاصة الجباية البترولية، الراجعة بالأساس، لتراجع أسعار النفط، هذا الدور للمؤسسات يتجسد من خلال التنويع الأفقي الذي يمكن رسمه داخل القطاع، وتكوين المدخرات الوطنية وتحويلها لتمويل هذا القطاع بطرق مباشرة أو غير مباشرة، كما تطرقنا إلى المقومات الاستثمارية المقترحة أمام هذه المؤسسات، في القطاع الصناعي، الفلاحي، السياحي، الخدمات وغيرها، كل ذلك كان منظوي تحت

الإشكالية العامة: ما هي الآليات التمويلية والتطويرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

إن دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين أن الشكل العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحظى بتقارب دولي ملفت، إذ أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح متقارب عند الكثير من الدول، لكن تختلف من حجم الأهمية من دولة إلى أخرى، حيث مثلاً في تركيا تتعدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 90% من حجم المؤسسات، بينما تتراجع في الدول النامية دون 50%، وهو ما يثبت أن قطاع المؤسسات الصغيرة هي العمود الفقري لتلك الاقتصاديات الناجحة، حيث على الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة للتنمية، إلا أنه ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو السياسات في العالم الأول، يعرفون قدرات هذه المؤسسات، من ناحية المرونة الإنتاجية، الكفاءة والجودة في الاستخدام، والوصول للمناطق الصغيرة والمعزولة.

تحقيقاً إلى ما تصبو إليه أي دولة لخلق التنويع الاقتصادي، وتحقيقاً لاستدامة الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي، وجب تدعيم تلك المؤسسات وتمويلها، وتخفيف الأعباء البيروقراطية التي تعرقل نشاطها، وفي بعض الأحيان تغلق لها أبوابها، ومن خلال بحثنا تطرقنا إلى أنواع كثيرة من التمويلات اللازمة لتحقيق تلك المكتسبات، فالتمويل الكلاسيكي في الجزائر والبنوك العمومية مازالت تؤخر حلم التمويل عن الكثير من المشاريع الطموحة، التي اصطدمت بعراقيل إدارية للحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشروع، بينما لاحظنا الكثير من التمويلات تحولت إلى مشاريع غير مجدية اقتصادياً، وهنا وجب على الدولة تفعيل دور الرقابة الخارجية، على الأموال التي يتم

صرفها، كذلك دعم وفتح المجال أمام البنوك الخواص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي أكثر حرصا على أموالها، كذلك يمكن فتح بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتسجيل فيها وتنشيطها، حتى تساعد على جذب رؤوس المال الأجنبية، التي تنتقل مع وجود المشاريع الطموحة ذات الإنتاجية والربحية، بما تضمن الاستثمار المفيد للاقتصاد، ولكن قبل هذا، وجب إعادة تنشيط بورصة الجزائر، من خلال إدراج بعض المؤسسات الكبرى رغم قلتها في البورصة، بينما يبقى التمويل الإسلامي هو الخيار الأقرب للمجتمع الجزائري الذي يفضل تمويلا لا يتنافى مع دينه الحنيف، حيث يمتلك التمويل الإسلامي صيغا تمويلية تضمن المشاركة بين صاحب المال وصاحب الجهد أو الفكرة، بما يخفف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئ الفائدة، كما توظف البنوك الإسلامية خبراء ومستشارين، يساعدون المؤسسات الحديثة من الناحية التقنية والإدارية في إطار تموقعها في السوق.

الفكرة الأساسية من هذا الموضوع هو إيجاد بدائل اقتصادية، للتخفيض من الاعتماد على قطاع النفط، وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، حيث أثبتت العديد من الدراسات التجريبية وجود علاقة قوية بين التنويع الاقتصادي والنمو المطرد للاقتصاديات العالم الثالث، الذي يتجه نحو الاكتفاء الذاتي والتصدير في أكثر من قطاع.

تمتلك الجزائر مقومات اقتصادية هائلة، تسمح لها بتغيير تركيبة نمط الاقتصاد الوطني وبكل مرونة، من خلال ترقية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باتخاذ حزمة من الإجراءات، تقوم من خلالها الدولة بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة للأسواق الخارجية، بهدف التأثير على جودة وقيمة

المنتجات وامتصاص الفائض المحلي، وتأمين مشاركتهم في المعارض الدولية، لتحفيز الشطر الأكبر منهم إلى التوجه إلى الخارج وجلب العملة الصعبة.

1. نتائج إختبار الفرضيات:

❖ اختبار الفرضية الأولى: والتي مفادها: أن الاقتصاد المتنوع يحتاج إلى تعبئة وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق التوازن الأفقي داخل القطاع. الفرضية صحيحة: بالعودة إلى الفصل (2.1)، الذي ناقشنا فيه ضعف مصادر التمويل الفاعلة لترقية هذا القطاع، وعدم تعبئة وسائل الدولة لتسيير وتوجيه مؤسساته، وهشاشة الدعم المقدم من الهيئات المنشئة من طرف الحكومة (الجدولين 03، 04)، وعزوف البنوك على تمويل أصحاب المشاريع، إضافة إلى البيانات المسجلة في الجدول (15، 16)، التي تثبت أن هناك انتشار غير متوازن لمؤسسات القطاع على الشكل الأفقي، كل تلك المعطيات تؤدي بنا إلى الاستنتاج التالي: أن الاقتصاد غير ممول بشكل متوازن، لا تجد فيه تنوعاً أفقياً داخل قطاعاته، وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعكس صحيح.

❖ اختبار الفرضية الثانية: والتي مفادها: تهيئة الأرضية المناسبة للتمويل الإسلامي تسهم في التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الفرضية صحيحة: حيث من خلال تحليلنا للفصل الثاني، استنتجنا أن صيغ التمويل الإسلامي صيغ مرنة وقليلة المخاطر، إضافة إلى التنوع الذي تحمله صيغه التمويلية لما يتسم به من المشاركة في المشروع تقنياً ومادياً، حيث يكاد يقدم التمويل الإسلامي لكل قطاع اقتصادي صيغة تمويلية، ففي الفلاحة يقدم صيغ المغارسة والمساقاة والمزارعة، وفي التصنيع يقدم صيغة الاستصناع، وفي الطاقة والسياحة يقدم صيغ التمويل بالاجارة، المرابحة والمشاركة، وفي البناء والري والأشغال العمومية يقدم صيغ المشاركة والتمويل بالاجارة، وفي المؤسسات الخيرية يقدم التمويل غير الربحي، ويدعم ذلك، إذ نجد في كل

قطاع مختصين يقدمون النصائح والتوجيهات لتلك المؤسسات، ما يحفز المؤسسات المالية الإسلامية على تنويع تمويلاتها لتقليل المخاطر الناجمة عن الاستثمار في القطاع المختار.

❖ اختبار الفرضية الثالثة: والتي مفادها: يمكن إسقاط المرض الهولندي على الحالة الجزائرية بشكل كامل. بناء على (النتيجة الأولى أ)، (النتيجة الأولى ب)، (النتيجة الأولى ج)، فإن الفرضية الثالثة خاطئة، فالمرض الهولندي يضرب الاقتصاد الجزائري بشكل جزئي وليس كلي، حيث كما تابعنا، النمو في قطاع المحروقات لم يثني بعض القطاعات الأخرى على التحسن، كالفلاحة والخدمات وقطاع الأشغال العمومية والري، وسجلت هذه القطاعات نسبا جيدة حتى والنفط في ذروته، كما أن سعر الصرف لا يتغير بنفس المعدل الذي يتغير به سعر النفط (أنظر النتيجة الأولى ج)، والسبب يعود للسياسة التي ينتهجها البنك المركزي في تثبيت سعر الصرف بشكل موجه، أما الإيرادات العامة للجزائر فهي في خطر، حيث لاحظنا التحكم الشبه مطلق لسعر النفط على التغير الحاصل في الإيرادات العامة (أنظر النتيجة الأولى أ).

كل هذه المعطيات تقودنا إلى الاستنتاج بأن المرض الهولندي يصيب الاقتصاد الجزائري بشكل جزئي، نظرا لوجود قطاعات اقتصادية ساهمت بتوازن نسبي للاقتصاد، وهو ما سجلناه خلال الانخفاض الحاد لأسعار النفط سنة 2014، عكس بعض الدول النفطية وخاصة دول الشرق الأوسط التي تسجل اسقاطا تاما للمرض الهولندي على اقتصادياتها.

❖ اختبار الفرضية الرابعة: والتي مفادها: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعاني التركيز على قطاع النفط. بناء على (النتيجة الثانية أ)، (النتيجة الثانية ب)، (النتيجة الثانية ج)، الفرضية الرابعة صحيحة، فالمؤشرات الاقتصادية في الجزائر من (2006-2018) تظهر تركيزا على قطاع الطاقة، خاصة في مجال التصدير، وبنسبة أقل الإيرادات العامة، أما بخصوص الإنتاج المحلي الإجمالي، فقطاعي الخدمات والفلاحة حفظ ماء الوجه للاقتصاد

الوطني، والمعضلة الأساسية للدولة هي تنويع الصادرات والإيرادات العامة، وبدرجة أقل تنويع الإنتاج المحلي من خلال القطاع الصناعي، الذي مزال بعيد جدا عن باقي القطاعات، لذا وجب على الدولة البحث عن مصادر جديدة للإيرادات العامة والعملية الأجنبية، لتزكية احتياطي الصرف، من خلال توسعة الوعاء الجبائي لنشاط الأعمال، ودعم المؤسسات المنتجة وحثها على التصدير، ومساعدتها على إيجاد الأسواق الخارجية.

2. النتائج: أما أهم النتائج المتوصل إليها:

❖ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم عدم التنوع الجيد بداخله، إلا أنه يقدم مؤشرات هامة، أبرزها النمو الكبير في الكم والنوع في مؤسساته، كما أن هذه المؤسسات مرنة للغاية، وتساعد القائمين على الدولة بتغيير هيكل القاعدة الاقتصادية حسب المتغيرات المستحدثة للاقتصاد، وذلك من خلال العمل على تحقيق التنوع الأفقي داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحث هذه المؤسسات على التوجه إلى القطاع الفلاحي والصناعي، على شكل مستثمرات فلاحية، ومؤسسات مناولة، الاستغلال المنجمي، الاستثمار السياحي على شكل منتجات سياحية وغيرها من الخدمات.

❖ هيئات الدعم المنشئة، والبنوك العمومية كانت جزءا من المشكل، حيث لم تستطع تكوين الفجوة المالية ومصاحبة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل الأزمة المالية الكبيرة بعد سنة 2014، ما تسبب في افلاس الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث هناك قرابة 8600 مؤسسة سنة 2019 عاجزة، تواجه حتمية الافلاس حسب الفدرالية الوطنية للمقاولين.

❖ صيغ التمويل الإسلامي صيغ مرنة وقليلة المخاطر، تسمح بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مشاريعها في كامل التخصصات، ما يساعدها على التطور والتوسع في مجال

اختصاصها، من خلال التوجيه والمتابعة الفنية والتقنية التي تتلقاها من طرف خبراء المؤسسات المالية الإسلامية التي هي شريك ضمنى في المشروع.

3. أهم التوصيات:

❖ يمكننا القول أن التمويل الإسلامي يعتبر أداة تمويلية فعالة تستحق الإشادة والاعتراف من طرف الحكومات، نظراً للدور الكبير الذي تقوم به صيغته التمويلية، حيث تعد من الأساليب والسياسات الفعالة في مجال الحد من مشكلة البطالة ومحاربة الفقر. وبالتالي وجب الضرورة في الإسراع بإصدار قانون ينظم المعاملات المالية الإسلامية، بحيث يتم الترخيص للبنوك الكلاسيكية بفتح نوافذ إسلامية، وإدراج هذه المعاملات المالية الإسلامية في بنود قانون النقد والقرض، وإعادة النظر في الأموال الوقفية.

❖ العمل على توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديث آليات الدعم المنشئة، ليس كل من يضع ملف يلبي له، يجب تدعيم تلك المؤسسات بخبراء ومستشارين في الاقتصاد، حتى تتمكن تلك الهيئات من تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

❖ البحث عن مصادر تمويل جديدة تساعد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها عن طريق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر، حيث يساعد هذا التمويل في التخصيص الأمثل للموارد المالية، فالمستثمرون لا يعطون أموالهم إلا إذا تيقنوا من أهمية المشروع من الناحية الاقتصادية، إذا ما تم فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاكتتاب فيها، سيضم مساهمين آخرين، وبالتالي سنشاهد التوسع في النشاطات لتلك لمؤسسات.

❖ تنويع إيرادات الدولة، ضرورة ملحة واستعجاليه خلال هذه المرحلة المؤقتة، وذلك من خلال توسعة الوعاء الضريبي، وامتصاص الجباية الخفية في السوق الموازية، حيث لا يعقل أن نجد الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتجاوز 3000 مليار دج، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الشق الفلاحي لا تتعدى 6800 مؤسسة، وهو ما يثبت أن هذا القطاع بمجمله خارج المنظومة المالية، والحل على ما أعتقد يكمن في استغلال غرف التبريد، بحكم أنها آلية لضبط المنتج الفلاحي، وتحديد رسوم استغلال للمنتجات الفلاحية، إضافة إلى إيجار الدولة الأراضي الفلاحية للمستثمرين في هذا الجانب.

❖ تشجيع الصادرات، وهذا من خلال وضع إستراتيجية تكون مفتاح مهم للنهوض بالصادرات الجزائرية، من خلال تفعيل الهيئات المتخصصة في تقديم المساعدات في مجال أنشطة التصدير، وتأمين المعارض التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعارض المحلية والدولية والصالونات العالمية بهدف الترويج والإشهار للمنتج. كما أن عملية تصدير المنتج تحتاج إلى عملية تمويل على شكل قروض، أو تسبيقات تمنح للمؤسسات المصدرة التي ترغب في إقامة مخزونات في الخارج.

4. آفاق الدراسة: في الختام، فإننا نرى آفاقاً للموضوع قابلة لأن تكون مواضيع للبحث والدراسة من ضمنها:

❖ دراسة مقارنة بين دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي بين الجزائر ودول أخرى.

❖ يمكن التعمق في موضوع التنويع من خلال إبراز الحلول الأخرى، المتوسطة والطويلة الأجل لتنويع الاقتصاد الجزائري.

❖ إجراء دراسة قياسية عن أثر التمويل الإسلامي على تنويع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أخرى، وإسقاطها على الحالة الجزائرية.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية.

✓ الكتب.

1. خالد عبد الوهاب الياجوري، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، القاهرة: اتحاد الغرف العربية، 2018.
2. إبراهيم الضرير وآخرون، مصطلحات الفقه المالي المعاصر "معاملات السوق"، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1997.
3. أحمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة "الفكرة وآلية التنفيذ"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2019.
4. أحمد الطاهر مسعود، مدخل إلى علم الاجتماع، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. أدهم وهيب مطر، التسويق الفندقي ومبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2014.
6. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، سلسلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، الجزائر، 2008.
9. أماني جرار، منظمة الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
10. أماني جرار، إدارة المشاريع التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
11. ايهاب عيسى، طارق عامر، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، 2017.
12. باديس بن يحيى بو خلوة، الأمثلية في تسيير خزانة المؤسسة: دراسة حالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
13. جمال داود سليمان الديلمي، التنمية الاقتصادية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2015.
14. حبيب مطانيوس، الموسوعة العربية، بيروت.

15. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية شركات متقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
16. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
17. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الاسكندرية، 2014.
18. سعاد راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الاصدار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
19. سعاد راغب الخطيب، التنمية الاقتصادية، دار الاصدار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
20. سمير نتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم "ماضيا وحاضرا"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
21. سمير عبد الحميد رضوان. أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996.
22. شوفي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية "دراسة تحليلية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
23. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2013.
24. صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، لبنان، 1984.
25. عاصم عبد النبي أحمد البندى، المشروعات الصغيرة وآثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010.
26. عبد الرحمن يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996.
27. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.

28. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع... العوائق... سبل النهوض، ط1، عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010.
29. علي خضر بخيت، التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1985.
30. فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، دار المسيرة، عمان، 1999.
31. كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات "رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد"، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000.
32. لطفي عامر بن جديدة وآخرون، النظام المالي الإسلامي بين المبادئ والممارسات، سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، الرياض، 2011.
33. مالكولم شاوف، إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ترجمة طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة الألمانية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009.
34. محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
35. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ط1، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1980.
36. محمد الجيزاوي، صناعة الوعي الاقتصادي في ثلاثين درسا، ط1، دار إي كتب، لندن، 2018.
37. محمد السيد راضي، مصطفى حسني السيد، المالية العامة، الاسكندرية، 2017.
38. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الاسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018.
39. محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي "تجارب دولية وعربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
40. محمد ايمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، ط2، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
41. محمد شاهين، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

42. محمد شلغوم عميروش، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2012.
43. محمد عبد الحميد فرحان، مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
44. محمد علي شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007.
45. محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
46. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة، عمان، 2008.
47. مدحت حافظ ابراهيم، دور الزكاة في خدمة المجتمع، دار غريب، القاهرة، 1995.
48. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
49. معراج هوارى، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
50. منذر القحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991.
51. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ط1، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006.
52. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2018.
53. هاني أحمد عبد الفتاح عطاى، التحكيم في الضمانات المصرفية: دراسة مقارنة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
54. هایل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
55. هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019.
56. ياسمين مدحت محمد، مدحت أبو النصر، التنمية المستدامة.. مفهوما.. أبعادها.. مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

57. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في اقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014
58. رقية بن يوسف، شرح قانون المستثمرات الفلاحية، ط1، ديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001.
- ✓ الرسائل والأطروحات.
1. أحمد جميل، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
2. أسماء بللعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أدرار، 2018.
3. أشرف سليمان حميد الصوفي، التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمية، 2006.
4. أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
5. زويته محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2007.
6. سوسن بوصبيعات، النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر - الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2018.
7. شعيب أنشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008.

8. صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية " دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.
9. عبد الحفيظ كينه، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2013.
10. عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2011.
11. العيد غربي، تحليل آثار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني (2001-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
12. فضيلة حويو، إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "إشارة إلى مسارها في الواقع العلمي لمؤسسة للمبردات الصحراوية، مذكره مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
13. قسوم ميساوي وليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر (1978-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008.
14. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010.
15. مسعودة نصبة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013.
16. مؤمن بوضيبيات، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية. مذكرة لنيل درجة الماجستير في الحقوق - قسم القانون الخاص - فرع القانون العقاري، كلية الحقوق: جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

17. نبيلة نوي، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، "دراسة تجربة: الجزائر الامارات، النرويج"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017.
- ✓ المجلات والدوريات.
1. مريم والي، إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، العدد (19)، ديسمبر 2014.
2. إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي "دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، مجلة عمران، المجلد 03 العدد (09)، 2014.
3. أحمد شوقي دنيا، أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (24)، 1995.
4. أسماء بللعماء، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تمنراست، المجلد 07 ، العدد 01، 2018.
5. الأمين لزعر، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة تحليلية للنظم والنتائج مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد (11)، 2016/12.
6. أوضايفة حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، سكيكدة، العدد 07، 2017.
7. إيمان صحراوي، إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك "مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016.
8. جورج قمر ، إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي، مجلة القبس، الكويت، العدد 04، الكويت، 2010.
9. حاوشين ابتسام، أثر البرامج الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 02، العدد (05) ، جوان 2014.

10. حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، ورقة، العدد 08، 2010.
11. زهير بن عمر بن أحمد الخلاقي، استثمار أموال الزكاة في مشاريع تعود على مستحقيها، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد (2)، 2014.
12. زوييدة دهلوك وآخرون، تثمان العرض العقاري الموجه للاستثمار - المناطق الصناعية بولاية فسنطينة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، المجلد 04 العدد (31)، فبراير 2019.
13. سامي عبيد التميمي، عدنان فرحان الجوارين، التنوع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 37، 2018.
14. السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بسكرة، 2007.
15. سعيد حسين عيادة، أثر تحرير سعر الفائدة في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد 38 العدد (104)، 2015.
16. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 / 2014، الجزائر.
17. طاهر لطرش، حدود القدرة التنافسية للاقتصاد قائم على الربح "محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، الجزائر، 2013.
18. عاطف لافي مبرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة، العدد 10، 2014.
19. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي " مقارنة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، سنة 2013.
20. عبد الباري أوانج، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في بيت المال بماليزيا. مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا المجلد، 15 العدد (29)، 2011.

21. عبد الحق عتروس، محمد دهان ، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، العدد (05)، 2008.
22. عبد الحق بوقفة، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2002-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01 العدد (06)، جامعة الوادي، 2013.
23. علي فلاق، التنمية السياحية واثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية، العدد (06)، 2012.
24. فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة، العدد (08)، 2017.
25. فاطمة الزهراء بوش، سميرة خندق، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد(08) ، ميلة، 2017.
26. فطيمة لبعل، نورالدين حامد، استراتيجيات إدارة الربيع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من النبعية الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 8 العدد 01، غرداية، 2015.
27. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، ندوة حول الاقتصاد العراقي، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
28. محمد بن بوزيان، نجيم بن منصور، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية الاسلامية العالمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد (03)، 2015.
29. محمد قاسم عبد المجيد، بيع المرابحة لآلمر بالشراء بين النظرية والتطبيق، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 34 العدد (02)، 2018.
30. محمد لمين علون، حليلة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة القطاع الفلاحي بسكرة"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد (03)، 2016.
31. مخطار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والادارية، العدد (08)، 2017.

32. مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي " اقتصاد دولة الامرات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48/ المجلد أ، قسنطينة، 2017.
33. مسعود صديقي، خالد ادريس، أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة- نموذج بورصة النيل المصرية وبورصة الترنالكست الفرنسي-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي: جامعة حمه لخضر، العدد 04، 2011.
34. ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (07 نوفمبر 2015).
35. منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنويع مصادر الطاقة والأسعار. تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 07 نوفمبر 2015.
36. منيرة سلامي ، إيمان بيه، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد (03)، 2013.
37. موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية "حالة البلدان العربية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة عنابة، العدد (05)، 2016.
38. نجلة حسين مرتجي، فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية- تجربة اليابان -، مقال أكاديمي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1989.
39. نور الدين كروش، سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بورصة الجزائر-، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 11، جانفي 2014.

40. يوسف ببيبي، الاثار التشابكية للعلاقة بين الربيع والفساد : الحالة الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، الجزائر، 2014.

✓ الملتقيات والندوات.

1. مراكشي وآخرون، دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لملتقى "مراقبة تسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع"، 25 أفريل 2017، الجزائر: جامعة علي لونيبي - البليدة .

2. رفيقة صباغ، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، ورقة بحثية مقدمو للمؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 11/11/2018، جامعة علي لونيبي البليدة2.

3. عبد القادر خداوي مصطفى، بكدي مليكة، سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 11/11/2018، جامعة علي لونيبي البليدة 2.

4. فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت.

5. الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الدولي "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الجزائر: جامعة حمة لخضر الوادي، 05/06/2013.

6. اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف/ الجزائر، 25-28 ماي 2003.

7. فطيمة بن عبد العزيز، محبوب بن حمودة، النشاط الاستثماري في المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "إستراتيجية تطوير القطاع

- الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، 08/07 نوفمبر 2018، الجزائر: جامعة علي لونيسي-جامعة البليدة 2.
8. صادق هادي، محمد خاوي، لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، جامعة المسيلة، 2014.
9. خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات، 15/14 ديسمبر 2004، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
10. جبار محفوظ، عمر عبده سامية، دور السوق الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة فرنسا-، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسة"، 22/21 نوفمبر 2006، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
11. ربحان شريف، بومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عناية: جامعة باجي برج مختار.
12. عبد الله بن منصور، بختي غوثي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي للتكيف مع المستجدات العولمة، بحث مقدم للملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية" يومي 17 و 18 أبريل 2006، جامعة الوادي.
13. حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة الولاية الوادي، ورقة بحثية في ملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 / 06 / ماي 2013، جامعة الوادي.
14. محمد ابراهيم نقاسي، الصكوك الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السنوي الثامن حول "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي"، الدوحة، 2011.

15. الطيب لحليم ، البطالة والتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، الندوة الوطنية حول البطالة أسبابها ومعالجتها وآثرها على المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب البلدية، 2006.
 16. مناد حداد، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي: 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف.
 17. جمال بلخياط جميلة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ورقة بحثية للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 17 و 18 أفريل 2006، جامعة الشلف.
 18. حسين عبد المطلب السراج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
 19. حياة بن حراث ، مخفي أمين، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق الاندماج الدولي، مداخلة في الملتقى الدولي حول "عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات"، 06/05 مارس 2018، جامعة المسيلة.
 20. ربيع بوعريوة ، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، ماي 2017، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.
 21. نبيل بوفليح، عبد الله حميد الحرتسي، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة الأزمة المالية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، الجزائر: جامعة الأمير قسنطينة، 06/05 ماي 2013.
- ✓ منشورات وتقارير.

1. الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11، 02/01/2017.

2. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد (33)، 2018.

3. الاسكوا، التنوع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك، 2004.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-2003/78، العدد 13، فيفري 2003.
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009،
6. بنك الجزائر، تقرير 2017.
7. صندوق النقد الدولي، أئمن موارد الأرض، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03/50، سبتمبر 2013.
8. نحو مجتمع المعرفة سلسلة دراسات علمية لجامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي...بين الواقع والمأمول، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار رقم 11، جدة، 1427هـ.
- ✓ المواقع الالكترونية.
1. جريجوري ماير. (02 03، 2018). بروز نمط مضاربة على النفط يتجاهل مرتكزات السوق. تاريخ الاسترداد 04 2019، 02، من الاقتصادية السعودية: http://www.aleqt.com/2018/03/01/article_1341741.html
2. رانيا محفوظ، التسلسل الزمني لأسعار النفط عبر التاريخ، صحيفة الغد، الأردن، 20 أبريل 2016. تاريخ الاطلاع 08/06/2018 الرابط: <https://www.alghad.tv>
3. هاني الجواهره، الاقتصاد الريعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، صحيفة اليوم، مصر، العدد 10957، 2003/06/15، تم الاطلاع عليه 2017/08/15.
4. وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط...تاريخ طويل من التجارب، صحيفة الشرق الأوسط، السعودية، 10 ديسمبر 2014. تاريخ الاطلاع 08/03/2019، الرابط: <https://aawsat.com/home/articl>

5. إينيوتسين أنطون، موسكو تكشف تكلفة إنتاج برميل النفط في روسيا، قناة RT، 2017/10/03، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07. الرابط:

<https://arabic.rt.com/business>

6. ريتشارد دكرور، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة، businessarabian، 25 يوليو 2008، تاريخ الاطلاع: 2019/09/04، الرابط:

<https://arabic.arabianbusiness.com>

7. صباح محمد، أسباب توضح انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية، 2014/10/29، . Retrieved 02 15, 2019, from يومية الشاهد الكويتية:

: <http://www.alshahed.net>

8. محمد مطيع، الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي، وندراست، 2018/07/24، تاريخ الاطلاع: 2018/10/28.

<https://www.wonderlustmag.com>

9. كلمة الاقتصادية، تطوير الصناعة وتنويع مصادر الدخل، 2018/10/13، تاريخ الاسترداد 2019, 05 22 من الاقتصادية:

<http://www.aleqt.com>

10. وزارة الصناعة والمناجم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع: 2019/05/07:

<http://www.mdipi.gov.dz>

11. يوهانس بك، ياسر أبو معيلق. (25 02, 2016). ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط.

(DW بالعربية) تاريخ الاسترداد 2018, 10 02، <https://p.dw.com/p/1I0gU> : الرابط

12. INVESTING-COM عقود نفط برنت، تاريخ الاطلاع: 2016/08/05، الرابط:

<https://sa.investing.com/commodities/brent-oil>

13. عبد الله صادق دحلان، المؤسسات الصغيرة الأكثر عددا والأقل تمويلا، صحيفة عكاظ، 07 أكتوبر 2018. الاطلاع عليها: 06 أوت 2019، الرابط:

<https://www.okaz.com.sa>

❖ قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

1. A Kimberly, **Economic Growth, Its Measurements, Causes, and Effects, the balance**, 22/04/2019, consulté: 22/06/2019. Link: <https://www.thebalance.com/what-is-economic-growth-3306014>
2. A, Kimberly, **Manufacturing Jobs: Examples, Types and Changes** "the balance, Edited us economy, united states, 15/07/2017.
3. A, Lindbeck, **Modern Economic Growth: Findings and Reflections Noble Lectures in Economic Sciences 1969-1980, Simon Kuznets speech**, World Scientific Publishing, Singapore, 1992.
4. A.R Abdul Rahman, **Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking**, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, kyoto university, Vol 2 Num(1), 2007.
5. Ali Merza, **OPEC's Dilemma between Market Share and Production Quotas**, arab center for research and policy studies, Mars 2017, DOHA.
6. ANDI, avril 2017.
7. B, Bouammar, **le développement agricole dans les régions sahariennes**, thèse pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en sciences économiques, option économie rurale, université de ouargla, 2010.
8. B, Lonela, Iuliana timu, **European union and development of Romanian tourism**, *Ces working paper*, Num(03), 2011.
9. B' Battaile and others, **Services, Inequality, and the Dutch Disease**, *Policy research working paper*, world bank group, 2014.
10. E'zadeh, Christine, **Dutch Disease: Too much wealth managed unwisely**. (IMF volume 40, number 01), 01/2003. Consulté le 08 11, 2019, sur Finance and Development, a quarterly magazine of the IMF: lien: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/03/ebra.htm>
11. F Chalabi, **Oil Policies, Oil myths: Analysis and Memoirs of an OPEC Insider**. London: I.B. TAURIS, 2010.
12. Fonds de Promotion de la Compétitivité 2 Industrielle, **Manuel Des Procédures: nouveau dispositif**, Ministère de l'Industrie.
13. Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, **Projet :Dispositif de Mise à Niveau**, Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2000, Alger.
14. Gro Harlem Brundtland, **Our Common Future**, Report of the World Commission on Environment and Development, United Nations, oslo, 20/03/1987.
15. H Martin, **economic diversification in GCC countries: past record and future trends**, research paper, kwait programme on development, governance and globalization in gulf state, 2013.
16. H, Elasrag, **Islamic finance for SMES**. Journal of Economic and Social Thought, Vol 3 Num(3), 2016.

<http://www.economicdiscussion.net/articles/capital-meaning-characteristics-function-and-importance-of-capital/1541>

17. HUSSEIN ELASAVAG. **THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM ENTREPRISES IN JOB CREATION IN THE AVB COUNTRIES**. MUNICH –PERSONAL REC ACARCHIVE, MUNICH, 2010
18. IEA. (2015). Outlook Energy 2015.
19. IMF, R. O, *Algeria "Selected Issues"* , IMF,2008.
20. J, Taylor, [Discretion versus policy rules in practice](#), Carnegie Rochester Conference, NORTH HOLLAND, 1993.
21. J. E, wagner, **regional economic diversity: action, concept, or state of confusion**, the journal of regional analysis and policy, 2000.
22. K Monzer, Tariqullah Khan , **Principles of Islamic Financing**, A survey: Islamic research and training institute Islamic development bank , 1409 H , jeddah
23. L.-Y Zhang, **Workshop on Economic Diversification**, Framework convention on climate change (Tehran: UNFCCC,10/2003).
24. **La lettre d'information de la chambre algérienne de commerce et de l'industrie**, 1997.
25. N Roubini, B Setser, [The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy](#), New York University,2004.
26. Mohamed lamine Dhaoui, Boualam abassi, **Restructuration et mise à niveau d'entreprise**, Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI, ALGER ,2003
27. O, Giscars Destaing, **analyse de la mystique économique de L'ISLAM ou le peche d'internet-2**. Revue Des Deux mondes, 12/1982.
28. P MichaelE, **Competitive Advantage: creating and Sustaining Superior Performance**, NY. THE Free Press, 1985.
29. Rapport IMF2008, **Algeria "Selected Issues"** „IMF Country Report No. 08/104, March 2008.
30. S Sharullizuannizam, B Saiti, **Musharakah Tijarah Cross-Border Financing: Concept, Structure and Salient Features**. International journal of islamic economics and finance studies, Sakarya University, Vol 2 Num(3),2016.
31. S Tushar, **Capital "Meaning, Characteristics, Function and Importance of Capital**, Economics Discussion, Retrieved 06-09-2019. Edited, link:
32. T Callen, R Cherif," **Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future**" INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 2014.
33. T Klarin, **The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues**, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 1,2018.
34. **The sources of economic growth in the OECD countries** ,report of organization for economic cooperation and development 2003.
35. Z Brincikova, **The Dutch Disease “ an overview”**, European scientific journal, EURO Zone.

Résumé

Le but de cette étude est de montrer une vision pour encourager le financement et le développement des PME en Algérie, après une période de boom financier, l'économie algérienne est restée tributaire des projets temporaires et occasionnelles ; pour diversifier les sources de financement et sortir de l'économie rentière, cela demande la mobilisation de toutes les forces morales, et matérielles de la société.

Le tarissement des sources de financement nous à amener à d'autres moyens de financement pour relancer le secteur des PME ,un des moyens est le financement islamique qui possède des modèles financiers adaptés aux divers secteurs de l' économie, la création d' deuxième marché financier dans lequel les PME peuvent se faire financer, la modernisation des organisations d'aide créés par l' ETAT, et l'ETAT doit équilibrer les prêts octroyés entre les petits et les grandes entreprises.